مقدمة في علم الاجتماع

د. أحمد زايد

٢٠٢٥م

دار المعارف
تأسست ١٨٩٠

دار المعارف
تأسست ١٨٩٠

رئيس مجلس الإدارة
م. رزق عبد السميع أحمد

المشرف العام على النشر
إيهاب الملاح

كتب ثقافية

تم التنفيذ بمركز زايد للنشر الإلكترونى
بدار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل –
القاهرة – جمهورية مصر العربية

زايد، أحمد.
مقدمة فى علم الاجتماع/ أحمد زايد. – القاهرة: دار المعارف، 2024.
236 ص ، 23.5 سم.
تدمك 8 9516 02 977 978
1 – الاجتماع، علم.
أ – العنوان
تصنيف ديوى: 301
رقم الإيداع: 29342/ 2024
رقم أمر التشغيل: 101/ 2024/ 1
رقم الكونجرس: 6 – 842052 – 01 – 2

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة كانت
إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من دار المعارف.

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج. م. ع.
هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ – فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩ E-mail: maaref@idsc.net.eg

الفصل الأول

علم الاجتماع: الدراسة العلمية للمجتمع

أولًا: نشأة علم الاجتماع
ثانيًا: تعريف علم الاجتماع
ثالثًا: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

الفصل الأول

علم الاجتماع: الدراسة العلمية للمجتمع

أولًا: نشأة علم الاجتماع

لقد ارتبطت نشأة علم الاجتماع بالتحولات التي مرّ بها المجتمع الأوروبي بعد الثورة الصناعية، والثورة الفرنسية. فلقد أحدثت هذه التحولات تغيرات، وتناقضات، وصراعات، ومشكلات، أدت جميعها إلى التفكير في إمكانية قيام علم اجتماعي جديد، على غرار العلوم الطبيعية، لدراسة هذه التحولات والإسهام في تحديد مسارها.

نحن نعرف أن أوروبا قد تحولت عبر العقود الممتدة من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، ومن مجتمع يسيطر عليه الإقطاع ولا يوجد فيه فصل بين المجتمع الديني والمجتمع السياسي إلى مجتمع رأسمالي يدخل بقوة إلى مجال الصناعة، وإلى مجتمع يدخل من الناحية السياسية إلى عالم الديمقراطية والحرية. ويمكن أن نضع أيدينا فيما يلي على عدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تحول المجتمع الأوربي إلى مجتمع حديث:

١ - الكشوف الجغرافية وبداية انفتاح المجتمع الأوروبي على مجتمعات أخرى في القارات الجديدة (الأمريكتين وأستراليا)، وما صاحب ذلك من توسعات أوربية في العالم القديم (آسيا وأفريقيا). فقد ساعدت الكشوف الجغرافية، واستعمار معظم دول آسيا وأفريقيا على تراكم كميات هائلة من الثروات (الذهب والمواد الخام اللازمة للصناعة) مما أدى إلى تمكين

المجتمعات المستعمرة من أن تؤسس بنية اقتصادية قوية، وأن تكدس رؤوس أموال تمكنها من بناء قاعدة صناعية وتجارية كبيرة.

٢ - ولا يمكن ذكر التغيرات في أوروبا في القرن التاسع عشر دون ذكر الثورة الصناعية، التي أدت إلى قلب نظم الإنتاج من الإنتاج الذي يعتمد على طاقة البشر إلى الإنتاج الذي يعتمد على طاقة الآلة. وبرغم أن الثورة الصناعية -التي يؤرخُ لها عادة بالفترة الممتدة من منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر - كانت ثورة تكنولوجية إلا أن تأثيراتها تعدت الدائرة التكنولوجية إلى الحياة الاجتماعية - فقد أدت هذه التغيرات التكنولوجية إلى تغير ظروف العمل، وتحويل نظم الملكية، وظهور المدن ونموها. وظهور نظام الإنتاج في المصنع بما يحمله من تحولات في الحراك المهني والمكاني وظهور الطبقة العاملة، وبداية تشكل الطبقة الوسطى التي تتكون من رجال الإدارة والمهندسين وأصحاب المهن الفنية الأخرى. لقد أدى ظهور نظام الصناعة إلى تحولات هائلة في المجتمع، أحدثت بدورها مشكلات اجتماعية وصور من الصراع الاجتماعي لم تكن موجودة من قبل.

٣ - تطور الفكر السياسي خاصة في الفترة التي أطلق عليها فترة عصر التنوير (في القرنين السابع عشر والثامن عشر). لقد ركز هذا الفكر السياسي على طبيعة الدولة، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وحقوق المواطنة، وحدود السلطة للنظم السياسية. وقد تبلور هذا الفكر حول مفهوم «العقد الاجتماعي» الذي يفلسف العلاقة بين الدولة والمجتمع في ضوء صيغة تعاقدية يتخلى فيها الأفراد عن بعض حقوقهم للدولة لكي تتمكن من ضبط المجتمع وتنظيمه، فالدولة هي تعبير حي عن الإرادة الجماعية، وهي تعمل من أجل المجموع كسلطة خارجية مستقلة. وقد ساهم هذا الفكر - الذي قاده فلاسفة من أمثال هوبز ولوك وروسو -

ساهم في تحقيق تقدم على مستوى تأسس الدولة الحديثة التي انفصلت عن الكنيسة، وعن المجتمع المدني، وأصبحت دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ الاختيار الحر وعلى مبدأ المساواة.

٤ – وكانت الثورة الفرنسية مع نهاية القرن الثامن عشر (١٧٧١م) هي التجسيد الحي لهذا الفكر. لقد عملت الثورة الفرنسية على إحداث تغيرات سياسية أشبه بالتغيرات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية. لقد تجسدت في الواقع مفهومات الحرية والمساواة، وذهب إلى غير رجعة الحكم الذي يستمد شرعيته من علاقة وطيدة مع المؤسسات الدينية، واستقلت تلك الأخيرة وابتعدت عن عالم السياسة، وتأسست في الواقع دولة يختارها الشعب وتعكس الإرادة العامة للأمة. ولقد قامت الثورة في فرنسا ولكن تأثيرها السياسي تعدى الحدود، وأصبحت الثورة الفرنسية علامة بارزة في تاريخ البشرية تفرق بين عصرين، وتؤسس لمبادئ جديدة شكلت الأسس التي قام عليها النظام السياسي الحديث لا في فرنسا وحدها وإنما في دول كثيرة من العالم.

٥ – وعلى صعيد آخر كان العلم الطبيعي يتطور على نحو ملحوظ، فقد تطورت علوم الرياضيات والفيزياء والفلك، وكان تطور العلم الطبيعي ذاته، والانتصارات التي حققها أحد التغيرات المهمة التي عكست الوجه الجديد للحضارة. لقد كانت الثورة الصناعية نفسها انتصارًا لزمن طويل من البحث. ومن الصراع بين نمطين من التفكير: النمط التقليدي والنمط الحديث. وانتصر العلم عبر مسيرة طويلة امتدت من القرن الثاني عشر حيث كانت أوروبا تدرس علوم المسلمين وتنهل من ثقافة اليونان القديمة، وحتى ظهور كونبرنيكوس Kopernicus (١٤٧٣ –١٥٤٢م) الذي قدم نظرية جديدة عن الكون ومركز الأرض فيه. وامتدت هذه

المسيرة عبر مكتشفات جاليليو Galileo (١٥٨٤ - ١٦٤٢م) ونيوتن Newton (١٦٤٢ - ١٧٢٧م) التي غيرت النظرة التقليدية للكون، والتي انتصرت بعد صراع مع الأفكار التقليدية الرافضة للتفكير العلمي وقدراته الخلاقة. لقد أدت هذه المسيرة العلمية إلى أن تتطور العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والرياضيات والكيمياء وعلم الحياة، وكانت هذه العلوم بمثابة المثل الأعلى بالنسبة للعلوم الاجتماعية الناشئة.

٦ - وكانت الفلسفة قد قطعت شوطًا كبيرًا في طرح أفكار فلسفية تعد جديدة على ساحة الفكر الفلسفي، وتختلف اختلافًا واضحًا عن فلسفة العصور الوسطى الكنسية. حيث ناقشت الأفكار الفلسفية التي طرحها ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠م) وهيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١م) والتي كانت مرتبطة بقضايا تدور حول دور العقل في الحياة، وإمكانية إسهام الفكر في تغيير الحياة الاجتماعية وتأسيس الدولة، والدور المهم للعقل في نقد الأفكار ونقضها وطرح بدائل جديدة. ومن ناحية أخرى فقد ساهم الفلاسفة التجريبيون من أمثال فرانسيس بيكون وجون ستيورات ميل في بلورة أفكار مهمة حول دور الخبرة والتجربة في المعرفة بالعالم، وحدود الخبرة والتجربة، ودور العلم والمنهج العلمي في تحقيق هدف الدقة والموضوعية في التعرف على العالم، وإمكانية أن يصبح نمط التفكير العلمي الجديد منهجًا للحياة الجديدة، وأن يصبح العلم نبراسها.

ولابد هنا وقبل أن نرى ماذا قدم كونت أن نسأل سؤالًا مهمًا، هل كان كونت وغيره ممن أسهموا في تأسيس علم الاجتماع يبدأون من فراغ؟ ألم تكن هناك نظرات في شئون المجتمع سابقة عليهم؟ نعم كانت هناك منذ أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق.م) وأرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) في العصر اليوناني محاولات للتأمل في المجتمع والنظر فيه، وكان من أهمها

محاولة ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) في القرن الرابع عشر الميلادي. كما كانت هناك محاولات للأفكار السياسية في عصر التنوير خاصة نظريات العقد الاجتماعي التي طرحها هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩م) ولوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤م) ورسو (١٧١٢ - ١٧٧٨م). وكذلك التأملات في شئون المجتمع والتي ظهرت في كتابات الإيطالي فيكو Vico (١٦٦٨ - ١٧٧٤م) خاصة في كتابه بعنوان «العلم الجديد» الذي نظر فيه إلى تاريخ المجتمعات على أنها تمر بمراحل ثلاثة متتابعة في دائرة، وأن التاريخ دائم الاستمرار، وأنه مهما تكاثرت فيه صور الظلم والفساد إلا أن الروح الإنسانية الخلاقة للإنسان تجعله في حالة استمرار دائم. ونستطيع أن نضم إلى كتابات فيكو كتابات الفرنسي مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥م) خاصة في كتابه روح الشرائع والذي قدم فيه فكرة أن المجتمعات تخضع لنظم وقوانين تحكم الفوضى التي نراها في الظاهر. فثمة نظم خفية غير ظاهرة تحكم تطور المجتمعات والحكومات. ولتحليل هذه النظم أشار مونتسكيو إلى عدد من العوامل المترابطة التي تؤثر في بعضها البعض لتنتج في النهاية المجتمع وما به من حكومات. ومن هذه العوامل الجغرافيا (بما فيها من تضاريس ومناخ)، والمهن، والدين، ونظم التجارة، والعادات والأعراف. ومن بين هذه العوامل اهتم مونتسكيو اهتماما خاصة بالعوامل الجغرافية، ولكنه لم يصل إلى درجة الحتمية. ففي اعتقاده أن الجغرافيا تحتوي العوامل جميعًا لتنتج في النهاية مجتمعًا يعمل في ترابط، فهو أشبه بفكرة المنظومة أو النسق الذي تتداخل عناصره وتتفاعل لتنتج المجتمع. ومن أهم الأفكار الاجتماعية التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي تأثر بها كونت بشكل مباشر أفكار اثنين من المفكرين الفرنسيين في عصره:

الأول: هو المفكر الفرنسي سان سيمون Saint - Simon (١٧٦٠ - ١٨٢٥م) الذي تحدث لأول مرة عن مفهوم المجتمع الصناعي. لقد اهتم

بتحول المجتمع من النظام الإقطاعي القديم إلى النظام الصناعي. ومن ثم فقد ميز بين نمطين من المجتمعات: الأول هو المجتمع الإقطاعي القديم الذي يقوم على الاستهلاك لا الإنتاج والذي يقوم على السيطرة المركزية وعلى التحكم العسكري، والثاني هو المجتمع الصناعي الذي يقوم على الإنتاج، والملكية الخاصة، والطبقات. واهتم سان سيمون بدور العلم والتكنولوجيات في المجتمع الصناعي، وكذلك الدور الذي تلعبه النخب المثقفة (التي تتكون من العلماء ورجال الصناعة) في بناء المجتمع الصناعي. وتكمن أهمية الأفكار التي طرحها سان سيمون في أنها تمثل مقدمات لنظرية اجتماعية حول ظهور المجتمع الصناعي الحديث الذي يتسم بالفصل بين الدولة والمجتمع المدني، وظهور نطاقات أو مجالات مستقلة للنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحيث تعمل بشكل مستقل عن السلطة الإدارية والبيرقراطية المركزية. ولعل أهم إسهامات سان سيمون أنه كان أول من صك مصطلح علم النفس الاجتماعي، ومصطلح الفيزياء الاجتماعية لكي يصف علمًا جديدًا

كلود هنري سان سيمون: فيلسوف واقتصادي فرنسي، ولد في باريس وتوفي فيها. كان سان سيمون مصلحًا اجتماعيًّا وأحد مؤسسي الاشتراكية المسيحية. نادي بالأخوة بين البشر وبضرورة التنظيم العلمي للصناعة والمجتمع. ولد لأسرة من النبلاء، وكان جدُّهُ «كونت» مقاطعة سان سيمون. مالبثت أسرته أن افتقرت مما أثر في نشأته وتكوين شخصيته خارجًا على التقاليد ورافضًا مجتمع النبلاء.

أصدر في عام ١٨٠٣م أول كتبه المهمة «**رسائل من ساكن في جنيف إلى معاصريه**». وفي عام ١٨١٤م نشر كتابه «**إعادة تنظيم المجتمع الأوربي**» دعا فيه إلى قيام نظام برلماني في كل دولة على شاكلة ما كان قائمًا في بريطانية العظمى، وكذلك إلى قيام برلمان أوربي فوق كل البرلمانات الأوربية. وفي عام ١٨١٩م نشر كتابه «**الحكمة**». وبين عامي ١٨٢٣ و١٨٢٤م نشر في أربع مجلدات كتابه «**عقيدة الصناعيين**»

يختلف عن علم النفس وعن الفيزياء في موضوعه الذي هو دراسة المجتمع. فقد كان يصف منهجه «الوضعي» بأنه ضرب من علم النفس الاجتماعي أو الفيزياء الاجتماعية، ويعني أن بإمكاننا استخدام المعرفة العلمية في بناء قوانين للحياة الاجتماعية أشبه بقوانين علم النفس أو أشبه بقوانين علم الفيزياء.

أما المفكر الثاني: فهو الفرنسي كوندرسيه (١٧٤٣ - ١٧٩٤م) الذي كتب حول تقدم الإنسانية في كتابه بعنوان «صورة تاريخية لتقدم الروح الإنسانية»، والذي ذهب فيه إلى أن نمو المعرفة في العلوم الاجتماعية والطبيعية سوف يؤدي إلى تقدم البشرية نحو عالم أكثر حرية وأكثر رخاءً وأكثر أخلاقًا. فالعالم يسير في خط مستقيم نحو التقدم الدائم، كما أن ظهور العلم الطبيعي يجب أن يلحق بنمو وتقدم العلوم الاجتماعية والسياسية، والتي يجب أن تقضي على الجهل والشرور، التي هي عقبات في سبيل التقدم. لقد صور كوندرسيه المجتمعات وكأنها في حالة تقدم مستمر ودائم حتى تصل إلى مرحلة الكمال؛ التي تجسد وحدة البشرية بصرف النظر عن الدين والعرق والثقافة.

كوندرسيه: فيلسوف فرنسي، أهم أعماله **رسم تقريبي للصورة التاريخية لتقدم العقل البشري** (١٧٩٣- ١٧٩٤م). كان يرى أن الطبيعة البشرية يمكن أن تصل إلى الكمال، وكان يشعر بأن الشرور تنتج عن المؤسسات المتخلفة والقوانين التي ينشِئها الحكام والقساوسة. وقد اعتقد كوندرسيه أن التاريخ ـ حتى العصر الذي يعيش فيه ـ يتكون من تسعة عصور (مراحل). وفي العصر العاشر، الذي تنبأ أن يكون عصر المستقبل سوف تزداد المساواة بين الأمم والطبقات وسوف يتحسن حال الناس جسديًّا وفكريًّا وأخلاقيًّا. ولد كوندرسيه في بيكاردي وكان اسمه واسم عائلته ماري جين أنطوان نيكولاس دي كاريتان. وكان رياضيًّا بارعًا. انتخب للعمل بالأكاديمية الفرنسية. أيَّد الثورة الفرنسية، وعمل بالمجلس التشريعي الثوري والميثاق. ولكنه في آخر الأمر، اعتقل كعدو للثورة ومات في السجن.

ومن الواضح أن علم الاجتماع لم يظهر في فراغ، وإنما كانت هناك مقدمات أدت إليه عرضنا لنماذج منها (وسوف نخصص فصلًا في هذا الكتاب عن تاريخ الفكر الاجتماعي). وشكّلت هذه المقدمات الخلفية الفكرية التي لا شك أن «كونت» قد تأثر بها وبنى عليها أفكاره. ولذلك فإننا عندما نقول إنه هو الذي أسَّس علم الاجتماع فليس معنى ذلك أنه أول من قدم أفكارًا عن المجتمع. فلم يكن كونت هو أول من قدم أفكارًا حول المجتمع أو نسج نظرية اجتماعية، إنما يرجع إليه الفضل في أنه قدم مصطلح علم الاجتماع Sociology الذي يستخدمه العالم كله الآن، ونادى بأن يكون هذا العلم علمًا مستقلًا يتوخى المنهج العلمي مثله مثل علوم الفيزياء والأحياء والكيمياء، وأن يتبوأ مكانه بين العلوم. وجاء من بعده دوركايم ليوطد هذا العلم، ويضع له القواعد المنهجية اللائقة به. ولذلك فقد يكون مفيدًا أن نلقي نظرة سريعة على أفكار هذين العالمين اللذين ساهما في تأسيس علم الاجتماع كعلم حديث.

أ - أوجست كونت (١٧٩٨ -١٨٥٧م)

جاءت أفكار كونت متأثرة إلى حد بعيد بالأفكار التي طرحها سان سيمون وكوندرسيه (١٧٤٣ - ١٧٩٤م) وغيرهما من الذين آمنوا بالتقدم وبانتصار المجتمع الجديد، فيما بعد الثورة الفرنسية. ولذلك فإن لسان حال كونت يؤمن بالتقدم، ويؤمن بأهمية العلم في تحقيق التقدم، ولكنه لا يريد لهذا التقدم أن يفكك المجتمع أو أن يجنح به نحو الفوضى.

وفي ضوء هذه الخلفية، جاءت أفكار كونت لا لتسهم في تأسيس فرع جديد من فروع العلم الاجتماعي، ولكن لتقدم أيضًا نظرية حول المجتمع في حالة ثباته وحركته والطريقة العلمية التي يجب أن يُدرس بها. آمن كونت إيمانا راسخًا بالعلم؛ واعتقد أن العلم يمكن أن يقدم إسهاما في حل

مشكلات الحياة الاجتماعية واستعادة النظام بعد الفوضى التي أحدثتها الثورة الفرنسية. وكان في تصوره أن العلم الاجتماعي يمكن أن يكون مثل العلم الطبيعي قادرًا على أن يتوصل إلى قوانين لفهم الحياة الاجتماعية ومن ثَمّ القدرة على ضبطها والتحكم فيها. ولذلك فقد مال في البداية إلى أن يستخدم المفهوم نفسه الذي استخدمه سان سيمون لوصف العلم الجديد وهو الفيزياء الاجتماعية Social Physics، ولكنه عدل عن استخدام هذا المفهوم عندما وجد أن الناس يستخدمونه بشكل مختلف عما كان يريد. ومن ثم فقد صك مصطلح علم الاجتماع Sociologie (بالفرنسية) وSociology (بالإنجليزية) في عام ١٨٣٨م، وقد صكه من كلمتين الأولى هي كلمة Socius (اللاتينية) وتعني المجتمع، والثانية هي كلمة logos (اليونانية) وتعني العقل أو الفكر أو المنطق أو العلم أو الدراسة. ولعل تقديم هذا المصطلح الجديد هو الإسهام الأكبر لأوجست كونت، إذ أصبحت نشأة العلم مرتبطة به أكثر من غيره.

واعتقد كونت أن علم الاجتماع هو نهاية التطور في تقدم العقل البشري وفي تقدم العلوم التي ابتكرها هذا العقل. فهو العلم الذي يجسد أرقى مرحلة في تطور العقل البشري، الذي اعتقد كونت أنه مر بمراحل ثلاثة هي المرحلة اللاهوتية والتي كان العقل فيها يصطبغ بالصبغة الدينية والمرحلة الميتافيزيقية والتي كان العقل فيها يصطبغ بالصبغة الفلسفية، ثم المرحلة الوضعية وهي المرحلة التي يلعب فيها العلم دورًا إيجابيًا في فهم المجتمع وحل مشكلاته. وربما يكون هذا هو المعنى الذي قصده كونت باستخدامه كلمة «الوضعية» وهي تعني «الإيجابية» أو الدور الفعال للعلم في حل مشكلات المجتمع عبر فهمه فهمًا علميًّا، واكتشاف قوانينه، والعمل على معالجة مشكلاته.

ولقد كان انبهار كونت بالعلم وقدراته عظيما. ولذلك نجد أنه كان أميل إلى استعارة مفهومات من العلم الطبيعي وتطبيقها على المجتمع. ولقد رأينا كيف وصف علم الاجتماع في البداية بأنه «فيزياء اجتماعية» فقد تصور كونت أن الحياة الاجتماعية تخضع لقوانين الثبات والحركة مثل عالم الطبيعة تمامًا. ومن ثم فقد تحدث عن «الاستاتيكا الاجتماعية» و «الديناميكا الاجتماعية» ويقصد بالأولى قوانين الثبات والثانية قوانين الحركة.

• فالمجتمع لا بد أن يحقق استقراره وثباته، وأن يبلور لنفسه نظامًا اجتماعيًّا مستقرًّا. وهنا تأتي نظرة كونت إلى المجتمع بوصفه كلًا مترابطًا. بل إنه مال إلى تشبيه المجتمع بالكائن الحي لكي يوضح إلى أي مدى تترابط مكونات الحياة الاجتماعية في كل متكامل. فنظام تقسيم العمل، والأسرة والدين، والحكومة كلها مكوناتٌ فرعية تعمل في حالة من التوازن، وتمكن الأفراد من أن يؤسسوا علاقات تفاعل منظمة فيما بينهم. ولا يستطيع المجتمع أن يحقق ترابطه واستقراره إلا عبر إجماع أفراده على قيم ومبادئ مشتركة تمكنهم من أن يحققوا أهدافهم.

• والمجتمع يتغير عبر مراحل مختلفة (حددها في ثلاث مراحل كما ذكرنا آنفًا)، ويخضع التطور في المجتمع لقوانين أشبه بالتطور البيولوجي، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على تكامل العناصر المختلفة في منظومة أشبه بالمنظومة الحيوية. أما إذا لم يتحقق ذلك فإن الحياة الاجتماعية تتحول إلى فوضى، أو يصيبها ما أطلق عليه كونت «بالباثولوجيا الاجتماعية»، أي «المرض الاجتماعي». ولذلك فقد كان كونت يناظر بين حالة التآلف والوئام في المجتمع من خلال الاتفاق العام على المبادئ، وحالة الصراع التي تنبئ بالخلل أو الباثولوجيا الاجتماعية.

ويمكن الكشف عن حالة الاستقرار في الحياة الاجتماعية عبر الحقائق المباشرة، فقوانين الاستاتيكا تتبدى في التفاعلات المنظمة بين البشر ويمكن

درسها عبر منهج تاريخي مقارن، الذي يمكن من خلاله استخلاص نتائج من المقارنات التاريخية بين حالة المجتمع في ظرف تاريخي معين. أما حالة التغير فيمكن تتبعها من خلال مقارنة هذه الحالات عبر فترات تاريخية معينة. إن لسان حال كونت هنا يقول بإمكانية الدراسة التزامنية والدراسة التتابعية. فالأولى تفسر حالة استقرار المجتمع عبر مقارنة المجتمعات في زمن واحد. أما الثانية فإنها تفسر حالة التغير عبر مقارنة المجتمعات في فترات تاريخية مختلفة.

وبعد فمن الواضح أن كونت قد أسهم إسهامًا يتجاوز تقديمه مصطلح علم الاجتماع. فقد قدم نظرية للمجتمع، وأرسى دعائم المنهج في هذا العلم الوليد. ولكنَّ نُقاد كونت يرون أن إسهامه الفكري كان خليطًا من الفلسفة والعلم، وأنه أقرب إلى الفلسفة الاجتماعية منه إلى النظرية العلمية المنظمة. ونرى أن هذا الرأي صائب إلى حد كبير، فلم يحصل كونت على تعليم أكاديمي منظم، وإنما كان فيلسوفًا ومفكرًا مهمومًا بقضايا عصره، وهيأت له إمكاناته الفكرية، وقراءاته لمن سبقوه فرصة أن يقدم ما قدم من إسهامات ضمها كتابه المهم «دروس في الفلسفة الوضعية» ولعل تسمية الكتاب بهذا الاسم تدلل على أنه كان يكتب فلسفة أكثر مما كان يكتب علما. ولكن مع هذا يبقى كونت هو الأب المؤسس الذي منح العلم اسمه. والذي مكن من جاء بعده – خاصة دوركايم – من أن يحدد مصطلح العلم وحدوده ومنهجه.

ب - إميل دوركايم: (١٨٥٨ -١٩١٧م)

لقد كانت صدفه أن يولد دور كايم بعد عام من وفاة كونت، ويبدو أن هذه الصدفة تحولت إلى واقع، فقد أكمل مسيرة علم الاجتماع من بعده، وأصبح العلم على يديه علما مستقلا ذا منهج واضح وموضوع واضح.

لقد تعلم دوركايم تعليمًا أكاديميا منظما، وشغل أول كرسي أستاذية لعلم الاجتماع عام ١٩١٣م. فهو إذن رجل درس واشتغل بالعلم الذي كان قد تحول إلى فرع في الدوائر الأكاديمية من بعد كونت. وقد أدى هذا الاشتغال بالعلم بدوركايم إلى أن يرسي دعائم هذا العلم من حيث المنهج والموضوع، وأن يوضح معالمه وحدوده وأن يسهم بنظريات مايزال لها تأثيرها حتى الآن.

لقد نظر دور كايم إلى إسهامات سابقيه -خاصة سان سيمون وكونت - على أنها إسهامات ناقصة، حيث يعوزها المنطق العلمي، ويعتريها القصور المنهجي. ومن ثم، فقد حاول أن يرسي الدعائم المنهجية للعلم، وأن يحدد موضوعه، فنشر في عام ١٨٩٥م كتابه الشهير «**قواعد المنهج في علم الاجتماع**». لقد أكد دوركايم في هذا الكتاب أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة الوقائع الاجتماعية (أو الحقائق الاجتماعية) Social Facts وهي تعبر عن كيانات جماعية كالأسرة، والدين، والتنظيمات المهنية، وجميعها تتميز بأنها تخضع لنظام وبناء محدد ومدركات محددة. وهذه الكيانات الجماعية تشكل -بترابطها - المجتمعَ ونظامه العام، وهي كيانات ثابتة ومستقرة ومستقلة عن تجسيداتها الفردية. ويعني ذلك أن الأسرة والمؤسسة الدينية وبقية مؤسسات المجتمع أكبر من الأفراد، وهي لها وجودها المستقل الذي يلزم الأفراد، ويفرض عليهم صورًا من القهر والإلزام. وكان دوركايم بذلك يحاول أن يفرق بين «علم الاجتماع» و «علم النفس». فعلم النفس يدرس سلوك الفرد، أما علم الاجتماع فإنه يتجه إلى ما هو أبعد من الفرد، إلى الحقائق الاجتماعية الكلية التي تنظم الحياة الاجتماعية، فهي بالضرورة إذن أكبر من الأفراد، وأبقى، فهي تضبط الأفراد من خارجهم، وهم يتمثلونها فتصبح جزءًا منهم عبر عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضعون لها في الأسرة والمؤسسة الدينية والمدرسة.

إن الحقائق الاجتماعية الجماعية لا توجد خارج الأفراد فقط، ولكنها توجد في داخلهم عبر الأطر الأخلاقية التي يتعلمونها ويتربون عليها، ومن ثم فإن البحث في الحقائق الاجتماعية الخارجية لا ينفصل بحال عن البحث في منظومة الأخلاق، فهذه المنظومة هي التي تحفظ للمجتمع تماسكه وتضامنه عبر ما تخلقه من روابط بين الحقائق الاجتماعية الجماعية، أو قل بين نظم المجتمع ومؤسساته. ولذلك فإذا كان علم الاجتماع هو العلم الذي يتخذ من الحقائق الجماعية موضوعًا له، فإنه أيضًا هو العلم الذي يبحث في صور التضامن الاجتماعي التي تتجسد في الأخلاق العامة.

ولم يكتف دوركايم بتحديد موضوع العلم على هذا النحو بل حدد القواعد المنهجية التي بمقتضاها يتم دراسة هذه الحقائق. لقد كان دوركايم يسلم تسليمًا كبيرًا بأهمية أن يتوخى علم الاجتماع منهجًا علميًا دقيقًا. بحيث يصبح علمًا أقرب إلى علوم الطبيعة. ومن ثم فإنه أكد على أهمية أن ينظر الباحث إلى موضوع بحثه (الذي هو الحقائق الاجتماعية الجمعية) على أنه موضوع خارجي مستقل عن ذاته وعن نوازع نفسه، وأن يتعامل مع هذه الحقائق بالطريقة نفسها التي يتعامل بها عالم الطبيعة مع موضوع بحثه. وذهب دوركايم مذهبًا مغاليًا فيه –هنا – إذ أكد على ضرورة النظر إلى الحقائق الاجتماعية بوصفها أشياء، أي ضرورة أن يتسلح الباحث بنظرة موضوعية خالصة فيفصل نفسه عن موضوع بحثه ناظرًا إليه – نظرة عالم العلوم الطبيعية نفسها إلى التفاعلات الكيميائية أو الصخور أو غيرهما، نظرة ليس فيها تحيز ولا هوى، وليس فيها انفعال أو عاطفة، وأن يطبق القواعد الصارمة للملاحظة والتجربة والقياس المنطقي الدقيق.

ولقد ساهم دوركايم إسهامًا كبيرًا في تطبيق منهجه في دراسات علمية شكلت إطارًا لنظرية عامة في المجتمع، ونشير فيما يلي باختصار إلى أهم هذه الدراسات:

• **تقسيم العمل الاجتماعي**، وهي الدراسة التي نشرها عام ١٨٩٣م، والتي قدم فيها نظريته الاجتماعية عن تحول المجتمعات التي تصور أنها تنتقل عبر حالتين من التضامن الاجتماعي: الأولى أطلق عليها التضامن الآلي Mechanical Solidarity التي يظهر في المجتمعات التي لا تعرف تقسيماً للعمل، والتي تقوم على التشابه في الأنشطة الاقتصادية وفي المشاعر، فالناس هنا ينصاعون لأطر حياتية واحدة لا يستطيعون الفكاك منها، إنهم يتضامنون مع بعضهم آليًّا أو ميكانيكيًّا دون تفكير أو اختيار. والثانية: هي حالة التضامن العضوي Organic Solidarity التي تشهدها المجتمعات التي تعرف تقسيم العمل. فالناس هنا يمارسون مهنًا مختلفة، وهم يختلفون في مشاعرهم واختياراتهم، ولكن هذا الخلاف لا يدفعهم بحال إلى الفوضى أو الصراع، بل إلى التضامن العضوي القائم على الارتباط الأخلاقي بين أفراد لهم مآرب مختلفة، ولهم أنشطة مختلفة، ولهم اختيارات مختلفة. إن تقسيم العمل ينقل الأفراد من تضامن إلى آخر، وبالتالي فإنه يحمل أبعادًا أخلاقية هامة.

وإذا كان التضامن هو أساس تكوين الحياة الاجتماعية، فإن ذلك لا يعني أنه لا ينكسر أو أن المجتمع لا يدخل في حالات من عدم التضامن. لقد كان دوركايم على وعي بإمكانية حدوث حالات من الباثولوجيا الاجتماعية أو المرض الاجتماعي، وكان الهدف النهائي للعلم الاجتماعي عنده هو محاولة التصدي لحالات المرض الاجتماعي. ومن أشد حالات المرض الاجتماعي، تلك الحالة المرضية التي تصيب الأخلاق (القيم والمعايير) والتي أطلق عليها حالة الأنوميا anomie. وتحدث هذه الحالة في أوقات الأزمات، أو التحولات الكبرى، حيث تتضارب القيم والمعايير

الأخلاقية فيصاب المجتمع بحالة «انكسار أخلاقي»، فيشهد صورًا من الانحراف والصراع أو العنف أو كل ذلك.

• **الانتحار**: وهذه دراسة هامة نشرها دوركايم عام ١٨٩٧م، وتوخى فيها دراسة موضوع الانتحار في علاقته بالتضامن الاجتماعي. وتأتي أهمية هذه الدراسة لا لكونها دراسة لموضوع هام من موضوعات علم الاجتماع فحسب، بل لكونها الدراسة التي قدم فيها دور كايم نموذجا على ما يجب أن تكون عليه الدراسة العلمية في علم الاجتماع من حيث ضبط المنهج والإجراءات. لقد بدأ دور كايم دراسته بافتراض حول التضامن الاجتماعي ومعدلات الانتحار، ثم جمع مادة عن الانتحار تمثلت في الإحصاءات الجنائية حول هذا السلوك من ثقافات مختلفة ومن أماكن مختلفة. وبالمقارنة بين هذه المادة استطاع دوركايم أن يحدد الفروض الزائفة كالارتباط بين الانتحار والظروف الجغرافية، والارتباط بين الانتحار والظروف النفسية أو البيولوجية، وانتهى إلى إثبات العلاقة بين الانتحار والتضامن الاجتماعي، حيث اكتشف أن معدلات الانتحار تتزايد مع تناقص التضامن الاجتماعي. فالجماعات المفككة التي يعوزها الترابط الأخلاقي تتوالد فيها ظروف تدفع الأفراد إلى قتل أنفسهم. ولكن هذه العلاقة بين التضامن الاجتماعي والانتحار تتغاير بتغاير السياق. فهي ليست علاقة أحادية، وإنما هي علاقة متعددة الأبعاد في ضوء الاختلاف بين طبيعة الانتحار. وفرّق دوركايم في هذا الصدد بين سياقات ثلاثة: الأول: عندما يتزايد التضامن في حالة الحروب، يكون الانتماء (قتل النفس دفاعا عن الوطن) انتحارًا إيثاريًّا، يؤثر فيه الفرد الجماعة على نفسه. والثاني: عندما يكون التضامن قائمًا على المصلحة المفرطة يظهر نمط مختلف من الانتحار هو الانتحار الأناني (المرتبط بالذاتية المفرطة وعدم القدرة

على التوفيق بين إرادة الفرد وإرادة المجموع)، والثالث: هو الانتحار الأنومي الذي يظهر في حالة فقدان المعايير وتحلل الأخلاق. وهي الحالة التي وصفها دوركايم بالأنوميا الاجتماعية. وبهذه الطريقة قدم دوركايم نموذجًا للدراسة العلمية في علم الاجتماع، وقدم إسهامًا في دراسة ظاهرة مرضية من ظواهر المجتمع المعاصر.

• **الصور الأولية للحياة الدينية**: وهذه دراسة نشرها دوركايم عام ١٩١٢م، درس فيها الصور الأولية للحياة الدينية في الشعوب البدائية معتمدًا على التقارير التي كتبها الرحالة والمستعمرون حول هذه المجتمعات. وتوصل من خلال دراسته إلى فهم دقيق للعلاقة بين الحياة الدينية والحياة الاجتماعية، فالدين يُمكن المجتمع من أن يحقق الروح الجماعية، وأن يحقق بالتالي التماسك الاجتماعي والتضامن. فالمعتقدات الدينية المشتركة، وما يرتبط بها من طقوس وممارسات وكذلك الرموز الدينية تخلق وعيًا جمعيًّا، أو عقلًا جمعيًّا مشتركا يؤدي إلى تماسك الجماعة واستمرارها. وبرغم أن دراسة دوركايم قد قدمت نماذج من الديانات القديمة في المجتمعات البدائية، إلا أن تفسيره للعلاقة بين الدين والمجتمع لعب دورًا كبيرًا في فهم الدور الذي يلعبه الدين في الحياة المعاصرة، والوظائف الاجتماعية للطقوس الدينية.

ولقد أرسى دوركايم بهذه الدراسات وغيرها دعائم علم الاجتماع وأصبح علم الاجتماع منذ دوركايم علمًا مستقرًا له موضوعه ومناهجه. ولكن يجب أن نتذكر أن دوركايم لم يكن هو المفكر الوحيد الذي أسهمت آراؤه في بلورة الفكر السوسيولوجي وإنما هناك مفكرون آخرون.

لقد أطلنا قليلًا في عرض كونت ودوركايم لأنهما ساهما بالاسهام الأكبر في تأسيس علم الاجتماع، وبشكل مباشر، وشغلا نفسيهما به طوال المشوار

العلمي. أما المؤسسون الذين سيأتي ذكرهم بعد ذلك فقد كانوا مؤرخين وفلاسفة ومفكرين، وبعضهم لم يذكر علم الاجتماع بشكل مباشر (قد يكون هربرت سبنسر هو الوحيد الذي فعل ذلك).

جـ - كارل ماركس (١٨١٧ -١٨٨٣م) الذي قدم إسهامات فكرية في فهم المجتمع الرأسمالي وآليات عمله، والنظام الطبقي داخله والطريقة التي يتغير بها المجتمع. لقد ساهم ماركس في تأصيل المدخل المادي في دراسة المجتمع حيث بدأ بتحليل أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، وانتقل منها إلى تحليل العلاقات بين الطبقة الرأسمالية المالكة للثروة (التي أطلق عليها الطبقة البرجوازية) والطبقة العاملة (التي أطلق عليها البرولتياريا) وإلى تحليل نظم الدولة والأسرة والثقافة على أنها نظم تضفي الشرعية على علاقات الإنتاج القائمة. وأكد على علاقات الصراع بين هاتين الطبقتين والتي تنتهي إلى تغيير المجتمع حتما لصالح الطبقة العاملة.

د - ماكس فيبر M. Weber (١٨٦٤ -١٩٢٠م) الذي قدم إسهامات في انتقال المجتمع الحديث من حالة المجتمع التقليدي إلى حالة المجتمع الحديث مع ما يصاحبه هذا التحول من نمو للعقلانية والبيرقراطية، ومن ظهور لأشكال وصور من العلاقات التي تقوم الجماعات الاندماجية كالنقابات والاتحادات المهنية، ومن ظهور لصور حديثة من السلطة هي السلطة القانونية التي تحل محل صور السلطة التقليدية القديمة. وقدم فيبر بالإضافة إلى ذلك إسهامًا متميزًا في دراسة الدور الذي تقوم به الأفكار خاصة المعتقدات الدينية في تغيير المجتمع من خلال دراسته الشهيرة عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، والتي بحثت في الأواصر القائمة بين الأفكار الدينية والسلوك الاقتصادي للمجتمعات.

هـ - هربرت سبنسر H. Spencer (١٨٢٠ - ١٩٠٣م): عالم اجتماع بريطاني، وقد كان رائدًا من رواد نظرية التطور، بل إنه صاحب التعبير الشهير «البقاء للأصلح» والذي ينسب إلى دارون أكثر مما ينسب إلى هربرت سبنسر. ويرى سبنسر أن التطور يتدرج من العالم الطبيعي المادي، إلى العالم العضوي (الكائنات العضوية)، إلى فوق العضوي (المجتمع بما فيه من ثقافة وعقل). كما أن المجتمعات تتطور من البسيط إلى المركب، أو ما أسماه بالتعاون القائم على الإجبار إلى المجتمع القائم على الاختيار، أو ما أسماه حالة الانتقال من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي. وقد شبه سبنسر المجتمع بالكائن الحي أثناء عملية تطوره وتباين مكوناته. وكان سبنسر يؤمن بأهمية أن يتحول علم الاجتماع إلى علم يقوم على الملاحظة والتجريب من أجل الوصول إلى القوانين التي تحكم التطور الاجتماعي.

ثانيًا: تعريف علم الاجتماع

لعلنا نستطيع الآن - وبعد أن تعرفنا على نشأة علم الاجتماع - أن ندرك طبيعة هذا العلم ومقاصده. إن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس المجتمع دراسة علمية من أجل التوصل إلى القوانين الحاكمة للمجتمع في حالة استقراره وتغيره، وكذلك التعرف على ما يمكن أن يتعرض له المجتمع من مشكلات اجتماعية والطريقة التي يمكن بها الوقاية من هذه المشكلات وضبط مسارها، ولكي نوضح هذا التعريف يمكن أن نذكر الاعتبارات التالية:

١ - إن علم الاجتماع هو علم مثل علوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا يسعي إلى أن يدرس موضوعًا محددًا دراسة علمية (منهجية) من أجل أن يسبر أغوار هذا الموضوع ويفهمه فهمًا عميقًا مكتشفًا القواعد والآليات التي تحكم تكوينه وتغيره. صحيح أن المجتمع ليس مادة ثابتة مثل المادة

التي يضطلع بدراستها علم الفيزياء مثلًا، ولكن مع التسليم بهذا فإن علم الاجتماع يدعي العلمية ويدعي إمكانية التوصل إلى قوانين علمية حتى وإن كان موضوعه (الذي هو المجتمع) يتميز بهذا التدفق في التغير. وبرغم التسليم بهذا الرأي إلا أن هناك عددًا من علماء الاجتماع يميلون إلى تبني وجهة نظر مختلفة حيث يؤكدون على علمية علم الاجتماع، ولكنهم يؤكدون في الوقت نفسه على اختلاف موضوعه وعلى اختلاف القواعد العملية التي يتوصل إليها فهذه القواعد تبقى دائما أسيرة نظرة ذاتية لا يمكن الفكاك منها. فالعلم الاجتماعي علم ذاتي طالما أنه يدرس موضوعًا يرتبط بذات الباحث الذي هو عضو في المجتمع مثله مثل الأفراد الذين يتناولهم بالدراسة. وما تزال هاتان النظرتان إلى العلم على تعارض حتى الآن، حيث يشهد علم الاجتماع المعاصر اتجاهات تؤمن إيمانا صارما بعلمية العلم وأخرى تسلم بالذاتية.

٢ – وقد يكون مفيدًا بعد ذلك أن نعرف ما هو المجتمع الذي يتناوله العلم بالدراسة. فكلمة **المجتمع** كلمة عامة تحتاج إلى تعريف. ويمكن النظر إلى المجتمع في ضوء تعريفه العام من ناحية، وفي ضوء مكوناته الداخلية من ناحية أخرى:

أ – **فالمجتمع** بشكل عام هو جماعات من الأفراد يعيشون على قطعة محددة من الأرض ويحققون قدرا من الاكتفاء الذاتي من الموارد، ويستقرون عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن تسمح بإقامة علاقات مستقرة بين أفراده، وتسمح بتكوين هوية ثقافية لهذا المجتمع.

ب – والمجتمع له مكونات قد يحسن التعرف إليها إذا ما بدأنا من الممارسات اليومية للأفراد، أو ما يطلق عليها الأفعال الاجتماعية اليومية التي تصدر عن الفاعلين الأفراد. فكل سلوك بسيط يقوم به فرد كأن

يرفع يده بالتحية أو يرفع صوته بالنداء أو يتناول شيئًا من فرد آخر، كل هذه ممارسات أو أفعال. والحياة الاجتماعية تتكون من ملايين من هذه الممارسات. وعندما تتلاقى أفعال الأفراد أو ممارساتهم فإنها تكوِّن سلاسل من علاقات التفاعل، فالتفاعل هو دخول فعل على فعل آخر أو بناء اتصال بين فاعل وآخر في موقف اجتماعي. والحياة الاجتماعية هي سلاسل متصلة من علاقات التفاعل هذه أو من مواقف التفاعل. وعندما ننتقل إلى المستوى الثالث من الحياة الاجتماعية فإننا نجد العلاقات التي يقيمها الفرد داخل أسرته أو مع زملائه في العمل أو في المؤسسة الدينية التي ينتمي إليها أو في النشاط الاقتصادي الذي ينشغل به. ويطلق على هذه التفاعلات المستقرة عبر الزمن العلاقات الاجتماعية. وهذه العلاقات عندما تتداخل وتتقاطع عبر حقل معين من حقول الحياة، فإنها تكون نظاما اجتماعيًّا أو مؤسسة اجتماعية، بحيث نستطيع أن نتحدث عن نظام الأسرة أو النظام الاقتصادي أو الديني...إلخ. وهذه النظم تتداخل مع بعضها في تفاعلات ويؤثر بعضها في البعض الآخر، ولذلك فإنها تشكل أنساقًا فرعية داخل النسق الاجتماعي العام الذي يشكل بناء المجتمع. وكل هذه المكونات لا تستقيم ولا تستمر على هذا النحو إلا في إطار ما يطلق عليه **الثقافة** التي تتكون من العادات والتقاليد والمعايير والقيم والرموز والمعتقدات التي يتوارثها الأفراد ويتعلمونها وبذلك فإننا إذا نظرنا للمجتمع عبر هذه المستويات فإننا نجد أنه يتكون من:

- التفاعلات الاجتماعية.
- العلاقات الاجتماعية.
- النظم الاجتماعية - المؤسسات الاجتماعية.
- البناء الاجتماعي - الأنساق الاجتماعية.
- الثقافة.

٣ - وتوجد هذه المكونات للحياة الاجتماعية في حالة تفاعل وهي تشكل كلًا واحدًا مترابط الأجزاء، ولذلك فإنها توجد في حالة استقرار وتوازن. ولكنها تتعرض في الوقت نفسه لتغيرات قصيرة المدى وتغيرات بعيدة المدى. ولذلك فإن تعريف علم الاجتماع لابد وأن يؤكد على أنه يدرس المجتمع في حالة استقراره وفي حالة تغيره. وعندما نكون بصدد دراسة التغير الاجتماعي فإننا نتعرض لموضوعات مثل:

أ - العمليات الاجتماعية: التي تعكس حالة الديناميكية في المجتمع كالتنافس والصراع والتحضر والتحديث.

ب - العمليات التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي: وبعضها داخلي كالاختراع والانتشار وبعضها خارجي كالاتصال الثقافي.

ج - والعوامل المرتبطة بالتغير مثل التغيرات في الطقس أو البيئة أو التغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الفكرية.

د - مراحل التغير الاجتماعي سواء كانت مراحل قصيرة الأمد أم مراحل طويلة الأمد.

هـ - والآثار المترتبة على التغير الاجتماعي أو مصاحبات التغير الاجتماعي.

٤ - وإذ ينتظم المجتمع في علاقات مستقرة فإنه يتعرض في الوقت نفسه لصور من الانحراف والمشكلات الاجتماعية. والانحراف يعني الخروج عن القواعد والمعايير المقررة والمعترف بها. ويتراوح الخروج عن المعايير بين الانحراف البسيط (كأن لا يؤدي الطبيب الواجبات المقررة عليه أثناء علاجه للمريض من احترام ورعاية كاملة وعدم الالتفات إلى تكاليف العلاج بقدر الالتفات إلى علاج المرض) إلى الانحراف الذي يؤثر

تأثيرًا سلبيًّا كبيرًا على المجتمع مثل الجرائم بأنواعها وتعاطي المخدرات واستخدام العنف وسيلة لتحقيق الأهداف. أما المشكلات الاجتماعية فإنها صور من الخلل النظامي الذي يصيب الحياة الاجتماعية بسبب سوء التنظيم أو نقص الموارد أو تراكم صور سلبية من السلوك كزيادة السكان عن الموارد أو تفشي البطالة أو انتشار السلوك المنحرف أو تزايد معدلات الفقر أو تزايد معدلات السكن العشوائي أو تزايد معدلات العنف. ويهتم علم الاجتماع بدراسة صور الانحراف المختلفة وكذلك المشكلات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وذلك من أجل التعرف على العوامل الكامنة خلفها وعلى السياقات الاجتماعية التي تظهر فيها وذلك بغرض توفير مادة علمية تمكن صناع السياسات الاجتماعية من التصدي لها ورسم سياسات للتغلب عليها أو التخفيف من حدتها.

٥ - وإذا يتناول علم الاجتماع هذه الموضوعات جميعًا فإنه يتناولها باستخدام منهج علمي منظم يقوم على:

أ - جمع المادة العلمية بشكل منظم ومنضبط باستخدام الملاحظة والمقابلات المفتوحة أو المقننة ودراسة الحالة، هذا بجانب استخدام الوثائق التاريخية والإحصائية والمادة الاتصالية (المسموعة والمرئية والمقروءة).

ب - تحليل البيانات تحليلًا علميًّا باستخدام الأساليب الكمية أو الكيفية .

جـ - تفسير البيانات تفسيرًا منطقيًّا مع استخدام قواعد المنطق في القياس أو الاستنباط.

ثالثًا: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى

في ختام هذا الفصل نقدم صورة سريعة لعلاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى طبيعية كانت أم اجتماعية. ولاشك أن العلوم الاجتماعية الأخرى

كالاقتصاد والسياسة والتاريخ وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم النفس هي علوم أقرب إلى علم الاجتماع، ولكن هذا لا يمنع أن ثمة إمكانية لاستفادة علم الاجتماع من العلوم الطبيعية. فلننظر إذن في علاقة علمنا بالعلوم الأخرى.

١ - **العلوم الطبيعية**: وهي علوم تهتم بدراسة الحياة الطبيعية مثل الفيزياء والحياة، والكيمياء، والتشريح، وعلم وظائف الأعضاء. لقد استفاد علم الاجتماع من هذه العلوم في استعارة مصطلحات أساسية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من بنائه المعرفي، ونحن نتذكر الآن أن أوجست كونت قد أطلق على علم الاجتماع الفيزياء الاجتماعية، واستخدم مفهومي الديناميكا والاستاتيكا، وشبه معظم علماء الاجتماع الأوائل المجتمع بالكائن العضوي من حيث تكامله واتساق أعضائه. واستعار علماء الاجتماع المحدثون من العلوم الطبيعية مفهوم النسق System، وأصبح هذا المفهوم مفهومًا محوريًّا في علم الاجتماع.

وبجانب استعارة المفاهيم فإن ثمة علمًا طبيعيًّا يرتبط بعلم الاجتماع ارتباطًا خاصًا وهو علم البيولوجيا (علم الحياة أو الأحياء) فهذا العلم يهتم - ضمن اهتمامه بالكائنات الحية - بالجسد البشري الذي يصدر عنه الفعل الاجتماعي أو الممارسة الاجتماعية. ولقد افترض بعض الباحثين أن طبيعة التكوين البيولوجي للإنسان يمكن أن تؤثر على أفعاله، كما افترض آخرون فروضًا حول علاقة الإنسان بتكوينه البيولوجي ونظرته إليه، وتحول الجسد نفسه - عند فريق ثالث - إلى موضوع للدراسة والبحث. وهنا نشأ تخصص بيني، بين علم الاجتماع وعلم الأحياء هو البيولوجيا الاجتماعية (أو الاجتماع البيولوجي) وتحول هذا الفرع إلى فرع ينمو ويزدهر باطراد.

٢ - **علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)**: وهو العلم الذي يهتم بدراسة التكوين السلالي للإنسان وخصائصه البيولوجية والثقافة التي ينتجها وصور المجتمعات التي يقيمها. ولقد اهتمت الأنثروبولوجيا عبر تاريخها بالمجتمعات البدائية (البسيطة التركيب) وإن كانت قد أدخلت المجتمعات المعاصرة أيضًا في بؤرة اهتمامها. ويعد هذا العلم أقرب العلوم إلى علم الاجتماع لأنه يهتم بموضوعات يهتم بها علم الاجتماع مثل تكوين المجتمعات وأنماط الثقافة. ويظهر تداخل كبير بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في دراسة بعض الموضوعات مثل الثقافة بحيث لا يمكن أن نحدد فواصل بين العلمين. ولذلك يذهب البعض إلى أن تجاوز الأنثروبولوجيا لدراسة المجتمعات التقليدية وانشغالها بالمجتمعات الحديثة قد قرّب بين العلمين إلى حد لا يمكن معه الفصل بينهما. ومع ذلك فإن البعض يؤكد على أن علم الاجتماع هو علم المجتمعات الحديثة وأن الأنثروبولوجيا قد أدخلت في اهتمامها منذ نشأتها المجتمعات البدائية قبل الحديثة.

وأيًّا كان الرأي فإن الأنثروبولوجيا قد قدمت فوائد كثيرة لا لعلم الاجتماع فقط بل للعلوم الاجتماعية قاطبة. لقد وفرت مادة ميدانية غزيرة عن المجتمعات البدائية مكنت علوم المجتمع من أن تطور نماذج للمقارنة بين المجتمعات، كما استفادت أيضًا من المناهج التي طورتها والأنثروبولوجيا خاصة المناهج الكيفية التي توفر مادة تفصيلية عن حياة المجتمعات وثقافتها.

٣ - **الاقتصاد**: الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية العامة، وهو يهتم بدراسة التكوين الاقتصادي للمجتمع والعمليات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وكذلك عمليات العرض والطلب والآليات التي تحكم نظام السوق. ويعتبر النسق الاقتصادي أحد الأنساق

الرئيسية في المجتمع. ومن ثم فإن علم الاقتصاد يختص بدراسة مكونات هي من صلب المجتمع، فإذا كان على علم الاجتماع أن يتناول المجتمع تناولًا كليًا فإنه يتعرض للعلاقة بين النسق الاقتصادي وبقية أنساق المجتمع، وإذ يفعل علم الاجتماع ذلك فإنه يطور لنفسه فرعًا خاصًّا من فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع الاقتصادي الذي يحاول أن يقدم تفسيرات اجتماعية في تطوير نظريات عن المجتمع، ولذلك فقد أفادت هذه النظريات بعض علماء الاجتماع الذين سعوا إلى تكوين نظريات كبرى، من أمثال عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز الذي بنى نظريته على تفسيرات لكتابات علماء اقتصاد مثل مارشال وعلماء اجتماع مثل دوركايم وباريتو. ومن ناحية أخرى يقدم علم الاجتماع تفسيرات اجتماعية لبعض المتغيرات الاقتصادية، تسهم هذه التفسيرات في تقديم فهم أكثر عمقًا للعوامل الفاعلة في السلوك الاقتصادي. فالادخار على سبيل المثال ليس سلوكًا اقتصاديًّا محضًا، بل له جوانب اجتماعية تتصل بوظائف الادخار، والعمليات الاجتماعية المحركة له، وآثاره على حياة الأفراد والمجتمعات. ومثل ذلك يقال عن الاستهلاك والإنتاج، وكل العمليات الاقتصادية التي لها أبعاد اجتماعية.

٤ – **علم السياسة**: يهتم علم السياسة بالنظم السياسية من حيث نشأتها وخصائصها، كما يهتم بنظم الحكومات والسلطات والدساتير ونظم التمثيل النيابي، وكل هذه تشكل ما يطلق عليه النظام السياسي. وهو جزء لا يتجزأ من المجتمع يتفاعل معه أخذًا وعطاءً، ومن ثم فإن علم الاجتماع يهتم بالنظام السياسي في إطار اهتمامه بالمجتمع. ولقد تطور عن هذا الاهتمام فرع من فروع علم الاجتماع هو علم الاجتماع السياسي الذي يدرس علاقات القوة داخل النظام السياسي وداخل المجتمع، والعلاقات

المتبادلة بين السياسة والمجتمع والخلفية الاجتماعية للممارسات السياسية كالانتخابات أو ممارسة السلطة السياسية، والعلاقات بين التشكيلات الطبقية وتشكيلات النخب السياسة والسلطة السياسية.

ويستفيد العلمان (علم الاجتماع وعلم السياسة) من هذا اللقاء إلى درجة أنهما قد تقاربا إلى حد بعيد في طبيعة الموضوعات السياسية التي يتناولها كل منهما. وكثيرًا ما تتطور أفكار هنا أو هناك يستفيد بها الطرف الآخر. فقد استفاد علم الاجتماع من التحليل النسقي (أو النظامي) للبناء السياسي الذي طوره علماء السياسة، كما استفاد علم السياسة من تحليل بناء القوة كما طوره علماء الاجتماع وهكذا تتضافر جهود العلمان لفهمٍ أعمق لطبيعة تكوين النظم السياسية وطريقة عملها.

٥ - علم النفس: وأخيرًا يمكن أن يستفيد علم الاجتماع من نظريات علم النفس كما يمكن لعلم النفس أن يحقق الفائدة ذاتها من دراسات علم الاجتماع. ففي حين يهتم علم النفس بدراسة التكوين النفسي للفرد فيدرس دوافعه وانفعالاته وسمات شخصيته وارتقاء التكوين النفسي وطبيعة تفاعلاته مع الآخرين، فإن علم الاجتماع يستفيد من نظريات علم النفس في بناء نظرية عامة للفعل الاجتماعي. فالفعل الاجتماعي يستند إلى أطر دافعية ترتبط بالتكوين النفسي للفرد، كما يستند إلى أطر ثقافية ترتبط بتكوين المجتمع. كما أن علم النفس يستفيد من المادة التي يوفرها علم الاجتماع عن المجتمعات لفهم طبيعة المؤثرات الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الفرد، ولقد تطور علم النفس الاجتماعي من خلال هذه العلاقة المتبادلة بين علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الأنثروبولوجيا. فعلم النفس إذ يبدأ من الفرد ينتهي إلى المجتمع، وعلم الاجتماع إذ يبدأ من المجتمع ينتهي إلى الفرد.

الفصل الثاني

تاريخ الفكر الاجتماعي

مقدمة

أولًا: الفكر الاجتماعي في حضارات الشرق القديم.
ثانيًا: الفكر الاجتماعي عند اليونان.
ثالثًا: الفكر الاجتماعي لابن خلدون.
رابعًا: الفكر الاجتماعي في عصر التنوير.
خامسًا: تأسيس علم الاجتماع الحديث.

الفصل الثاني

تاريخ الفكر الاجتماعي

مقدمة

نتعرف في هذا الفصل على أهم التطورات التي شكلت تاريخ الفكر الاجتماعي، وفهم أهم الأفكار التي طُرحت عبر هذه التطورات، ومعرفة الفلاسفة والمفكرين الذين طرحوها، وأهميتها في ظهور العلوم الاجتماعية الحديثة، وعلى رأسها علم الاجتماع. فإذا كانت العلوم الاجتماعية قد نشأت في العصر الحديث في القرن التاسع عشر، فإنها لم تنشأ من فراغ وإنما تأسست على أفكار تراكمت عبر التاريخ منذ الحضارات القديمة وحتى ظهور هذه العلوم. وعند دراسة هذه الأفكار نجدها كثيرة ومتشعبة، ولذلك فإننا نكتفي هنا بالتعرف على أهم هذه الأفكار بدءًا من الحضارات القديمة وحتى العصر الحديث. ويمكن للطالب أن يبحث عن مزيد من الأفكار عبر قراءاته الحرة.

أولًا: الفكر الاجتماعي في حضارات الشرق القديم

ازدهرت الحضارة في مهدها الأول في مصر وبلاد الرافدين والهند والصين، ولذلك فإن هذه الحضارات تشكل المهد الأول للفكر الاجتماعي. فلقد طرحت هذه الحضارات البذور الأولى للتفكير حول المجتمع، وحول طبيعة تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية، والقواعد التي تنظم سلوك الأفراد. ولقد كانت الأفكار التي طرحت في هذه الحضارات ذات صبغة دينية وتربوية، ولذلك فإن بعضها قد كُتب في شكل تعاليم أو نصائح ذات طبيعة دينية، وارتبط بعضها بأسماء أشخاص بعينهم كان لهم تأثير روحي أو تربوي.

أ - مصر القديمة (٣٢٠٠ - ٣٤٣ ق.م)

تأسس المجتمع في مصر الفرعونية على نظام متدرج يأتي على قمته الملك الذي يحتل مكانة روحية وسامية في الوقت نفسه، فهو **الملك** – الإله. ثم يأتي بعد ذلك طبقة **الكهنة**، الذين يرعون المعابد ويقيمون الشعائر الدينية، ثم طبقة الجند من المحاربين، ثم أخيرًا **الصناع والفلاحون**. وتتشكل هذه الفئات الاجتماعية في عالمين أساسيين: عالم الملك – الإله ومجموعة الكهنة الذين يخدمون في المعابد ويقومون على تنظيم الشعائر الدينية؛ وعالم عامة الشعب من الفلاحين والصناع الذين يخدمون الأرض أو يمارسون الحرف اليدوية كالحدادة والنجارة والنسيج، أو البناء والنقش والزخرفة. فقد نظمت الحياة في إطار من الخضوع الكامل للملك والطاعة لأوامره والولاء لسلطانه. ولقد أنتجت الحضارة الفرعونية فكرًا اجتماعيًّا لم يرتبط باسم شخص معين، ولكنه كان فكرًا عاما تم تسجيله على جدران المعابد وحوائط حجرات الدفن. ومن أهم الأفكار التي وصلت إلينا من الحضارة الفرعونية ما اشتمل عليه «كتاب الموتى» (الذي يضم القواعد السلوكية التي يدافع بها

من الأجزاء الأساسية في كتاب الموتي دعاء يدافع به الميت عن نفسه (ويسمى الاعتراف بالنفي):

«السلام عليك أيها الإله الأعظم إله الحق. لقد جئتك يا إلهي خاضعا لأشهد جلالك، جئتك يا إلهي متحليًا بالحق، متخليا عن الباطل، فلم أظلم أحدا ولم أسلك سبيل الضالين، لم أحنث في يمين ولم تضلني الشهوة فتمتد عيني لزوجة أحد من رحمي ولم تمتد يدي لمال غيري، لم أكن كاذبًا ولم أكن لك عاصيًا، ولم أسع في الإيقاع بعبد عند سيده. إني (يا إلهي) لم أجع ولم أبك أحدا، وما قتلت وما غدرت، بل وما كنت محرضا على قتل، إني لم أسرق من المعابد خبزها ولم أرتكب الفحشاء ولم أدنس شيئا مقدسا، ولم أغتصب مالا حراما ولم أنتهك حرمة الأموات، إني لم أبع قمحا بثمن فاحش ولم أغش الكيل. أنا طاهر، أنا طاهر، أنا طاهر. وما دمت بريئا من الإثم، فاجعلني يا إلهي من الفائزين».

الموتى عن براءتهم يوم الحساب عن طريق تأكيد الالتزام بها) وكتاب الحكمة (الذي يضم حكما أخلاقية)، ومن الشرائع والقوانين المنظمة للحياة ما اشتملت عليه النصوص المنقوشة على جدران المعابد والأضرحة وحجرات الدفن من أسس وقوانين لتنظيم الحياة. ومن أهم المبادئ الاجتماعية التي أكدت عليها هذه النصوص:

- احترام الأسرة، وأهمية تأسيسها على الثقة والتسامح والصبر والتعاون.
- التعاون بين الرجال والنساء، والرفق بالمرأة واحترامها وعدم القسوة في التعامل معها.
- العدل في الحكم، وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين أو ملكياتهم أو الغش في الكيل والميزان.
- مساعدة المسنين والفقراء.
- المحافظة على البيئة، ونظافة مياه النهر.
- التواضع والالتزام بآداب الحديث وعدم الإكثار من الكلام.

ب - حضارة وادي السند وشبه القارة الهندية القديمة (٣٥٠٠ ق.م)

انتظم المجتمع الهندي القديم على تراتبية طبيعية أشبه بتلك التي قامت في المجتمع المصري. ولكن الفرق الجوهري أن النظام في الهند كان يقوم على الانقسام الطائفي، فكل طائفة تحافظ على حدودها ولا تختلط بالطوائف الأخرى؛ ويأتي على القمة طائفة **البراهما** الهندية وهي الطائفة المقدسة،التي ينحدر منها أصحاب التعاليم الدينية. ويأتي بعدها الطوائف الأخرى من **الجنود، والعاملين** بالصناعة والزراعة والحرف **والخدم والعبيد**. وتحافظ كل طائفة على حدودها فلا تختلط بالطوائف الأخرى، ولا يتم فيها أي شكل من الزواج أو الانتقال من طائفة إلى أخرى. ويكاد يكون هذا النظام الطائفي المغلق فريدًا في الثقافة الهندية. وبرغم أن الزمن قد تقادم بهذا النظام، إلا أنه ما يزال قائمًا حتى الآن، وهو لا يتغير إلا ببطء شديد.

وفي إطار هذا النظام الطائفي ظهرت بواكير الفكر الاجتماعي التي قدمها بعض أعضاء الطائفة المقدسة(البراهما) على أنهم مصلحون اجتماعيون أسسوا لديانات عرفت بأسمائهم ومن هؤلاء «مانو» و «بوذا». ومن أهم الإسهامات التي قدمها الفكر الهندي القديم مناقشة العلاقة بين الجوانب المادية والروحية في تكوين الإنسان. فقد ركزت التعاليم الدينية على أهمية نبذ الماديات والتعلق بالروحانيات. واتضحت هذه الأفكار بشكل واضح في «قوانين مانو» و«تعاليم بوذا» التي دعت إلى مجاهدة النفس، والعمل على السيطرة على الشهوات ونبذ الملذات. وكان الهدف من هذه التعاليم هو تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والجوانب الروحية في الحياة الاجتماعية، والعمل على التخفيف من الآثار السلبية للفوارق بين الطوائف الاجتماعية. وتحقيق الإصلاح في الحياة الاجتماعية؛ فإصلاح المجتمع لا يتحقق إلا بإصلاح النفس، وإصلاح الفرد لا يتحقق إلا بإصلاح ذاته وتهذيب أخلاقه. لقد وضعت هنا ـ في الفكر الهندي القديم ـ أسس العلاقة بين الفرد

قوانين مانو

لقد قام أحد رجال الدين البراهمة ويدعى (مانو) بشرح وتفسير الديانة البرهمية، حيث قام بتأليف كتاب وسماه (قوانين مانو) وتشتمل هذه القوانين على تفصيل للدين البرهمي (نظم السياسة والاقتصاد والأسرة والقضاء والحرب والقوانين المدنية وقوانين العقوبات ونظم التربية والأخلاق ...إلخ) كما تشتمل على تاريخ الكون ونشأته وخلق الإنسان وتقسيم الطبقات. وينزل البرهميون هذا السفر منزلة التقديس حتى لقد اعتقدوا أن مؤلفه هو أحد الآلهة الستة المنبثقين عن الإله براهما والذين تتابعوا في حكم العالم. وهو أهم مرجع للباحثين في الدين البرهمي لأنه قد استوعب جميع نواحي هذا الدين قصصه وعقائده وعباداته وشرائعه ولم يغادر أي فرع من هذه الفروع إلا فاصّله تفصيلا.

المرجع: علي عبد الواحد وافي، الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، مكتبة نهضة مصر، الفجالة ١٩٦٤م. ص ١٦١.

والمجتمع. فهي علاقة متبادلة، فإصلاح حال الفرد (ذاته وتكوينه الداخلي) يؤدي إلى إصلاح المجتمع، كما أن إصلاح المجتمع ككل (التزام جميع الأفراد بالمبادئ العامة) يؤدي إلى إصلاح ذوات الأفراد.

جـ - الصين القديمة (٢٢٠٠ ق.م) تشكل المجتمع الصيني القديم عبر دولة مركزية، حيث ازدهرت الحضارة الصينية القديمة بإبداعاتها الفنية والفكرية. ولقد أنتجت الحضارة الصينية فكرًا اجتماعيًّا إصلاحيا ذا صبغة إنسانية، قدمه عدد من المصلحين والمفكرين كان أهمهم كونفوشيوس، وهو رجل دين صاحب رسالة، وفلسفه أخلاقية ارتقت في الفكر الصيني إلى مرتبة الديانة. وقد سجل كونفوشيوس تعاليمه وأفكاره لتوعية معاصريه بما ينشره من قيم ومبادئ أخلاقية، ولقد كانت أفكار كونفوشيوس تدور حول استقرار المجتمع وتربية النشء.

بعض التعاليم والوصايا التي حوتها الشريعة الكونفوشيوسية

- «آمن بالحق وأحب العلم واتبع الفطرة، ولا تقم في مملكة سادتها الفوضى واطلب المنصب إذا كانت البلاد محكومة بسياسة حكيمة، واعتزل إذا كانت تحت سياسة غاشمة».
- «لا يكن همك أن تتولى المنصب، بل ليكن همك ما يؤهلك لهذا المنصب، ولا تهتم بجهل الناس قدرك، بل اهتم بالفضل الذي تريد أن يعرفوك به».
- «تكون الحكومة صالحة إذا ما كان الخاضعون لسلطانها سعداء، والبعيدون عنها تواقين للانضواء تحت لوائها».
- «إن الحاكم إذا شغف بالآداب الفاضلة لا يجترئ أحد من رعيته على إهانة غيره، وإذا شغف بالصدق لا يجترئ أحد على الكذب ومن هذه حاله أقبل عليه الناس حاملين أولادهم على ظهورهم».

محمد أبو زهرة، مقارنات بين الأديان «الديانات القديمة»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩م.

ويقوم الفكر الصيني الذي قدمه كونفوشيوس على إبراز أهمية الفرد والأسرة في حياة المجتمع. فالرقي الذاتي للفرد هو أساس الرقي الاجتماعي للمجتمع، وضعف المجتمع وتفككه يرجع إلى ضعف الدوافع الأخلاقية للأفراد. ولا يمكن أن يحقق المجتمع استقراره إلا باستقرار الأسرة، ويجب أن يلعب المصلحون والمربون دورًا في تحقيق الحياة المستقرة للأفراد والمجتمعات عن طريق نشر العلم ومبادئ الأخلاق، والعمل على تحقيق المساواة بين البشر. ولقد أضفى فكر كونفوشيوس ـ كما هو واضح ـ أهمية خاصة على الأسرة، وهو يتشابه مع الفكر المصري القديم؛ الذي أكد على دور الأسرة ودور المرأة في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك فقد اتسم الفكر الكونفوشيوسي بالتأكيد على الأبعاد التربوية؛ فقد وضع كونفوشيوس المبادئ الأولى في نظرية التربية. فالمجتمع لا يحقق الإصلاح الكامل إلا عبر الدور التربوي الذي يقوم به المصلحون في نشر القيم والأخلاق.

ثانيًا: الفكر الاجتماعي عند اليونان (٢٠٠٠ - ١٤٦ ق.م)

من بلاد الشرق القديم امتدت الحضارة إلى بلاد اليونان حيث قامت حضارة متميزة ساهمت بدور كبير في إثراء الفكر الإنساني.واذا كانت الحضارة القديمة قد تأسست على أفكار دينية وأخلاقية، فإن الحضارة اليونانية قد تأسست على الفلسفة، وكان إسهامها الأساسي هو إسهام فكري فلسفي. لقد بدأ الفكر الاجتماعي هنا يأخذ شكلا جديدًا؛ فبدأ يتجه إلى التفكير في شئون المجتمع والبحث عن الصيغة المثالية للمجتمع، ولقد أنجبت الحضارة اليونانية فلاسفة كثيرين، كان أبرزهم أفلاطون وأرسطو.

أ - أفلاطون (٤٢٧– ٣٤٧ ق.م)

كتب **أفلاطون** كتبا ومحاورات عديدة أهمها كتاب «الجمهورية» الذي أوضح فيه أسس تكوين المجتمع ونظامه السياسي: فالمجتمعات تتكون

عبر تطور يبدأ من المدينة التي هي أصل تكون المجتمعات؛ أي أنها تميل عبر تطورها إلى الكبر والاتساع. والدولة في تطورها أشبه بالفرد، أي أنها أشبه بالكائن العضوي الذي يتطور وينمو. لقد كان أفلاطون يميل إلى المثالية، ومن ثم فقد أكد على أن المجتمعات يجب أن تسعي إلى تحقيق المثل الأعلى أو المدينة الفاضلة التي يتحدد فيها لكل فرد دور معين، وفقًا للخصال الشخصية التي يتصف بها، أو الفضائل التي تميزه. فالفلاسفة أصحاب ملكة العقل هم الحكام، والجنود أصحاب ملكة الشجاعة هم المدافعون عن الوطن، والعمال أصحاب ملكة القوة البدنية هم المنتجون. وفي ضوء هذا التحديد لأدوار المواطنين تتحقق المدينة الفاضلة. ويجب أن تسعى الدولة في تطورها ونموها نحو تحقيق العدالة الكاملة. ولقد أكد أفلاطون على ضرورة تحقيق أعلى درجات العدل، والتنظيم الدقيق للأدوار، وتنظيم عمليات تربية النشء والجنود، بحيث تختفي من المدينة الصراعات والاضطرابات.

ويذهب أفلاطون إلى أن المجتمعات تتطور من المرحلة البدائية عبر مراحل متعددة إلى أن تصل إلى هذه الصيغة المثالية. أما عن نظام الحكم في الدولة المثالية، فقد نقد أفلاطون الأنظمة الديمقراطية باعتبارها أنظمة

من أفكار أفلاطون

«إن العدالة في الفرد لا تختلف عنها في المدينة لأنها ليست إلا صورة مصغرة لها. إن العدالة في النفس الفردية ليست سوى ائتلاف قوى النفس المختلفة لتقوم كل منها بالوظيفة الخاصة بها تتوفر لها الفضيلة المناسبة لها فالقوة الشهوانية فضيلتها العفة... والقوة الغضبية فضيلتها الشجاعة... وللقوة العاقلة فضيلة خاصة بها هي الحكمة التي تبين لها الخير الأقصى الذي ينبغي أن تتجه له النفس. فإذا انتظم عمل هذه القوى وتمت لها هذه الفضائل الثلاث تحققت العدالة».

المرجع: أفلاطون، جمهورية أفلاطون، أميرة مطر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م، ص ٣٥.

يمكـن أن تؤدي إلى غوغائية، كما انتقد الحكومات الفاسـدة، والحكومات التـي تتحكـم فيها قلـة قليلة من الأفـراد، ومال إلى تفضيـل حكومة الفرد الفيلسـوف العـادل، وهـي شـكل مـن أشـكال الحكومـات الملكيـة أو الارستقراطية.

ب - أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ق.م)

وعلى طريق أفلاطون سار تلميذه أرسطو، الذي ألف كتبًا عديدة أهمها كتاب «السياسة». لقد اختلف أرسطو عن أفلاطون في فكره حول أصل المجتمعات فالأسرة – وليس المدينة – هي أصل المجتمع، ومن الأسر تتكون القبائل والقرى، عبر الميل الغريزي للإنسان إلى الاجتماع والعيش المشترك. لذا فقد كان أرسطو صاحب المقولة التي أصبحت شهيرة ومهمة في دراسة المجتمعات بعد ذلك، وهي أن «الإنسان حيوان اجتماعي» أو أن الإنسان « مدني بطبعه»، أي أنه يرغب في العيش مع أبناء جنسه من خلال ميل فطري فيه. فالإنسان لا يستطيع تحقيق إنسانيته الكاملة إلا من خلال مشاركته مع الآخرين في الشئون العامة للمجتمع. ولذلك فإن الإنسان ليس له كيان إلا من خلال الدولة التي هو عضو فيها. والإنسان كمواطن هو أساس استمرار الدولة، وهو واضع دستورها، ومنسق شئونها.

من أفكار أرسطو

«كل دولة هي بالبديهة اجتماع، وكل اجتماع لا يتألـف إلا لخير، ما دام النـاس أيا كانوا لا يعملـون أبـدًا شـيئًا إلا وهـم يقصدون إلى مـا يظهر لهم أنه خير، فبـين إذن أن كل الاجتماعات ترمي إلى خير من نوع ما، وأن أهـم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأمور كلهـا، وهـذا هـو الـذي يسـمى بالضبـط الدولة أو الاجتماع السياسي».

المرجع: أرسـطوطاليس، السياسية، ترجمة أحمد لطفي السـيد، القاهـرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ب.د.ت.، ص ٩٢.

ويختلف أرسطو عن أفلاطون في نقطة أخرى مهمة، وهو عدم ميله إلى الحديث عن الدولة المثالية أو المدينة الفاضلة التي ذهب إليها أفلاطون. فالمجتمع عند أرسطو **كيان واقعي** والدولة كذلك. ولكن يجب على المجتمعات أن تسعى إلى تحسين أحوالها، فأفضل أنواع الحياة لا يتحقق إلا في ضوء مجموعة من الشروط أهمها: الابتعاد عن الحكومات الفاسدة، وضبط عدد السكان مع حجم الأرض، وتحقيق الكفاية الذاتية، والتحلي بالفضائل التي من أهمها العدل والشجاعة، وكذلك التحلي ببعض المهارات كالذكاء والحذق والمهارات العملية.

ثالثًا: الفكر الاجتماعي لابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م)

يعتبر عبد الرحمن بن خلدون أول مفكر إسلامي يفكر في طبائع العمران أو في أحوال المجتمع بشكل عام؛ بل إنه أول مفكر على المستوى العالمي يلفت الانتباه إلى ضرورة تأسيس علم الاجتماع الإنساني أو العمران البشري. ولد ابن خلدون وعاش في القرن الرابع عشر الميلادي، وكانت المجتمعات الإسلامية المترامية الأطراف تتعرض لعمليات تفكيك داخلي، وصراعات داخلية. وقد تعلم ابن خلدون تعليمًا دينيًّا وفقهيًّا واشتغل في عدة مناصب سياسية حيث عمل في دواوين السلاطين، وتدرج في هذه الوظائف حتى وصل درجة أقرب إلى الوزارة.

لقد اكتسب ابن خلدون خبرة طويلة بأحوال المجتمعات العربية والمجتمعات المجاورة، خاصة من خلال عمله في الوظائف الرسمية، وانخراطه في شئون السياسية ومؤامرتها، وخبر الأحداث السياسية بالأندلس وشمال أفريقيا ومصر، التي أنهى فيها حياته ودفن بها. ولقد أتيحت له الفرصة للتفرغ للتأليف فعكف لمدة أربعة سنوات كتب فيها مقدمته الشهيرة « مقدمة ابن خلدون»، وأجزاء من كتاب «العبر»، ولقد

أكمل هذا الكتاب بعد ذلك في سبع مجلدات كتب في آخر مجلد فيها سيرته الذاتية بعنوان «التعريف بابن خلدون». ولقد اشتملت المقدمة على رؤيته لأحوال المجتمعات وطريقة دراستها دراسة علمية، أما كتاب « العبر» فهو كتاب في التاريخ يعرض لتاريخ العرب والإسلام وتاريخ المشرق وتاريخ البربر وشمال أفريقيا، وعلاقة المجتمعات العربية بالمجتمعات المجاورة خاصة الفرس والأتراك .

وتضم المقدمة أهم الأفكار الاجتماعية لابن خلدون، ولذلك فقد انتشرت في أرجاء المعمورة، ونظر إليها علماء الغرب والشرق على حد سواء على أنها من أهم الكتب الرائدة في تأسيس الفكر الاجتماعي. ونعرض فيما يلي باختصار إلى أهم الأفكار الاجتماعية لعبد الرحمن ابن خلدون.

تعريف ابن خلدون للتاريخ

نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق. فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد من علومها وخليق.

(المقدمة، ص ٤)

أ - تأسيس علم الاجتماع: انتقد ابن خلدون كتب التاريخ السابقة عليه. وحاول أن يفند ما فيها من أخطاء تدور كلها حول الابتعاد عن المنطق والقول بما لا يقبله العقل، عدم مطابقة الأخبار للوقائع، والتشيع للآراء والمذاهب، وعدم الوعي بمقاصد وأهداف نقل الأخبار ومعانيها، وتوهم الصدق؛ أي الاعتقاد في صحة الخبر دون تدقيق، والحكم بظواهر الأمور، أو الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع، والجهل بطبائع العمران، والتقرب لذوي الجاه والسلطان بغية الجاه أو الثروة. وقد قصد ابن خلدون بهذه الانتقادات أن يبعد التاريخ عن كل أشكال التحيز التي قد تمليها نوازع النفس أو العلاقة بالحكام. كما قصد بها أيضًا أن يتبنى المؤرخ في معالجته

للتاريخ أسلوبا علميًا عقليًا يعتمد على الفحص والتحقيق وتعليل أسباب الوقائع. فدراسة التاريخ هي «نظر وتحقيق»؛ أي أنها تعتمد على الفحص والتعليل والدقة في عرض الوقائع. ولقد أدى هذا التحليل بابن خلدون إلى أن يكتشف علم العمران أو علم الاجتماع.

إن كتابة التاريخ على هذا النحو تقدم منهجًا جديدًا لدراسة المجتمع؛ وهو منهج يتحول عند ابن خلدون إلى علم جديد، لم يسبقه إليه أحد، إنه علم العمران البشري أو علم الاجتماع الإنساني. يقول ابن خلدون عن علمه الجديد «وكأن هذا علم مستقل بنفسه»، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري الاجتماعي الإنساني، وذو مسائل وهو بيان ما يلحق من العوارض والأحوال بذاته واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيًّا كان أم عقليًّا». ويكشف هذا النص عن عدد من الحقائق:

– أن هذا العلم الجديد هو علم مستقل.

– أن لهذا العلم موضوع مختلف عن دراسة التاريخ وهو دراسة العمران البشري الاجتماعي الإنساني.

– أن هدف هذا العلم هو اكتشاف القوانين والقواعد التي تنظم الحياة. وهذا ما قصده ابن خلدون عندما تحدث عن العوارض والأحوال التي تلحق بالمجتمعات.

ب - تقديم نظرية اجتماعية متكاملة عن المجتمع:

تكشف آراء ابن خلدون عن نظرية متكاملة لدراسة المجتمعات في حالة ثباتها وتغيرها. وتقوم هذه النظرية على عدد من الأفكار يمكن حصرها فيما يلي:

– إن المجتمعات وقائع طبيعية يخلقها الإنسان بفطرته التي فطره الله عليها. وقد أكد ابن خلدون هنا المبدأ الأرسطي القائل بأن «الإنسان مدني

بطبعه»؛ أي أن حياته لا تصح ولا تبقى إلا بالتماس السبل العقلية في تأسيس العيش المشترك والعمران.

– ولا يستقيم العمران إلا بالتعاون فليس بمقدور كل إنسان أن يوفر كل حاجاته بنفسه. إن تكوين المجتمع يتطلب تعاونًا بين الناس؛ وهذا التعاون هو الذي يمكن البشر من تحصيل الغذاء ومن إقامة الحياة الأسرية ومن الدفاع عن نفسه وعن المجتمع.

– ولا يمكن للحياة أن تستقيم أيضًا دون تنظيم شئون البشر ومنع نزاعاتهم الحيوانية، وذلك عن طريق ما أسماه ابن خلدون «الوازع» أي النظام السياسي الذي ينظم حياة الناس ويمنعهم من السيطرة على بعضهم البعض.

– وأخيرًا يأتي قانون التغير، فالحياة لا تسير على وتيرة واحدة بل تخضع للتباين والتغير المستمر. لذلك فقد شبه ابن خلدون المجتمع بالكائن الحي الذي يولد طفلًا ويتدرج إلى مرحلة الشباب، فالكهولة، فالشيخوخة فالهرم.

جـ - تطبيق نظرية العمران البشري على المجتمع العربي

لم يكتف ابن خلدون بهذه المقدمات النظرية، بل طبقها على المجتمع العربي، فيعرض في مقدمته لحالة المجتمعات العربية وتغيرها ونظم الحكم فيها، وحلل عمليات التغير في تطورها. واشتمل هذا التحليل على عناصر عدة منها:

– ظروف المعاش (تحول من خشونة البداوة إلى رقة الحضارة): حيث قدم ابن خلدون هنا دراسة عن الجغرافيا والأرض والمناخ وتقسيم الأقاليم وتقسيم المجتمعات إلى بدو وحضر وفقًا لطبيعة البيئة التي يعيش فيها الأفراد، وطبيعة الاقتصاد البدوي والحضري.

– الوازع السياسي (التحول من العصبية إلى الملك): اعتبر ابن خلدون أن الوازع السياسي من ضروريات المجتمع. وقد قدم لنا دراسة وافية لطبيعة الوازع السياسي في المجتمعات العربية. حيث أوضح أن هذا الوازع يتشكل في المجتمع البدوي في ضوء مفهوم الرئاسة التي يقوم بها كبار السن من زعماء القبائل. كما أوضح كيف يتحول هذا الوازع في المجتمع الحضري إلى دولة وملك تعتمد على الدواوين والجيوش المنظمة. وكشف ابن خلدون عن الدور الذي تلعبه العصبية القبلية في تشكيل هذا الوازع السياسي، وفي التحول من حالة الرئاسة البدوية إلى حالة الملك.

– الصنائع (من الضروري إلى الكمالي): انتهى تحليل ابن خلدون إلى تحليل الصنائع؛ أي أشكال النشاط التي يقوم بها السكان. ولقد اعتبر ابن خلدون هذه الصنائع ضرورية لحياة الإنسان وكشف عن علاقتها بطبيعة العمران، فهي تكون بسيطة وضرورية في العمران البدوي، وتكون كمالية في العمران الحضري. ويدل هذا على أن الصنائع – بما فيها صناعة العلم والتعلم – ترتقي كلما ارتقى العمران البشري وازدهر.

رابعًا: الفكر الاجتماعي في عصر التنوير (نظرية العقد الاجتماعي)

شهدت أوروبا خلال تحولها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث حركة فكرية عرفت «بحركة التنوير»، امتدت عبر القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر الذي انتهى بالثورة الفرنسية (١٧٨٩م). وقد جاءت هذه التسمية لأن الفكر السياسي والاجتماعي الذي ظهر في هذه الفترة أزاح جانبًا كبيرًا من الظلام الذي سيطر على أوروبا في العصور الوسطى، وهيأ المجال لتأسيس الدولة الحديثة على أساس التعاقد الاجتماعي. ولذلك فقد عرفت هذه الأفكار أيضًا بنظريات العقد الاجتماعي.

وقد ارتبط فكر التنوير - في جانبه الاجتماعي السياسي - بأسماء ثلاثة من المفكرين ظهروا في أوروبا خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن السادس عشر حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر، وهم: **توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو**. لقد حاول هؤلاء المفكرون الثلاثة أن يحددوا الشروط التي يجب أن تقوم عليها الدولة الحديثة، وأن يضعوا الأساس الذي يقوم عليه التعاقد الاجتماعي. ولقد حاول كل واحد منهم - لكي يؤسس نظريته - أن ينطلق من تصور لحالة الطبيعة الأولى، أي حالة الإنسان التي نبعت من طبيعته البشرية، ومن تصور الحالة الطبيعة البشرية تتكون الرؤية الاجتماعية - السياسية لنظرية العقد الاجتماعي عند كل منهم.

لقد كان لوك فيلسوف تجريبي حسي ومن أهم أعمال لوك هو مقال عن الفهم الإنساني الذي يشرح فيه نظريته حول الوظائف التي يؤديها العقل (الذهن) عند التعرف على العالم. اشتهر جون لوك بعبارته المشهورة: «إذا سألك سائل:متي بدأت تفكر؟فيجب أن تكون الإجابة:عندما بدأت أحس».لقد سلم لوك بعجز العقل البشري وقصوره عن معالجة ما يتجاوز حدوده وإمكانياته.

أ - الفكر الاجتماعي عند توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩م)

نشأ توماس هوبز في إنجلترا في فترة كانت تموج فيها البلاد بصراعات وحروب أهلية. لذلك فإنه قد تصور حالة الطبيعة باعتبارها حالة تقوم على الشر، وعلى محاربة الإنسان لأخيه الإنسان، لكي يسيطر الأقوى على الموارد النادرة في المجتمع. ومن هنا تؤدي حالة الطبيعة الأولى إلى صراع وفوضى. ولا يمكن القضاء على هذا الصراع وهذه الفوضى إلا بوجود قوة تضبط سلوك الأفراد وتجعلهم ينصاعون إلى أوامرها.

وهذه القوة هي **قوة الدولة** التي يجب أن تجمع في يدها كل السلطات،

بحيث يتنازل لها المواطنون عن كامل حريتهم في مقابل قيامها بتحقيق النظام والانضباط والأمن. ويبدو العقد الاجتماعي هنا وكأنه عقد غير متوازن. فالدولة هي التي تمسك بزمامه، وهي التي تحدد شروطه وأبعاده ومكوناته. ويستسلم الأفراد للدولة من أجل أمنهم وسلامتهم، أي من أجل تجنب العنف وسيطرة القوي على الضعيف. وفي مقابل ذلك تمارس الدولة سلطة القهر في ضبط المجتمع وتطبيق القانون الذي يردع كل من يخالف شروط التعاقد. ولذلك فقد شبه هوبز الدولة بأنها مثل الوحش أو التنين؛ وعنون كتابه الرئيسي بهذا العنوان.

ب - الفكر الاجتماعي عند جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤م)

أما المفكر الثاني لعصر التنوير فهو جون لوك (هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي)؛ الذي نشر كتابًا مهمًا حول **الحكومة المدنية**، لخص فيه نظريته عن العقد الاجتماعي. وعلى عكس فكر هوبز فقد تصور جون لوك أن الحالة الطبيعية هي حالة من الحرية والمساواة والسلم الاجتماعي الذي تُحترم فيه الحقوق الاجتماعية للأفراد. ومع تطور المجتمعات ظهرت صور من الانحراف والجريمة والاعتداء على ممتلكات الآخرين، وفي غياب القانون والقضاء تفشت حالة من الفوضى داخل المجتمعات. فالفوضى لم تنتج عن الطبيعة البشرية ولكنها نتجت عن غياب سلطان القانون.

وبناءً على ذلك يأتي أهمية العقد الاجتماعي، الذي يجب أن يقوم على أساس قانوني: فالنظام القانوني يعمل داخل المجتمع باعتباره نظامًا مستقلا عن الأفراد، يضبط سلوكهم وينظم حياتهم. وتقوم الدولة على شئون الأفراد تنظم القانون وتطبقه بشكل عادل. ولم يقبل جون لوك بفكرة القهر التي اعتمد عليها فكر هوبز في نظريته عن العقد الاجتماعي، بل أكد على أن الدولة - ونظامها القانوني - تقوم على الاختيار الحر للأفراد، ومنح

الثقة للدولة لتقوم بتنظيم شئون المجتمع، وحماية الأفراد. وفي ظل هذا النظام لا يجرؤ أحد على تنفيذ العقوبات بنفسه، كما كان في حالة الفوضى، ولكن الدولة هي التي يُترك لها تنفيذ القانون وما يترتب عليه من عقوبات وبشكل مستقل تمامًا عن الأفراد. وتكون النتيجة النهائية من تطبيق ذلك تكوين مجتمع عادل يقوم على الحرية والمساواة وإنفاذ القانون. ولقد وضع لوك بذلك الأساس الذي تقوم عليه الدولة المدنية أو الحكومة المدنية، وهو **القانون**. فعندما يخضع المواطنون جميعًا لسلطة واحدة ألا وهي سلطة القانون، يتحقق العدل والمساواة بين البشر، وتنظم الحياة الاجتماعية وفق مبادئ أخلاقية وقانونية، فإن ذلك يؤسس لتكوين الدولة المدنية.

الدولة المدنية ... وسلطان القانون

الدولة المدنية هي بالأساس رابطة قانونية يحكم الدستور العلاقات بين أفرادها. كما أن هذه العلاقات هي علاقات بين مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات. ومن هنا يقال إن هذه الرابطة قانونية، هي رابطة بين مواطنين وبين أجهزة دولة، وهي تخضع فيها لأحكام القانون التي تنطلق من الدستور. والأساس في هذه الرابطة هو العقد الاجتماعي. ويجسد الدستور والقوانين هذا العقد، ولكنه يشتمل أيضا على عدد كبير من القواعد والأعراف غير المكتوبة التي تنظم العلاقات بين الأفراد. فالدستور قد يؤكد على سبيل المثال أن الأفراد مواطنون يتساوون أمام القانون. وقد ينظم القانون بعض صيغ التعامل النقدي مثلا بين المواطنين، ولكن تفاصيل العلاقات اليومية بين المواطنين، في أساليب التعامل و التخاطب والمساندة، تحكمها في الأساس قواعد وأعراف لا تُكتب في قوانين،و إنما يطورها الأفراد مع تطور ثقافتهم المدنية.

جـ - الفكر الاجتماعي عند جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨م)

لقد تُوجت نظرية العقد الاجتماعي من خلال فكر المفكر الفرنسي جان

جاك روسو الذي ألف كتابًا مهمًا بعنوان «**العقد الاجتماعي**». ولقد اتفق روسو مع لوك في النظر إلى حالة الطبيعة باعتبارها حالة تقوم على الفطرة والشعور بالحرية والمساواة. ولكن تطور هذه الحياة جعلها تسير نحو وجود صور من عدم المساواة بين البشر مما أدى إلى أن يفقد الإنسان حالته الطبيعية، ويدخل في حالة من الفوضى أساسها الصراع على الملكية. إن حالة الفوضى ليست حالة بشرية، وإنما تظهر من تفاقم صور عدم المساواة بين البشر.

وهنا يكون التعاقد الاجتماعي ضرورة لتأسيس دولة تنظم حياة الأفراد، وتمنع سيطرة بعضهم على بعض. ولا يجب أن تُترك الدولة

ماذا تعرف عن عصر التنوير وفلاسفته؟؟؟

إن هذا المصطلح (التنوير أوالاستنارة)، بالمعنى الفكري والفلسفي الشائع، هو ترجمة للمصطلح الغربي الذي يُذكر عادة تحت عنوان: حركة الأنوار أو فلسفة الأنوار أو عصر الأنوار أو فكر الأنوار: بالفرنسية"philosophie des lumieres"، وبالإنكليزية "Enlightenment"، وبالألمانية "Aufklarung" وقد ترجمت إلى العربية بحركة التنوير.

والواقع أن حركة التنوير تشير إلى تلك الحركة الفلسفية التي بدأت في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي. وقد تميزت هذه الحركة بفكرة التقدم وعدم الثقة بالتقاليد، وبالتفاؤل والإيمان بالعقل، وبالدعوة إلى التفكير الذاتي المستقل، والحكم على أساس التجربة الشخصية، ويقابلها نزعة التعمية، وهي نزعة تتعارض مع نشر المعارف والأخذ بالمبادئ العقلية، وهو مصطلح قدحي ذمّي يعني النزعة الظلامية في مقابل التنوير أو حركة الأنوار (**المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية بمصر**). ومن الممثلين الرئيسيين لفلسفة الأنوار في إنجلترا مثلاً: جون تولاند (١٦٧٠- ١٧٢٢م)، ودافيد هيوم (١٧١١-١٧٧٦م)، وفي ألمانيا: كريستيان وولف (١٦٧٩- ١٧٥٤م)، ليسينغ (١٧٢٩- ١٧٨١م)، وفي فرنسا: مونتسكيو (١٦٨٩- ١٧٥٥م)، فولتير (١٦٩٤- ١٧٧٨م)، ديدرو (١٧١٣- ١٧٨٤م)، دولامتري (١٧٠٩- ١٧٥١م)، دولباخ (١٧٢٣- ١٧٨٩م)، وروسو والمركيز دوساد.

لرغبات الأفراد، فهي وإن تركت تصبح دولة فاسدة تقوم على الطغيان. ولذلك فإن الدولة يجب أن تعكس الإرادة الجمعية للأفراد. وما الدولة إلا مؤسسة جمعية أخلاقية تعمل على تحقيق العدل والمساواة وحماية حقوق الأفراد. إن الدولة هنا تعكس إرادة المجتمع، ويخضع الأفراد للدولة لأن كل منهم يعتبر أن خضوعه لإرادة المجتمع هو خضوع لإرادته الذاتية في الوقت نفسه.

خامسًا: تأسيس علم الاجتماع الحديث

مهدت كل المقدمات الفكرية السابقة الطريق نحو تأسيس علم الاجتماع الحديث. وقد ساعد على ذلك عدة عوامل من أهمها:

- التغيرات التي حدثت في المجتمع الأوربي؛ وعلى رأسها الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، وما ترتب عليهما من صراعات وثورات.
- تطور العلم الطبيعي، وتبلور منهجه العلمي، ووضوح إمكانية قدرته على رصد الظواهر الطبيعية والتوصل إلى قوانين دقيقة بشأنها.
- تطور الوعي بإمكانية قيام علم لدراسة المجتمع على غرار العلم الطبيعي.

ولقد تبلور هذا العلم الجديد من خلال إسهامات العديد من العلماء في فرنسا وإنجلترا وألمانيا؛ حيث تراكمت الأفكار والنظريات التي ترتب عليها ظهور علم الاجتماع كفرع جديد من فروع المعرفة، وتحقق حلم ابن خلدون الذي دعا إلى تأسيس هذا العلم من قبل القرن التاسع عشر. ولقد ساهم الآباء المؤسسون لعلم الاجتماع - كل في مجاله ووفقًا لاهتماماته وظروف مجتمعه - ساهموا في وضع لبنة في بناء علم الاجتماع الحديث، كما أوضحنا في الفصل الأول.

الفصل الثالث

المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع

أولًا: مفهوم المجتمع والمقومات التي يقوم عليها.
ثانيًا: الثقافة وطرق تصنيفها.
ثالثًا: البناء الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به (المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي).
رابعًا: النظم الاجتماعية.
خامسًا: العمليات الاجتماعية.
سادسًا: النسق الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به (الفعل الاجتماعي، والفاعل والآخر، والموقف الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية).

الفصل الثالث

المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع

أولًا: مفهوم المجتمع Society

يقوم المجتمع على عدد من المقومات هي:

١ - **الأرض**: التي غالبا ما تكون محددة بحدود معينة.

٢ - **البشر**: أي السكان الذين يعيشون على الأرض ويستغلونها في عمليات الإنتاج.

٣ - **الاستمرار في الزمن**: بحيث يستطيع أفراد المجتمع أن يدخلوا في علاقات تاريخية منظمة وأن يشتركوا في ثقافة واحدة.

٤ - **الاكتفاء الذاتي**: وبرغم أن هذا الشرط يعتبر صعب التنفيذ في عالمنا المعاصر؛ إلا أن أحد الشروط الأساسية لإقامة المجتمع أن يكون لديه حد أدنى من الموارد تمكن سكانه من أن يعيشوا مكتفين ذاتيا حتى ولو كان ذلك عند الحد الأدني.

سبق أن عرفنا المجتمع بأنه: جماعات من البشر يعيشون على قطعة محددة من الأرض، ويحققون قدرا من الاكتفاء الذاتي من الموارد، ويستمرون عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن تسمح بإقامة علاقات مستقرة بين أفراده وتسمح بتكوين هوية ثقافية لهذا المجتمع.

وتختلف المجتمعات فيما بينها وفقا لهذه المقومات، فهي تختلف من حيث مساحة الأرض، ونوعية السكان،

ونوعيـة المـوارد المتاحة، والعمق التاريخي ولذلك فقـد اهتم علم الاجتماع بتصنيـف المجتمعـات؛ حيث أمكـن تصنيـف المجتمعات وفقًـا لعدد من المعايير على النحو التالي:

أ - **التصنيف الثنائي**: حيث تصنف المجتمعات في شكلين متعارضين كأن نقول المجتمع الصغير والمجتمع الكبير، أو المجتمع الزراعي والمجتمع الصناعي، أو المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث. وقد أشرنا من قبل إلى بعض التصنيفات التي قدمها دوركايم وهربرت سبنسر **{حاول أن تتذكرها}**.

ب - **التصنيف التطوري**: حيث يمكن تصنيف المجتمعات وفق مخططات تطورية، مثلما فعل أوجست كونت، عندما صنف المجتمعات إلى مجتمعات لاهوتية (دينية) أو مجتمعات ميتافزيقية، ومجتمعات وضعية. وهو تصنيف تطوري؛ حيث افترض كونت أن هذه الأنماط من المجتمعات تظهر في تتابع زمني، ففي البداية يظهر الفكر الديني، وفي الثانية يسود الفكر الفلسفي، وفي الثالثة يسود الفكر الوضعي العلمي. ومن التصنيفات التطورية أيضا، تصنيف كارل ماركس للمجتمعات إلى أنماط خمسة وفقا لتطورها التاريخي وهي: المجتمع البدائي،المجتمع العبودي، المجتمع الإقطاعي، المجتمع الرأسمالي، المجتمع الشيوعي.

ويقوم هذا التصنيف بين المجتمعات وفقًا لنمط الإنتاج السائد، حيث يفترض ماركس أن نمط الإنتاج هو الذي يشكل الأساس الذي تقوم عليه مكونات المجتمع المختلفة أو ما يطلق عليه التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع.

جـ - **التصنيف المقارن**: لا يقوم هذا التصنيف على مخططات جاهزة، بل يعتمد على بيانات ومؤشرات من المجتمعات المختلفة مثل عدد السكان،

الناتج القومي المحلي، نصيب الفرد من الناتج القومي، العمر المتوقع عند الميلاد، المستوى الصحي، المستوى التعليمي، متوسط العمر، معدل التحضر، القوى العاملة من السكان.. إلخ. وفي ضوء هذه المؤشرات يمكن تصنيف المجتمعات إلى أنماط تقل أو تزيد وفقًا لطبيعة المؤشرات الداخلة في التصنيف. وهذا هو التصنيف الذي يعتمده تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كل عام. الذي يصنف المجتمعات وفقا لمستواها من التنمية اعتمادا على مؤشرات مقارنة.

ثانيًا: الثقافة Culture

تفهم الثقافة بمعنين؛ المعنى الخاص والمعنى العام. فالثقافة بالمعنى الخاص هي صنوف من الفكر والفن والأدب. وهذا المعنى للثقافة هو معنى خاص جدًا ولا يستخدم إلا في سياقات خاصة؛ كأن نتحدث عن الإنتاج الثقافي في مجتمع من المجتمعات، أو أن نتحدث عن حالة الثقافة في المجتمع، وفي هذه الحالة يستخدم المعنى الضيق للثقافة. أما عندما نتحدث عن ثقافة المجتمع بشكل عام فإننا نستخدم مفهوم الثقافة بشكل عام. ومفهوم الثقافة بالمعنى العام هو المفهوم المستخدم في دراسات علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى. فالثقافة بهذا المعنى العام تشير إلى مخططات الحياة التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوًا في جماعة، أو بمعنى آخر هي إرث المجتمع من العادات، والتقاليد، والفنون، والمعتقدات، واللغة، والرموز، والمنتجات المادية. والثقافة بهذا المعنى أيضًا هي طرق الحياة التي يبتدعها الإنسان لسد حاجاته الأساسية كالحاجة إلى الطعام والشرب، والعيش مع الآخرين في حياة اجتماعية. فمن خلال التفاعل بين الإنسان والطبيعة في محاولة لسد حاجاته فإنه يطور صورًا من الفنون والمنتجات المادية. والعادات والتقاليد والمعتقدات والأفكار والأيديولوجيات، وكل

هذه العناصر تميز المجتمع الذي يبدعها بأساليب حياتية معينة وبأنساق من الرموز واللغة التي تجعل الإنسان الذي يعيش في كنف هذا المجتمع يشعر أنه يعيش في ثقافة معينة وأن لديه إرثًا ثقافيًا يتعلمه في الأسرة وفي مؤسسات المجتمع المختلفة كالمدرسة، والمصنع، والنادي... إلخ.

ولكي نفهم الثقافة بشكل واضح درج علماء الاجتماع على تصنف الثقافة بطرق مختلفة منها:

١ - **التمييز بين الثقافة المادية والثقافة المعنوية:** حيث تشير الثقافة المادية إلى كل ما هو ملموس كالزي وأدوات الطعام، وأدوات الزراعة، والمنتجات المادية المختلفة. في حين تشير الثقافة المعنوية إلى كل ما يتصل بالرموز، والمعتقدات، والعادات، والقيم والأفكار.

٢ - **التمييز بين الثقافة العامة والثقافات الفرعية:** فالثقافة العامة، هي كل ما يشترك فيه أفراد المجتمع بشكل عام؛ كاللغة، والمعايير الاجتماعية، والمعتقدات، وهو ما يعرف بالعموميات الثقافية. أما الثقافة الفرعية؛ فهي ثقافة جماعة معينة، كأن نقول ثقافة الريف وثقافة الحضر، أو ثقافة الرجال وثقافة النساء، أو ثقافة جماعة حرفية معينة، أو ثقافة منطقة معينة.

٣ - **التمييز بين الثقافة المثالية والثقافة الواقعية:** حيث تشير الثقافة المثالية إلى ما ينبغي أن يكون من وجهة نظر الثقافة؛ فجميع عناصر الثقافة لها أطر مثالية في أذهان أصحابها، ولكن السلوك الفعلي قد يختلف عن هذه الأطر المثالية اقترابًا أو ابتعادًا، وفي هذه الحالة نكون بصدد ما يسمى بالثقافة الواقعية؛ أي الثقافة كما يخبرها الناس بالفعل في واقعهم المعاش.

وإذا كانت الثقافة تفهم في ضوء التصنيفات السابقة فإنها أيضًا يمكن أن تفهم في ضوء خصائصها.

خصائص الثقافة:

١ - **العمومية**: فالثقافة عامة يشترك فيها كل أفراد المجتمع وبرغم أن كل جماعة من جماعات المجتمع قد يكون لها ثقافتها الخاصة، إلا أنه يوجد دائما حد أدني من الاشتراك في اللغة والعادات والقيم والمعايير العامة بين جميع أفراد المجتمع.

٢ - **الاكتساب بالتعلم**: فالطفل لا يُولد حاملا للثقافة؛ بل يولد صفحة بيضاء تنطبع عليها ثقافة مجتمعه. وهذا هو السبب في اختلاف أفراد المجتمع في درجة حملهم للثقافة؛ والمبدأ العام هنا هو أنه لا يوجد فرد واحد يستطيع أن يلم بمجموع ثقافة مجتمعه؛ فكلما تعددت خبرات الفرد، وممارسته وتجاربه في الحياة، كلما تعمقت الثقافة في وجدانه. كما أننا إذا ما عزلنا فردًا عن ثقافة مجتمعه عزلًا كاملًا فإنه لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يتفاعل مع المجتمع أو حتى أن يصبح إنسانًا اجتماعيًّا.

الرمز يعني الرسم الذي يعبر عن شيء معين، ومن المعروف أن قدماء المصريين والإغريق استخدموا العلامات؛ ولكن أكثر من استخدم العلامات هم الرومان. ولقد ظهرت في علم الاجتماع مدرسة فكرية تهتم اهتمامًا خاصًا بالرموز في تفاعلات الإنسان وبناء ذاته، وهي مدرسة التفاعلية الرمزية.

٣ - **الرمزية**: تصب الثقافة في النهاية في الوعاء الرمزي الأكبر داخل المجتمع؛ ألا وهو اللغة؛ فاللغة هي التي تحتوي الثقافة وتعبر عنها بشكل رمزي، ولذلك يؤكد علماء الأنثروبولوجيا على أن المجتمعات لم تعرف الثقافة، إلا عندما عرفت اللغة. فاللغة هي التعبير الرمزي عن الثقافة، وهي القناة التي يتم عن طريقها نقل الثقافة من الكبار إلى الصغار، وهي الوعاء الذي تتراكم فيه المنجزات الثقافية للمجتمع، والتي تسمح

دائما بنقلها وتوارثها. وفضلًا عن اللغة؛ فإن كل ثقافة تعرف عددًا من الإشارات والرموز المادية والمعنوية التي يتعلمها الأفراد، ويحرصون عليها في تفاعلاتهم، والتي من خلالها يمكن أن تؤدي وظائف ثقافية هامة، فهي إشارات وعلامات يتفق عليها أفراد المجتمع عندما يحيون بعضهم البعض، أو في أساليب تخاطبهم، أو في طقوسهم الدينية، أو في عادات طعامهم وفي زيهم.... إلى آخر هذه الرموز التي تزخر بها الثقافات جميعًا.

٤ - **التجريد**: برغم أن الثقافة تمارس في الحياة اليومية؛ إلا أنها لها مدلولات مجردة في عقول الأفراد الذين يحملونهم. فكل عادة، وكل تقليد، وكل منتج ثقافي؛ له في عقولنا صورة ما نعرفها، ونستطيع أن نتصورها أو نتخيلها. ولذلك يؤكد علماء الأنثروبولوجيا على أن الثقافة توجد في داخلنا كما توجد في خارجنا، فهي توجد في داخلنا في شكل صور مجردة، وهي توجد في خارجنا. في شكل ممارسات ومنتجات مادية.

ثالثًا: البناء الاجتماعي social structure

يشير مفهوم البناء الاجتماعي إلى العلاقات الثابتة والمستقرة عبر الزمن. فالعلاقات التي يدخل فيها الفرد - في الأسرة، ومع جيرانه، ومع أقاربه، وفي مجتمعه المحلي، وعبر تفاعلاته، وفي كل المجالات التي يتحرك فيها داخل المجتمع - هذه العلاقات ليست علاقات طارئة تظهر ما بين يوم وليلة، وإنما هي علاقات مستقرة يتعلمها الفرد، وهي تظهر في المجتمع من خلال العيش المشترك والتكرار والاشتراك بثقافة معينة. وبذلك فإن هذه العلاقات المستقرة هي التي تجعل المجتمع يظهر وكأن له بناءً، وهذا البناء له أعمدة، وله جدران. ومن هنا ظهر مفهوم البناء الاجتماعي الذي يشير إلى هذه العلاقات المنظمة التي تحكمها قيم ومعايير ثابتة؛ والذي يجعل المجتمع يظهر متماسكا، ويمكن الأفراد من أن يعيشوا سويا في حياة

اجتماعية منظمة. فالمجتمع يبدو في ضوء هذه العلاقات المستقرة؛ وكأنه مجتمع متكاملٍ يلعب كل فرد فيه دورا محددا ويحتل فيه كل فرد مكانة محددة. ومن ثَم فإن فهم البناء الاجتماعي يتطلب أن نفهم ثلاثة مفاهيم أساسية في علم الاجتماع وهما: مفهوم المكانة Status ومفهوم الدور role. و مفهوم النظم الاجتماعية، التالي شرحها.

فالمكانة تعني الموقع الذي يشغله الفرد في البناء الاجتماعي. ويتحدد هذا الموقع في ضوء تقييم المجتمع للأفراد من خلال نظرتهم إلى مراتب المهنة، أو الدخل، أو الهيبة الاجتماعية التي يتمتعون بها. ويميز علماء الاجتماع بين نوعين من المكانة؛ **المكانة الموروثة**: التي يُولد الشخص بها ويكتسبها عن طريق انتمائه الأسري. **والمكانة المكتسبة**: التي يحصل الفرد عليها بجده وإنجازاته في الحياة الاجتماعية.

أما **مفهوم الدور** فهو يعني الجانب السلوكي للمكانة أو الجانب الدينامي للمكانة. فإذا كانت المكانة تحدد النقطة التي يقف عليها الفرد في شبكة العلاقات الاجتماعية، فإن الدور هو السلوك المطلوب لتحقيق هذه المكانة. وغالبا ما يرتبط الدور بمجموعة من التوقعات يطلق عليها علماء الاجتماع «**التوقعات المتبادلة بين الأفراد**». فدور الأب، ودور الطبيب، ودور الممرضة، ودور الأم، ودور المدرس،.. إلى آخر هذه الأدوار؛ له مجموعة من التوقعات تحدد ما يتوقعه الأفراد من أداء هذا الدور. وغالبا ما توجد الأدوار في شكل متقابل فدور الأب والأم يتطلب دور الأبناء. ودور الطبيب يتطلب دور المريض، ودور المدرس يتطلب دور التلميذ وهكذا. وعندما تدخل هذه الأدوار المتشابكة بعضها مع البعض في تفاعلات اجتماعية فإن كل طرف يتوقع من الطرف الآخر أن يتصرف بطريقة معينة. فالمريض يتوقع من الطبيب أن يعالجه بطريقة معينة (لا أن

يستغله)، والطبيب يتوقع من المريض أن ينصاع لأوامره (لا أن يجتهد في علاج نفسه). وعندما تستقر هذه العلاقات تصبح هذه التوقعات المتبادلة مستقرة ومعروفة ومتفق عليها. وهي ترتبط دائما بأطر مثالية تحدد للأدوار المختلفة المستويات المثالية التي يجب أن تبلغها أو أن تلتزم بها. لذلك فإن أي انحراف عنها يعتبر انحرافًا عن توقعات الدور، أو يعتبر انحرافًا بالأدوار عن مستوياتها المثالية.

ويمكن أن نتصور البناء الاجتماعي على أنه شبكة من هذه الأدوار المتفاعلة والبناءات المتفاعلة؛ التي تحكم تفاعلها التوقعات المتبادلة، التي إذا ما ثبتت واستقرت وتعارف عليها الأفراد، تتحول إلى معايير، وإلى قواعد سلوكية، وإلى قيم ثابتة وراسخة؛ تمثل الأطر المرجعية التي في ضوئها تتفاعل الأدوار والمكانات المختلفة. وهنا يبدو المجتمع وكأنه بناء بحق! أليس كذلك؟ أي أنه يبدو متماسكًا، وراسخًا، ومستمرًّا في الوجود.

البناء الاجتماعي: يشير مفهوم البناء الاجتماعي إلى العلاقات الثابتة والمستقرة عبر الزمن.
المكانة: تعني **المكانة** الموقع الذي يشغله الفرد في البناء الاجتماعي.
الدور: يعني **الدور** الجانب السلوكي للمكانة أو الدينامي للمكانة.
النظم الاجتماعية: يشير **النظام الاجتماعي** إلى مجموعة الأدوار والعلاقات الاجتماعية المنظمة التي تتصل بمجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية، والتي تخضع لمعايير وقواعد اجتماعية ثابتة.

رابعًا: النظم الاجتماعية (المؤسسات الاجتماعية) Social institutions

إذا ما تجولنا في المجتمع بعقولنا، فإننا نكتشف أن الأدوار التي يقوم بها الأفراد، والمكانات التي يشغلونها، تتوزع في نطاقات أو مجالات أو حقول

مختلفة فثمة أدوار تنتمي إلى الحياة الاقتصادية، وأخرى إلى الحياة السياسية، وثالثة إلى الحياة الأسرية، ورابعة إلى الحياة الدينية، وهكذا. وبرغم أن الفرد يعبر الحدود بين هذه الدوائر ليلعب أدوارا مختلفة عبر مسيرة يومية، إلا أن ذلك لا يلغي إمكانية وجود أدوار لها طابع معين داخل نطاق اجتماعي معين.

وإذا ما وضعنا أيدينا على هذه المجالات المختلفة من مجالات الحياة الاجتماعية؛ نكون بصدد الحديث عما يطلق عليه النظم الاجتماعية أو المؤسسات الاجتماعية، **فالنظام الاجتماعي** Social Institution إذن يشير إلى مجموعة الأدوار والعلاقات الاجتماعية المنظمة التي تتصل بمجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية، والتي تخضع لمعايير وقواعد اجتماعية ثابتة. فالأسرة نظام اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية بها علاقات ثابتة وأدوار محددة (أدوار الوالدين وأدوار الأولاد، والأحفاد إذا كانت الأسرة كبيرة ممتدة) وهذه الأدوار تخضع لمعايير نتعلمها من خلال نشأتنا في الأسرة.

- وعندما نوسع دائرة الأسرة لندخل فيها علاقتنا بأقاربنا – من أعمام وأخوال وعمات وخالات وأجداد.. إلى آخر هذه الشبكة من علاقات القرابة – نجد أننا نلعب أدوارًا مختلفة في ضوء معايير مختلفة (ما تزال أقرب إلى معايير الأسرة وأن اختلفت بعض الشيء). وهنا نكون بصدد نظام اجتماعي أكبر هو نظام القرابة Kinship institution .
- وعندما نخرج من منزلنا لأداء الصلاة في المسجد أو الكنيسة، فإننا نجد أنفسنا نؤدي أدوارا مختلفة، تخضع بدورها لمعايير وقواعد مختلفة، وهنا نكون بصدد النظام الديني Religious Institution.
- وعندما نذهب إلى عملنا وليكن هذا العمل في أحد المصانع فإننا نكون بصدد مجال الإنتاج، وقد نمر أثناء عودتنا من العمل على أحد البنوك

لإيداع أو سحب مبلغ من المال، وقد نذهب أيضا إلى التسوق لشراء بعض حاجاتنا. ومن الملاحظ أن كل هذه المجالات تشترك في سمة واحدة وهي أنها ترتبط بالتعامل مع النقود؛ فالمصنع ينتج سلعًا يمكن بيعها في السوق؛ كما أن تعاملي مع البنك يرتبط بعالم الاستثمار أو ادخار النقود؛ كما أنني أُنفق النقود عندما أتعامل مع عالم السوق وكل هذه المجالات تدخل تحت ما يسمى بالنظام الاقتصادي أو المؤسسة الاقتصادية Economic institution.

● وإذا ما تركنا عالم الاقتصاد وذهبنا إلى مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية وهو المجال السياسي، لوجدنا أنفسنا بصدد نظام آخر من نظم المجتمع، يشتمل على العلاقات والأدوار التي تنظم حياتنا الاجتماعية وتحفظ لها استمراريتها وهي العلاقات التي ترتبط بتكوين السلطات السياسية؛ كالسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، والطرق المختلفة التي تنظم بها هذه السلطات علاقة المواطنين بالنظام السياسي؛ كالانتخابات، وصور المشاركة السياسية المختلفة. وكل هذه العلاقات تدخل تحت ما يسمى بالنظام السياسي Political istition.

وهكذا نجد أن المجتمع يتكون من عدد من النظم المتكاملة والمتفاعلة. ولابد أن نؤكد أن النظم التي عدّدناها آنفا ليست هي كل النظم الموجودة في المجتمع، فكل مجموعة من العلاقات والأدوار المتكاملة فيما بينها تشكل نظاما، ويمكن أن نتصور المجتمع في النهاية على أنه يتكون من نظم كلية تتفرع عنها نظم فرعية.

خامسًا: العمليات الاجتماعية Social processes

هي مجموعة من التغيرات أو التفاعلات التي تؤدي إلى ظهور نمط متكرر من السلوك، أو التي تخلق حركة دينامية تضع المجتمع في حالة

تغيير مستمر. **فالعملية الاجتماعية** بهذا المعنى تشير إلى حالة الحركة، أو حالة التغيير والتدافع في تفاعلات الأفراد، أو في انتقال المجتمع من حالة إلى حالة أخرى، أو ما يتصل بعمليات نقل الثقافة بين الأجيال. ويمكن شرح هذا التعريف من خلال العناصر التالية:

- إن العملية الاجتماعية هي حالة من التغير أو الدينامية، بصرف النظر عن العوامل المسببة لهذه الحالة.
- إن العملية الاجتماعية لا تكتسب معناها، إلا إذا ترتب عليها نمط ثابت ومتكرر من السلوك.
- إن العمليات الاجتماعية ترتبط بالنمط العام للتغيير في المجتمع، ولذلك فإنها تزداد عندما يتعرض المجتمع لتغيير سريع، وتقل في مراحل السكون والاستقرار.
- إن العمليات الاجتماعية تدلنا على حالة التشكل في المجتمع. وتقصد بحالة التشكل، تشكل الأفعال والنظم والوحدات الاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تصنيف العمليات الاجتماعية إلى ثلاثة أنماط هي:

١ - **عمليات مجتمعية عامة**: وهي العمليات الكبرى التي تنقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى، أو التي تعبر عن حالة الانتقال والتغير في المجتمع ومن أهم هذه العمليات «التحضر»، أي حالة تحول المجتمع الريفي إلى مجتمع حضري من خلال الزيادة في الحجم، والتنوع في الأنشطة، والتعدد في الخدمات، وعملية التصنيع والتي تعبر عن حالة تحول المجتمع من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي. كما تشير «عملية التحديث» أيضا إلى انتقال المجتمع من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.

٢ - **عمليات تتصل بالتفاعل بين الأفراد:** وهي العمليات التي تؤشر على حالة التفاعل والتجاذب أو حالة التنافر بين الأفراد. ويؤكد علماء الاجتماع على أربع عمليات أساسية في هذا الصدد وهي: **التعاون، والتكامل، والتنافس، والصراع**. ومن الواضح أن هذه العمليات تتصل جميعا بتفاعلات الأفراد والجماعات، وهي التي تكسب المجتمع دينامياته وحيويته.

٣ - **عمليات تتصل بنقل الثقافة:** ومن أهمها عملية **التنشئة الاجتماعية**، التي ينقل من خلالها المجتمع - عبر الأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية والدينية - تراث المجتمع وثقافته إلى الأجيال الأصغر، وهذه العملية هي التي تحقق للثقافة استمرارها وانتقالها من جيل إلى آخر.

سادسًا: النسق الاجتماعي social system

يشير مفهوم النسق system إلى أي مجموعة من العناصر المتفاعلة، التي يحقق كل منها وظيفة في المنظومة العامة للنسق. ويشكل النسق وحدة في بناء كلي، أو في منظومة كلية. فمحرك السيارة مثلاً هو نسق كلي يتكون من أنساق فرعية. فإذا أخذنا أي جزء من هذا النسق الكلي نجد أنه تتوافر فيه شروط النسق؛ وهي وجود عناصر متفاعلة فيما بينها، بحيث يتمكن النسق من أداء الوظيفة المنوطة به في النسق الكلي. فدائرة الكهرباء في محرك السيارة تشكل نسقًا فرعيًا في النسق الكلي (الذي هو المحرك)، وينطبق الشيء نفسه على كل الأنساق الفرعية الأخرى كجهاز التبريد أو وحدة الوقود أو وحدة التكييف... إلخ.

وقد انتقل مفهوم النسق من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية ليستخدم كوحدة تحليلية نفهم منها الطريقة التي يتكون بها البناء الاجتماعي

للمجتمع. وبناء عليه يتم تعريف النسق الاجتماعي على أنه أي مجموعة متفاعلة من وحدات السلوك، التي تكون فيما بينها منظومة، لها وظائف محددة يمكن اكتشافها. وينطبق هذا التعريف على أصغر مكونات البناء الاجتماعي، وعلى البناء الاجتماعي في داخل أي مجتمع، بل إنه ينطبق على المجتمع العالمي بوصفه مجموعة متفاعلة من الأنساق الفرعية. ونستطيع أن نطلق على أي مجموعة متفاعلة من وحدات السلوك نسقًا إذا ما توفرت عدة شروط:

- وجود مكونات أو عناصر.
- وجود وظائف واضحة لهذه المكونات ووظائفها.
- وجود تفاعل بين هذه المكونات.
- وجود معيار أو قانون منظم لحركة مكونات النسق.
- وجود بيئة خارجية يتعايش معها النسق ويؤدي فيها وظيفة.

وإذا طبقنا هذه الشروط على مكونات المجتمع المختلفة فإننا نجد أنها تنطبق على وحدات صغيرة قد تصل في صغرها إلى وحدة سلوكية بسيطة، والتي يطلق عليها **الفعل الاجتماعي**. كما تنطبق على وحدات أكبر قليلًا كالتفاعل بين طرفين في موقف تفاعلي، أو ما يطلق عليه اصطلاحًا **الموقف الاجتماعي**. كما تطلق على وحدات أكبر كالجماعات الاجتماعية بصورها المختلفة، ومن أمثلة ذلك جماعة الرفاق وجماعة اللعب وأي جماعة أخرى تجتمع من أجل تحقيق هدف معين. كما يطلق أيضًا على ما يسمي **بالتنظيمات الاجتماعية**؛ أي المؤسسات التي تخضع في تفاعلاتها وأدائها إلى قوانين وقواعد رسمية ونظم بيروقراطية، كالمصنع، والمستشفى والمدرسة والجامعة... إلخ. كما يطلق على الوحدات الداخلة في نطاق ما يعرف **بالنظم الاجتماعية**، كالأسرة، والمسجد، والمؤسسات الترويحية، ونظم

التجارة والتبادل التجاري، والأحزاب، والمجالس التشريعية، والمؤسسات الإعلامية... إلخ. كما يطلق على المجتمع بأسره سواء كان مجتمع يقع في إطار دولة وطنية كالمجتمع المصري مثلًا أو المجتمع العالمي.

النسق إذن مقولة تحليلية تساعدنا على تحليل مكونات البنية الاجتماعية، وعلى فهم طبيعة التفاعل في داخلها. ونحن لا نستطيع على وجه اليقين أن نحدد عدد الأنساق في مجتمع من المجتمعات؛ فالنسق كما ذكرنا مفهوم ينطبق على أصغر وحدات السلوك، وعلى أكبرها، وما بين هذين المستويين نجد عددًا لانهائيًا من الأنساق الفرعية، التي لا يمكن حصرها، ولكن لغرض التحليل والفهم فقد درج علماء الاجتماع على تقسيم المجتمع إلى أنساق فرعية كالنسق الاقتصادي، والنسق السياسي، والنسق الخاص بالعلاقات المدنية، ونسق التنشئة الاجتماعية.

ولكي نقرب مفهوم النسق إلى الأذهان بشكل أكثر وضوحًا، ولكي نؤكد أيضا فكرة أن النسق هو مقولة تحليلية، تنطبق على أصغر الوحدات وعلى أكبرها، يمكن أن نُعرف بعض المفاهيم التي تساعدنا على هذا الفهم، والتي سوف توصلنا في النهاية إلى توضيح أفضل لما نقصده بالبناء الاجتماعي أو المجتمع.

١ - مفهوم الفعل الاجتماعي: social action

يشير مفهوم الفعل الاجتماعي إلى أي ممارسة سلوكية تتجه نحو تحقيق هدف معين في ضوء قاعدة سلوكية يقرها المجتمع وباستخدام وسيلة مشروعة. ومن الأمثلة على هذا السلوك:

- الإقدام على الحديث مع شخص آخر.
- إلقاء التحية على شخص آخر أو على جماعة أخرى.
- البدء في تناول الطعام وسط جماعة.

- اللعب داخل مجموعة من الأفراد.
- الإقدام على عقاب الطفل لإتيانه سلوكًا مخالفًا للقواعد الاجتماعية.
- البكاء نتيجة الضرب أو التأثر.
- التوجه نحو الآخرين بالمجاملة من خلال استخدام عبارات الإطراء، أو الإغراء، أو الثناء وغير ذلك.

فكل هذه الأمثلة يتوفر فيها شروط الفعل الاجتماعي؛ فهي جميعًا تتجه نحو تحقيق هدف معين، بوسائل مشروعة يعرفها المجتمع ويقرها؛ كما أنها تتم وفق منظومة معروفة من القيم والمعايير. والفعل الاجتماعي بهذا المعنى يعتبر نسقًا، كما أنه يقدم لنا فكرة النسق في أبسط مكوناته. وتعد الحياة الاجتماعية مكونة من عدد لانهائي من هذه الأفعال، التي لا نستطيع حصرها، فكل سلوك يأتيه الفرد في تفاعلاته مع الآخرين ينطبق عليه شروط الفعل الاجتماعي وهو كما ذكرنا يتوفر فيه شروط النسق حيث يتكون من عناصر، وله شروط محددة في ظل بنية اجتماعية محيطة.

٢ - الفاعل actor والآخر other

والفاعل هو الشخص القائم بالسلوك، أما الآخر فهو الشخص الذي يستقبل هذا السلوك. والحقيقة أن كلًا من الفاعل والآخر، هو فاعل وآخر في الوقت نفسه. حيث إنهما يكونان ما يعرف **بالتفاعل الاجتماعي social interaction** والتفاعل الاجتماعي مفهوم يشير إلى هذه العلاقة بين الفاعل والآخر، والتي تتكون من الفعل والاستجابة تجاه هذا الفعل، أو ما يطلق عليه في علم النفس المثير (المنبه) والاستجابة حيث يتكون كل سلوك البشر من مثيرات واستجابات في سلاسل من التفاعلات الاجتماعية اللانهائية. والفاعل قد يكون شخصا أو جماعة، أو منظمة، أو حتى مجتمع بأسره، وذلك على اعتبار أن التفاعل يمكن أن يقوم بين أفراد، أو جماعات

أو بين منظمات أو بين مجتمعات. فإذا نظرنا إلى المجتمع نظرة جزئية أو ذرية atomist أو ميكروسكوبية، فإننا ندرك تفاصيل العلاقة بين الفاعلين الأفراد في حياتهم اليومية، وكلما ارتفعنا إلى أعلى نجد أن هذا التفاعل ينقلنا تدريجيا إلى النظرة الكلية أو النظرة الميكروسكوبية وعند هذا المستوى نجد أن التفاعل يتم بين جماعات أو منظمات. وإذا ما انتقلنا من المجتمع إلى المستوى العالمي أو الكوني global فإننا نكون بصدد نظرة كونية أو عالمية نطل منها على التفاعل بين المجتمعات في العلاقات الدولية (علاقات التبادل الاقتصادي، وعلاقات التبادل السياسي.. إلخ).

٣ - الموقف الاجتماعي Social situation

وهو الإطار الاجتماعي الذي يظهر فيه التفاعل. برغم أن التفاعل يظهر على نحو متدفق، وفي سلاسل متصلة الحلقات، إلا أننا نستطيع أن نأخذ لقطة بعينها من هذه التفاعلات، ونثبتها وننظر إليها من الداخل. وإذا فعلنا ذلك فإننا نكون بصدد ما يسمى بالموقف الاجتماعي. **فالموقف الاجتماعي** يضم سلسلة من التفاعلات (بين أفراد أو جماعات أو منظمات) تتصل بموضوع معين، وفي حيز مكاني معين، وفي زمن معين. فنحن عندما نجلس للاحتفال بعيد ميلاد، أو لتناول الطعام أو الشراب، أو لمناقشة موضوع في ندوة علمية، أو للتفاوض حول صفقة في عمليات البيع والشراء، أو للتفاوض حول أي قضية سياسية .. إلخ، فإننا نكون بإزاء مواقف اجتماعية يتكون كل منها من سلسلة متجانسة من التفاعلات تحدث في مكان معين وفي زمن معين وتستغرق موضوعًا معينًا.

٤ - العلاقات الاجتماعية Social Relations

يفرق علماء الاجتماع بين نوعين من التفاعل هما:

أ - **التفاعل اللحظي أو المؤقت أو العابر**: وهو التفاعل الذي يحدث بين أطراف لفترة عابرة من الزمن، وينتهي بعدها التفاعل. وقد يكون هذا التفاعل **تلقائيًا غير منظم** كالتفاعل الذي يحدث بين ما يسمى بالحشود crowds، مثل تجمعات البشر الذين ينتظرون ركوب حافلة أو قطار، أو التجمعات التي تجتمع لهدف معين مثل مشجعي كرة القدم ورواد السينما والمسرح... إلخ. وكل هذه الأمثلة تؤشر على تفاعلات عابرة غير منظمة، وهذا النوع من التفاعلات العابرة يختلف عن نوع ثان من هذه التفاعلات العابرة أيضا والتي نطلق عليها **التفاعلات العابرة المنظمة** ومن الأمثلة على هذا النوع من التفاعلات نشير إلى التفاعلات التي تتم في قاعة الدرس، وفي فرق اللعب، وفي الندوات، والمؤتمرات وهي تفاعلات تخضع لقواعد تنظمها وغالبًا ما ترتبط بجماعات منظمة أو تجمعات مهنية تحكمها القواعد والقوانين .

ب - **التفاعلات الدائمة أو المستقرة**: وهي التفاعلات التي تتم بين أفراد يعرفون بعضهم البعض، ويتفاعلون بشكل يومي. وقد يكتسب التفاعل هنا طابعا روتينيًا متكررًا؛ ومن أمثلة هذا النوع من التفاعلات، التفاعلات التي تتم داخل الأسرة وفي نطاق الجيرة، أو التي تتم بين زملاء العمل الواحد أو بين الأصدقاء أو بين الأقارب بدرجاتهم المختلفة. ويتميز هذا النمط من التفاعلات بأنه يتصف بالاستقرار النسبي والثبات، وهو يخضع أيضا لقواعد ومعايير يعرفها أطراف التفاعل ويتعلمونها.

وفي ضوء هذه التفرقة بين نمطي التفاعل نستطيع أن نُعرف «العلاقة الاجتماعية» بأنها تفاعل يكتسب صفة الاستمرار والاستقرار. فكلما رسخت التفاعلات وتحولت إلى تفاعلات أقرب إلى الروتين، كلما اقتربنا من مفهوم العلاقة الاجتماعية، والتي تُكون في استقرارها واستمرارها ما

أطلقنا عليه سابقا النظم الاجتماعية، التي تُكون في تفاعلها وانصهارها المجتمع بأسره أو البناء الاجتماعي بأسره.

وبعد عرض هذه المفاهيم جميعا نعود مرة أخرى إلى مفهومنا الأساسي وهو مفهوم النسق الاجتماعي. لقد أكدنا في تعريفنا لهذا المفهوم أنه يعد مقولة تحليلية تمكننا من أن نفهم التركيبة المجتمعية في تفاصيلها اليومية أو في تركيبتها البنائية الأوسع نطاقًا. إننا عندما عرضنا لمفهوم الفعل أو التفاعل أو الموقف الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعية؛ وعندما أشرنا – عرضا – إلى مفهومات مثل الجماعة أو التنظيم الاجتماعي، فإننا رغبنا في أن نؤكد على أن كل هذه المكونات في الحياة الاجتماعية هي أنساق، ويمكن أن نستخدم مفهوم النسق في تحليل أي منها، فجميعها تتوافر فيها شروط النسق الاجتماعي التي حددناها في بداية تعريفنا لهذا المفهوم.

وخلاصة القول إن مفهوم النسق الاجتماعي هي أداة تحليلية أو استرشادية تمكننا من النظر إلى المجتمع بوصفه مجموعة مترابطة ومتناغمة من العناصر والمكونات وأن هذا الترابط والتناغم هو الذي يحفظ للمجتمعات استقرارها واستمرارها.

الفصل الرابع

علم الاجتماع ودراسة السلوك الاجتماعي

أولًا: تعريف السلوك الاجتماعي.
ثانيًا: أنواع السلوك الاجتماعي.
ثالثًا: خصائص السلوك الاجتماعي
رابعًا: العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي.
خامسًا: السلوك الاجتماعي وأنواع الجماعات.
سادسًا: ضبط السلوك الاجتماعي.

الفصل الرابع

علم الاجتماع ودراسة السلوك الاجتماعي

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم السلوك الاجتماعي وخصائصه، ويحاول أن يفرق بين السلوك الاجتماعي والفعل الاجتماعي، وأن يوضح دور اللغة في التواصل الاجتماعي، وأن يحدد الطرق التي يمكن من خلالها تصنيف السلوك الاجتماعي، وأن يتعرف على العوامل التي تؤثر في السلوك الاجتماعي ـ سواء كانت عوامل داخلية أم خارجية. وطالما أن السلوك الاجتماعي يحدث داخل سياق الجماعة؛ فسوف نتعرض لتعريف الجماعة الاجتماعية، وأنواعها، وأخيرًا ننتقل إلى أساليب ضبط السلوك الاجتماعي، فنقوم بتعريف الضبط الاجتماعي وآلياته.

أولًا: تعريف السلوك الاجتماعي

يطلق مفهوم **السلوك** على أي حركة أو فعل للكائنات الحية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالكائنات البشرية، فإن السلوك يصبح اجتماعيًا، أي أنه يؤسس لتفاعل بين الإنسان كفرد والبيئة الاجتماعية بما تتضمنه من أفراد آخرين. **فالسلوك الاجتماعي** هو إذن الذي يميز بين الإنسان والحيوان؛ فإذا كان السلوك الحيواني سلوكًا غريزيًّا تتحكم فيه الغرائز، فإن السلوك الإنساني سلوك اجتماعي يتحكم فيه **العقل**، وما ينتجه من ثقافة، فهو يقوم على المعرفة بالقيم والأعراف والعادات والتقاليد، أي الثقافة التي يتعلمها الإنسان بوصفه عضوًا في الجماعة التي ينتمي إليها. فالسلوك الاجتماعي له علاقة بوجود الأفراد الآخرين في المجتمع. ويعتمد السلوك الإنساني على الدور الاجتماعي للفرد أو مجموعة الأدوار التي يحتلها في الجماعة الإنسانية التي

ينتمي إليها. فإذا عزلنا شخصًا معينًا منذ ولادته عن المجتمع؛ فإنه لن يتعلم لغة هذا المجتمع، ومن ثَم فإنه لن يتعلم ثقافة المجتمع، ولن يكون قادرًا على أن يقوم بسلوك اجتماعي ملائم، وسوف تكون كل استجاباته فطرية تتحكم فيها الغريزة وليس الثقافة. وما أن يتعلم هذا الشخص لغة المجتمع، ويتدرج في معرفة ثقافته، فسوف يتحول إلى إنسان اجتماعي يعرف ويبني سلوكه على أساس هذه المعرفة. ولذلك فقد أكد الفلاسفة والمفكرون، منذ القدم، على أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، أي أنه قادر على العيش مع الآخرين في المجتمع، مشتركًا معهم في اللغة والثقافة، ومتحملًا لمسئولية المواطن الذي يأخذ في اعتباره دائمًا الآخرين الذين يشتركون معه في الحياة الاجتماعية.

ومن ثَم يعرف السلوك الاجتماعي الإنساني بأنه: كل الأفعال والنشاطات التي تصدر عن الفرد سواءً كانت ظاهرة أم غير ظاهرة، وسواءً كانت أفعالًا يمكن ملاحظتها وقياسها كالنشاطات الفسيولوجية والحركية أو نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ كالتفكير والتذكر والتخيل وغيرها. والسلوك الاجتماعي ليس شيئًا ثابتًا ولكنه يتغير، وهو لا يحدث في الفراغ وإنما في بيئة اجتماعية ما، وقد يحدث بصورة لاإرادية وعلى نحو آلي مثل التنفس أو العطس أو يحدث بصورة إرادية وعندها يكون بشكل مقصود وواع، وأخيرًا فالسلوك الاجتماعي يمكن تعلمه ويتأثر بعوامل البيئة وبالمحيط الذي يعيش فيه الفرد. كما سنرى فيما بعد.

١ - السلوك الاجتماعي والفعل الاجتماعي

ينقسم السلوك الاجتماعي إلى وحدات سلوكية صغيرة يمكن أن نطلق على كل منها الفعل الاجتماعي Social action. وقد سبق أن عرفنا الفعل الاجتماعي، ونذكر هنا بأنه يشير إلى كل سلوك موجه نحو تحقيق هدف معين، باستخدام وسيلة محددة في ضوء قيم المجتمع وتقاليده وفي إطار موقف محدد. ويشمل السلوك الاجتماعي على عدد لامتناه من الأفعال

الاجتماعية، التي تترابط فيما بينها لتشكل علاقات مستقرة. ومن الأمثلة على الأفعال الاجتماعية إلقاء التحية على الآخرين، وتناول الطعام، وشرح الدرس في الفصل، وطلب المساعدة من الآخرين، وممارسة الرياضة، واستذكار الدروس. ولنأخذ مثالًا على الفعل الاجتماعي من إلقاء التحية. نحن هنا بإزاء موقف فيه طرفان يطلق على كل منهما (فاعل). وكل فاعل يعتبر فاعل وآخر في الوقت نفسه. يقوم أحد الفاعلين بإلقاء التحية، ويرد الطرف الآخر التحية، ثمة هدف هنا وهو تحية الآخر، وثمة وسيلة وهي الكلام أو رفع اليد أو رفع القبعة في بعض المجتمعات. وهذه الوسيلة مشروعة ومعروفة لدى كل الناس.

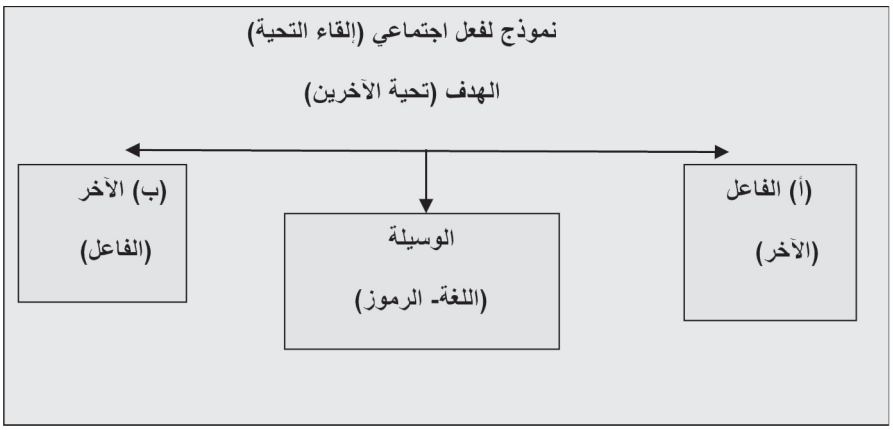

ومن ثَم يمكن النظر إلى السلوك الاجتماعي باعتباره محصلة الأفعال الاجتماعية التي ينخرط فيها الأفراد، والجماعات في المجتمع. ويفضل بعض علماء الاجتماع استخدام مفهوم الممارسة الاجتماعية Social practice بدلًا من مفهوم الفعل الاجتماعي، على اعتبار أن السلوك الاجتماعي هو محصلة الممارسات الاجتماعية التي يدخل فيها الفرد عبر مسيرة حياته اليومية. وقد يميل فصيل ثالث إلى استخدام مفهومات أكثر تعقيدًا مثل

مفهوم الاستراتيجية السلوكية Behavioral strategy، حيث يتكون السلوك الاجتماعي من عدد لا متناه من الاستراتيجيات السلوكية التي يستخدمها الأفراد لتحقيق أهدافهم من سلوكهم الاجتماعي. ومهما يكن المفهوم الذي يعبر عن وحدة السلوك الأولي، أو لبنة السلوك الأساسية (الفعل الاجتماعي ـ أو الممارسة الاجتماعية ـ أو الاستراتيجية السلوكية)، فهي جميعًا تجمع على أن السلوك الاجتماعي هو السلوك الذي يتم في ضوء القواعد المتعارف عليها في الحياة الاجتماعية.

٢ - السلوك الاجتماعي واللغة

ويقوم التواصل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات على أساس طبيعة السلوك الاجتماعي، والذي تلعب فيه اللغة الدور الرئيسي. ويتحدد الدور الذي تقوم به اللغة في جانبين: الجانب الأول: اللغة هي الوسيلة التي يتعلم بها الفرد ثقافة المجتمع (قيم المجتمع وعاداته وتقاليده وأعرافه). فاللغة هي أداة نقل التراث الثقافي عبر الأجيال. **والثاني**: اللغة هي أداة التواصل الاجتماعي بين الأفراد.

إذن فاللغة هي وسيلة الفرد لقضاء حاجاته، وتنفيذ مطالبه في المجتمع، وبها أيضًا يناقش شئونه ويستفسر، ويستوضح، وتنمو ثقافته، وتزداد خبراته نتيجة لتفاعله مع البيئة التي ينضوي تحتها. وبواسطة اللغة يؤثر الفرد في الآخرين، ويستثير عواطفهم، كما يؤثر في عقولهم. أما فيما يتعلق بالمجتمع، فاللغة هي المستودع لتراثه، والرباط الذي يربط به أبناءه فيوحد كلمتهم، ويجمع بينهم فكريًا، وهي الجسر الذي تعبر عليه الأجيال من الماضي إلى الحاضر والمستقبل.

ونظرا لما للغة من أهمية كبيرة في تكوين الاتجاهات والميول وبلورة السلوك البشري بصورة عامة، فإنه من الأهمية بمكان التفطن لعواقب الثنائية اللغوية التي قد تحدث في الأسرة أو المدرسة أو في كليهما، وذلك لتجنيب الطفل

احتمال الوقوع في صراع لغوي قد يؤدي إلى صراع فكري وتناقض وجداني حيث يتضح ذلك في تذبذب السلوك واضطرابه وخاصة السلوك المتعلق بالاتجاه نحو اللغة الأصلية (اللغة الأم).

وظائف اللغة هي:

١ – **الوظيفة النفعية: Instrumental function** ويقصد بها استخدام اللغة للحصول على الأشياء المادية مثل: الطعام، والشراب. وتلخص في عبارة «أنا أريد».

٢ – **الوظيفة التنظيمية: Regulatory function** ويقصد بها استخدام اللغة من أجل إصدار أوامر للآخرين، وتوجيه سلوكهم. وتلخص في عبارة «افعل كما أطلب منك».

٣ – **الوظيفة التفاعلية: Interactional function** ويقصد بها استخدام اللغة من أجل تبادل المشاعر، والأفكار بين الفرد والآخرين. وتلخص في عبارة «أنا وأنت».

٤ – **الوظيفة الشخصية: Personal function** ويقصد بها استخدام اللغة من أجل أن يعبر الفرد عن مشاعره، وأفكاره. وتلخص في عبارة «إنني قادم».

٥ – **الوظيفة الاستكشافية: Heuristic function** ويقصد بها استخدام اللغة من أجل الاستفسار عن أسباب الظواهر، والرغبة في التعلم منها. وتلخص في عبارة «أخبرني عن السبب».

٦ – **الوظيفة التخيلية: Imaginative function** ويقصد بها استخدام اللغة من أجل التعبير عن تخيلات، وتصورات من إبداع الفرد، وإن لم تتطابق مع الواقع. وتلخص في عبارة «دعنا نتظاهر أو ندعي».

٧ – **الوظيفة البيانية (التمثيلية): Representational function** ويقصد بها استخدام اللغة من أجل تمثل الأفكار والمعلومات، وتوصيلها للآخرين. وتلخص في عبارة «لدي شيء أريد إبلاغك به».

٨ – **وظيفة التلاعب باللغة: Play function** ويقصد بها اللعب باللغة، وبناء كلمات منها حتى ولو كانت بلا معنى، ومحاولة استغلال كل إمكانات النظام اللغوي.

٩ – **الوظيفة الطقوسية: Ritual function** ويقصد بها استخدام اللغة لتحديد شخصية الجماعة، والتعبير عن السلوكيات فيها، والكشف عن طقوسها اليومية. وتلخص في عبارة «كيف حالك».

المرجع: رشدي أحمد طعيمه، دليل **عمل في إعداد المواد التعليمية لبرامج تعليم العربية**، مكة المكرمة، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٨٥م.

وفي الوقت الحاضر ونتيجة للتطورات العلمية في أجهزة الاتصال التي يمكن أن تحقق التواصل عن بعد، وبرغم سهولة وسائل الاتصال وقلة كلفتها، إلا أن التواصل مع الآخرين عن طريق اللقاء المباشر يبقى أكثر تأثيرًا في تحقيق السلوك الاجتماعي التفاعلي الإيجابي، ويبقى التفاعل الاجتماعي عن طريق الاتصالات المتطورة (الإنترنت، الهاتف النقال)، إذا استخدمت بالشكل الصحيح، وسيلة لا يمكن الاستهانة بها في تحقيق سلوك التفاعل الإيجابي. والفرد الاجتماعي هو الذي يحتفظ بعلاقة وثيقة دائمة مع الآخرين مستخدما وسائل الاتصال بالتعبيرات اللفظية وغير اللفظية، ومما يسهل هذا الاتصال ويعمقه استعمال الرموز ذوات المعنى أي لغة الثقافة التي يعيش فيها والتي لا يكون لها معنى إلا بالنسبة للجماعة التي تستخدمها.

ثانيًا: أنواع السلوك الاجتماعي

يمكن أن نصنف السلوك الاجتماعي بطرق عديدة وفقًا لنظرتنا له أو للمدخل الذي ندخل منه لدراسة السلوك الاجتماعي. ونقدم فيما يلي أهم الطرق التي يُصنف السلوك الاجتماعي وفقًا لها...

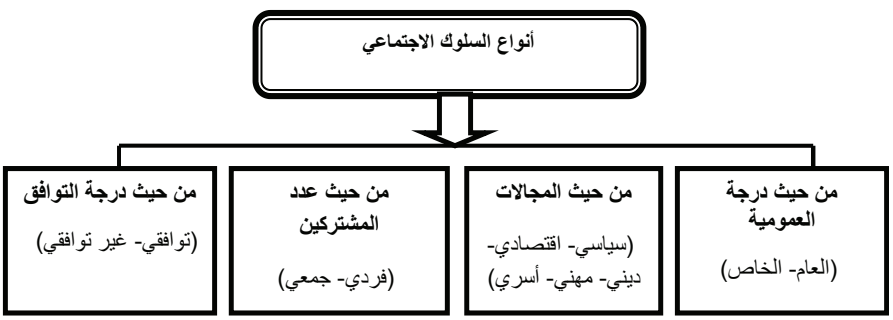

١ – **من حيث درجة العمومية**: يمكن التفرقة هنا بين نطاقين أو مستويين للسلوك الاجتماعي: **الأول هو المستوى الخاص**؛ ويرتبط بالحياة الخاصة داخل الأسرة وفي العلاقات الحميمة بين الأصدقاء والأهل والأقارب، أي عالم الفرد الخاص. أما المستوى الثاني فهو **المستوى العام** الذي يرتبط بالحياة العامة التي يتفاعل فيها الفرد خارج نطاقه الخاص؛ في الشارع، والعمل، والسوق، والنادي، والجامعة... إلخ هذه النطاقات التي يتحرك فيها. وفي هذا المستوى العام يكون الفرد مقيدًا بأطر ثقافية عامة يعرفها الجميع وينصاعون لها، وغالبًا ما يكون الفرق بين السلوك عند المستوي العام والسلوك عند المستوى الخاص فرقا في درجة المرونة والحرية التي يتجلى من خلالها السلوك. فسلوك الفرد على المستوى الخاص أكثر حرية ومرونة (لا أقصد هنا بالطبع أن سلوك الفرد على المستوى الخاص يخلو تمامًا من القواعد، فلكل مجال قواعده الخاصة به). ولقد ظهرت آراء نظرية عديدة في محاولة لفهم هذين المستويين من السلوك:

أ – يميز البعض بين ما يطلقون عليه التبادل العام والتبادل الخاص. ويحتل مفهوم التبادل هنا مكانة أشبه بمفهوم التفاعل، فكل ما هو شخصي هو تبادل خاص (الأسرة – الأصدقاء – الأهل ... إلخ)، وكل ما عدا ذلك فهو تبادل عام.

ب – ويميز أنصار نظرية التفاعل الرمزي بين ما يطلقون عليه واجهة المسرح التفاعلي front stage والكواليس back stage. ففي المستوى الأول نصادف السلوك العام؛ الذي يكون أشبه بالتمثيل على خشبة المسرح، فهو مكشوف للجميع ويخضع لأطر وطقوس معينة، على عكس التفاعل خلف خشبة المسرح، أي المجال الخاص الذي قد لا يحتوي على مثل هذه الأطر والطقوس الصارمة والجامدة في كثير من الأحيان.

جـ - ويميز هبرماس Habermas وغيره من أنصار نظرية المجال العام بين مجالات ثلاثة من التفاعل: المجال الشخصي (الخاص)، والمجال الاجتماعي (مجال التفاعل في الحياة الاجتماعية) والمجال العام الذي يتبلور فيه النقاش العام من أجل المصلحة العامة (المجتمع المدني، ووسائل الاتصال الجماهيري، والتنظيمات السياسية وجميعها تشكل مجالات للنقاش الحر من أجل بلورة الصالح العام للمجتمع).

٢ - **من حيث المجالات**: يمكن النظر إلى السلوك الاجتماعي وفقًا للمجال الذي يظهر فيه السلوك، أو الاهتمام (المصلحة) الذي يدور حوله السلوك. وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن مجالات متعددة من السلوك الاجتماعي؛ فهناك **السلوك السياسي**، وآخر **اقتصادي**، وثالث **عائلي (أو قرابي)**، ورابع **مهني**، وخامس **ديني**، وسادس **أخلاقي** ... وغيرها من القطاعات أو المجالات التي يتحرك فيها الفرد عبر حياته اليومية. وتنقسم أفعال البشر بين هذه المجالات وهي تعكس بطبيعة الحال التنوع الذي يتسم به السلوك الإنساني. وكلما استطاع الإنسان أن يوفق بين هذه المجالات المتنوعة، كان سلوكه أكثر توافقًا مع الجماعة.

٣ - **من حيث عدد الأفراد المشتركين في السلوك الاجتماعي**: وهنا يمكن النظر إلى السلوك في ضوء معيار الفرد والجماعة. فهناك **السلوك الفردي**، وهو سلوك يقوم به الفرد بمفرده، وهذا السلوك يستغرق كثيرًا من العادات الفردية التي يمارسها الفرد في حياته اليومية (مثل تنظيف جسمه، أو تناوله الطعام، أو ممارسته العبادات أو الرياضة أو القراءة، أو تصفح الإنترنت... إلى آخر هذه السلوكيات الفردية). وفي مقابل هذا السلوك الفردي هناك **السلوك الجماعي**، الذي تقوم به الجماعة، وهو سلوك نابع من الجماعة ككل (مثل سلوك الحشود أثناء مشاهدة مباراة كرة قدم، أو صلاة الجماعة، أو

التظاهر، أو الاعتصام، أو بعض الطقوس التي تمارس بشكل جماعي... إلى آخر هذه السلوكيات الجماعية).

وقد يتكون السلوك الجماعي من سلوكيات فردية ولكنها تمارس في سياق الجماعة (كتناول الطعام مع الأسرة، أو المناقشات الجماعية داخل الفصل، أو حضور الحفلات العامة...).

٤ - **من حيث درجة التوافق**: وهنا يمكن تقسيم السلوك الاجتماعي إلى نوعين من السلوك، السلوك التوافقي، والسلوك غير التوافقي. **فالسلوك التوافقي** هو السلوك الذي يتوافق مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، أما **السلوك غير التوافقي** فهو السلوك الذي يتعارض مع هذه المعايير والعادات والتقاليد والذي يطلق عليه سلوك لا اجتماعي. وتعد كل أشكال الفعل الاجتماعي التي لا تثير قلقًا أو صراعًا أو اضطرابًا داخل الجماعة سلوكيات اجتماعية متوافقة، أما إذا خرجت عن المألوف وأثارت نوعًا من القلق فإنها تتحول إلى سلوك لا اجتماعي؛ كالعنف ضد الآخرين، والاعتداء على ممتلكات الغير، وتعطيل مصالحهم. ويصف البعض هذا السلوك اللا اجتماعي بأنه سلوك شاذ أو غير سوي، في مقابل السلوك السوي. ويوصف السلوك اللا اجتماعي بأنه سلوك غير سوى لأنه ينحرف عن الأهداف الاجتماعية، ويتجه نحو تحقيق أهداف خاصة على حساب الأهداف الاجتماعية العامة.

ثالثًا: خصائص السلوك الاجتماعي

للسلوك الاجتماعي مجموعة من الخصائص أهمها:

١ - **التوجه نحو الآخر**: لا يتحقق السلوك الاجتماعي إلا في وجود طرف آخر؛ فهو سلوك موجه دائمًا نحو الآخرين، ويكون في كثير من الأحيان استجابة لتفاعلاتهم. وكلما كان السلوك الموجه نحو الآخرين

إيجابيًا وفعالًا، كلما كان هذا السلوك أكثر توافقًا، وأكثر قدرة على الاستمرار في التفاعل، وأكثر إرضاءً للفرد وللآخرين.

٢ - **القابلية للتأويل**: طالما يوجد السلوك الاجتماعي في موقف تفاعلي بين ذات وآخر، فإنه يكون سلوكًا قابلًا لأن يتم تأويله من جانب الطرف الآخر. ويختلف التأويل عن القياس، فقد أكدنا أن السلوك يمكن أن يقاس، وأن يتم عده وحسابه في وحدات قياسية. ويعتبر تأويل السلوك شيئًا منافيًا ومناقضًا لفكرة العد والقياس، حيث تتدخل الجوانب الذاتية في عملية التأويل، وتلعب اللغة والرموز دورًا كبيرًا في تحديد إطار التأويل ومساراته.

٣ - **القابلية للقياس**: بما أن السلوك الإنساني معقد لأن جزءًا منه ظاهر وقابل للملاحظة والقياس والجزء الآخر غير ظاهر ولا يمكن قياسه بشكل مباشر، لذلك فإن العلماء لم يتفقوا على نظرية واحدة لتفسير السلوك الإنساني. وعلى الرغم من ذلك فإن العلم لا يكون علميًا دون تحليل وقياس الظواهر المراد دراستها، وعليه فقد طور علماء الاجتماع أساليب مباشرة وأخرى غير مباشرة لقياس السلوك الاجتماعي كالملاحظة والمقابلة، والاختبارات والمقاييس، وإذا تعذر قياس السلوك بشكل مباشر فمن الممكن قياسه بالاستدلال عليه من مظاهره المختلفة.

٤ - **القابلية للضبط**: يخضع السلوك الاجتماعي لأطر ثقافية، ومن ثَم فإنه سلوك يخضع لعمليات ضبط داخلية وخارجية. ويعني الضبط الداخلي ضبط الشخص لذاته باستخدام المبادئ والقوانين التي يستخدمها لضبط الأشخاص الآخرين. أما الضبط الخارجي فيشير إلى انصياع الشخص لقوانين المجتمع وعاداته وتقاليده وأعرافه، أي انصياع الفرد للأطر الثقافية الحاكمة لسلوكه الاجتماعي والخارجة عن ذاته والتي يخضع

لها كل الناس داخل مجتمعه وربما عبر المجتمعات. وغالبًا ما يكون الضبط الاجتماعي إيجابيًا يساعد الشخص على التصرف بحرية مسئولة بعيدة عن الطاعة العمياء، والشعور بالقهر، وفقدان القدرة على توجيه الذات، وليس الضبط السلبي القائم على العنف والعقاب البدني والتخويف.

٥ - **القابلية للتنبؤ**: إن السلوك الإنساني ليس ظاهرة عفوية ولا يحدث نتيجة للصدفة وإنما يخضع لنظام معين، وإذا استطاع العلم تحديد عناصر ومكونات هذا النظام فإنه يصبح بالإمكان التنبؤ به، ويعتقد القائمون على تعديل السلوك أن البيئة المتمثلة في الظروف المادية والاجتماعية الماضية والحالية للشخص هي التي تحدد سلوكه، ولذلك نستطيع التنبؤ بسلوك الشخص بناءً على معرفتنا بظروفه البيئية السابقة والحالية، وكلما ازدادت معرفتنا بتلك الظروف وكانت تلك المعرفة بشكل موضوعي أصبحت قدرتنا على التنبؤ بالسلوك أكبر، ولكن هذا لا يعني أننا قادرون على التنبؤ بالسلوك بشكل كامل، فنحن لا نستطيع معرفة كل ما يحيط بالشخص من ظروف بيئية سواء في الماضي أو الحاضر.

رابعًا: العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي

إن الأنشطة أو الأفعال التي نمارسها في الحياة والتي تشكل لب السلوك الاجتماعي لا تظهر في الفراغ، بل تظهر في بيئة اجتماعية. والأفراد هم الذين يقومون بهذه الأفعال، وهم الذين يوجهون مسارها في ضوء البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها. فإذا ما أخذنا الوجهين للسلوك، أي البيئة الخارجية من ناحية والأفراد القائمين بالسلوك من ناحية أخرى فسوف يتضح لنا بشكل جلي أن السلوك الاجتماعي يتأثر بهذين العاملين معا. فالسلوك الاجتماعي هو محصلة للتفاعل بين السياق الذي يعيش فيه الفرد (البيئة المادية والاجتماعية)، وبين المكونات الداخلية للفرد نفسه

(البيئة الذاتية والشخصية). فالفرد له دوافع وحاجات، وله اتجاهات نحو الآخرين ونحو القضايا التي تمس حياته، وهو يمتلك نمطًا معينًا من الشخصية، كما أنه يتفاعل مع الآخرين ويتأثر بهم، ويحدث كل ذلك في بيئة مادية واجتماعية لها تأثيرها أيضا على ما يقوم به الفرد من أفعال.

١ - **العوامل الخارجية المؤثرة في السلوك الاجتماعي**: وهي عوامل متصلة بالبيئة الاجتماعية التي يظهر فيها السلوك. وتضم هذه البيئة عناصر مختلفة يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ - **البيئة الطبيعية**: كالموقع الجغرافي، وطبيعة الأرض، والمناخ.

ب - البيئة المادية: كطبيعة السكن من حيث الضيق أو الاتساع، وطبيعة المنطقة من حيث الازدحام، وطبيعة العمران سواء أكان ريفيًا أو بدويًا أو حضريًا.

جـ - **البيئة الأسرية**: كطبيعة العلاقات داخل الأسرة، وأساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبناها، وشبكة العلاقات القرابية، وطبيعة علاقة الأسرة بالأسر الأخرى.

د - **بيئة العمل**: وتشتمل على العلاقات بين زملاء العمل،

أساس التنظيم الاجتماعي للسلوك البشري

لدى الأفراد القدرة على تنظيم السلوك الاجتماعي من خلال التعلم

يوجد قدر كبير من التنوع في السلوك بين أفراد الجنس الواحد في البشر .

يميل الإنسان تجاه تنوع السلوك، وهذا الميل لا يمكن القضاء عليه تحت أقسى أنواع التعود والتكرار.

الإنسان الإيجابي هو الذي تنمو عنده علاقات اجتماعية متنوعة تلائم احتياجاته وقدراته الفردية

كلما تنوعت أساليب السلوك وتكاملت مع بعضها البعض داخل المجتمع الواحد، دل ذلك على رقي هذا المجتمع وتقدمه واستقراره.

يترتب على ذلك ألا يحق لأي فئة من فئات المجتمع أن تفرض على الآخرين رؤيتها بشكل قسري واستبعادي.

وأساليب الثواب والعقاب المستخدمة، ونمط الإشراف المستخدم، وكيفية إدارة الموارد.

هـ - **البيئة الثقافية العامة**: وهي مجموعة الأطر الثقافية التي تؤثر في سلوك الأفراد كالقيم والمعايير والأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

٢ - العوامل الداخلية المؤثرة في السلوك الاجتماعي: وهي عوامل تتصل بتكوين الفرد نفسه، وهي عوامل ذات طبيعة نفسية اجتماعية، وتضم عددًا كبيرًا من العوامل الفرعية نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

أ - شخصية الفرد: إن السلوك الاجتماعي للأفراد في المواقف المختلفة ليس مجرد أفعال انعكاسية شرطية منعزلة، كما هو متصور، بل إن خصال الفرد الشخصية وطبيعة الموقف الذي يواجهه تؤدي إلى اختلاف السلوك نتيجة لما يفرضه الموقف. وتتحدد شخصية الفرد نتيجة للتفاعل الاجتماعي مع الآخرين والعلاقات الإنسانية القائمة لتكون نمطًا محددًا لفرد بعينه. وتؤثر شخصية الفرد بطبيعة الحال على سلوكه حيث يختلف السلوك وفقًا لسمات الشخصية من حيث الانبساط، الانطواء، العدوانية، التصلب، الانفتاح على الخبرة، التسلط، المرونة...إلى غير ذلك من السمات التي تؤثر على طريقة تعامل الفرد مع الآخرين في سياق اجتماعي تفاعلي معين. وتعد شخصية الفرد نتاجًا ثقافيًا، فالثقافة المتكاملة تنتج شخصية متكاملة، وشخصية الفرد السوي هي الشخصية التي تستطيع التكيف مع الثقافة التي تعيش فيها، وعلى هذا فالشخصية السوية إذًا هي درجة من درجات الاتساق مع أنماط الجماعة ومعاييرها.

وبرغم اختلاف وجهات النظر في كون الشخصية هي وليدة البيئة أم الوراثة يبقى الاحتمال الأقوى أن لكل من البيئة والوراثة إسهاماتهما

الواضحة في بناء الشخصية. فالشخصية السوية تختلف من ثقافة إلى ثقافة أخرى نظرًا لاختلاف الأنماط السلوكية والمراكز والأدوار التي تقدمها كل ثقافة إلى الأفراد الذين يعيشون فيها وبذلك يتحدد المستوى السوي والمستوى المنحرف للسلوك ما بين ثقافة وأخرى أو حتى داخل الثقافة الواحدة فإنه يختلف من وقت لآخر.

ب - اتجاهات الأفراد نحو الآخرين: أي التصورات التي تكونها الذات نحو الآخرين، وإلى أي مدى تتميز هذه الاتجاهات بالإيجابية أو السلبية. فإذا ما تبنى الفرد اتجاهًا إيجابيًا نحو الآخرين، كانت علاقاته الاجتماعية إيجابية وفاعلة ومسئولة؛ أما إذا كانت اتجاهاته سلبية فسوف ينعكس ذلك بطبيعة الحال على سلوكه الاجتماعي فيتجنب الآخرين ويتجنبونه، ومن ثم يصبح عضوًا غير فاعل في المجتمع.

جـ - الدوافع والحاجات: يعد موضوع الدوافع أو القوى الدافعة للسلوك الاجتماعي من الموضوعات المهمة؛ فلا سلوك اجتماعي بدون دافع أو حاجة. ويتأثر السلوك الاجتماعي بالحاجات الإنسانية التي قد تجعل الفرد في حالة توتر، والتي عن طريق ثقافته وخبراته تتحول هذه الحاجات إلى رغبات؛ وتفسر هذه الرغبات من حيث كونها مثيرات تؤدي إلى أنواع معينة من السلوك أو الفعل. وفي حالة وجود دوافع غير مشبعة يعيش الفرد في حالة عدم اتزان بينه وبين بيئته، وهذا يدفعه إلى محاولة إعادة الاتزان بكل الوسائل المتاحة، فإذا خلت البيئة من الإمكانيات والمقومات التي تساعده على إعادة الاتزان فإنه يعاني من الإحباط، مما يؤدي إلى انحراف السلوك والعكس صحيح. وتتعدد دوافع السلوك الاجتماعي؛ حيث يتأثر السلوك بالدوافع الفسيولوجية أو الأولية التي تؤدي إلى تعويد الفرد على العادات المرغوبة في المجتمع، والدوافع الثانوية، التي تتطور

وفق النضج العقلي للفرد. ومن أمثلة الدوافع الثانوية: المنافسة، وتحقيق الذات، والانتماء، والحب والتقدير. ويمكن إشباع الدوافع الثانوية بطرق متعددة؛ فالحاجة للانتماء مثلًا يمكن أن تتحقق من خلال التفاعل في جماعة متماسكة. والحاجة إلى تحقيق الذات يمكن أن يتحقق من خلال العمل والإنجاز والسعي الدائم نحو التفوق والإجادة.

د - رأس المال الاجتماعي لدى الفرد: ويشير رأس المال الاجتماعي إلى قوة علاقات الفرد مع الآخرين، وقدرته على الاندماج معهم، والثقة فيهم. ويؤثر رأس المال الاجتماعي لدى الفرد على سلوكه، فيصبح الفرد أكثر انتماءً واندماجًا وثقة والعكس بالعكس.

هـ - رأس المال الثقافي لدى الفرد: ويشير رأس المال الثقافي إلى مستوى التعليم الذي وصل إليه الفرد، وطبيعة المعارف التي يملكها، ومدى استيعابه لعادات المجتمع وتقاليده، وقدرته على فهم اللغة والتعبير عن نفسه، ومن ثم التواصل الإيجابي الفعال مع الآخرين.

وفي النهاية نستطيع القول بأن السلوك الاجتماعي يتحدد بفعل كل من العوامل الداخلية (الخاصة بالفرد نفسه) والعوامل الخارجية البيئية مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدينية والجغرافية وغيرها. كما أن السلوك الاجتماعي محكوم بنتائجه ؛ فالنتائج البعدية قد تضعف السلوك الاجتماعي، وقد تقويه وقد لا يكون لها أي تأثير يذكر. كما نستطيع القول بأن السلوك الاجتماعي أقرب ما يكون من السلوك الإرادي القصدي.

خامسًا: السلوك الاجتماعي وأنواع الجماعات

يرتبط السلوك الاجتماعي بالمجتمع، فهو يصف أفعال الأفراد في تفاعلاتهم اليومية من أجل العيش المشترك. ولقد قدمنا من قبل أنواع السلوك الاجتماعي، والعوامل المؤثرة في تشكيله، ونتجه هنا نحو التعرف

على علاقة السلوك الاجتماعي بأنواع الجماعات المختلفة. ويقوم السلوك الاجتماعي على تنوع سلوك أفراد الجماعة وتمايزه.

١ - الفرق بين الجماعة والحشد

تعرف **الجماعة الاجتماعية** Social Group بأنها مجموعة مترابطة من الأفراد بينها علاقات مستقرة تستمر فترة من الزمن. فالفرد يدخل بحكم نشأته أو دراسته أو عمله في جماعات مختلفة؛ فهو يعيش داخل جماعة قرابية معينة، وفي نطاق الجيرة تتشكل علاقات اجتماعية مستمرة ومستقرة، تجعلنا نتحدث عن جماعة الجيرة؛ ويخرج الفرد إلى اللعب وقضاء أوقات الفراغ، فيجد نفسه مع جماعة الرفاق؛ ويذهب إلى المدرسة فتتشكل جماعات اللعب والنشاط؛ وعندما يكبر ويلتحق بعمل معين يدخل حينئذ في جماعة المهنة أو جماعة العمل... وهكذا فإن الفرد في حياته يعبر على جماعات مختلفة، ويكون سلوكه الاجتماعي مرتبط بهذه الجماعات.

وفي مقابل الجماعة الاجتماعية ذات العلاقات المستقرة المستمرة توجد **جماعات الحشد** Crowd ، وتشير هذه الجماعة إلى عدد من الأفراد يجتمعون في مكان واحد لغرض محدد، دون أن تكون بينهم علاقات مستقرة أو مستمرة. ومن الأمثلة على جماعات الحشد: التجمعات التي تشاهد مباراة لكرة القدم أو أي نشاط رياضي أو فني؛ والتجمعات التي تنتظر الحافلة أو القطار... وبرغم أن الحشود تتكون على نحو تلقائي وليس هناك سابق معرفة بين الأفراد المكونين لها، إلا أنها تخضع لقواعد سلوكية. فالسلوك الاجتماعي داخل الحشد هو سلوك اجتماعي يأخذ في اعتباره الآخرين من حيث: احترامهم والتعاون معهم إذا لزم الأمر. ولكن التفاعلات الاجتماعية داخل الحشد غالبًا ما تتسم بالسرعة والانفعال والمجاراة والتقليد والقيادة التلقائية.

انتبه

إن الفرد عندما يدخل ضمن الحشد فإنه يفقد القدرة على السيطرة والتحكم في أفعاله بصورة كبيرة، فيجد نفسه مضطرا للتصرف كما يتصرف الآخرون دون وعي بأبعاد ونتائج أفعاله، ففي الحشد تتحرك الجموع وكأنها كتلة بشرية ضخمة، تتسارع فيها الأحداث بشكل غير مدروس أو غير مخطط له مسبقا، ولردود الأفعال هنا دور كبير في تشكيل السلوك الجمعي وتحريك الجماهير باتجاهات عشوائية، ويسيطر على الأفراد خلال الحشود استعداد خاص لفعل أي شيء، ومحاولة التميز عن الآخرين بفعل ما لم يفعله غيرهم، وهذا ما يفسر عشوائية السلوك العدواني الذي ينتشر أثناء المظاهرات أو الثورات، إذ يجد الأفراد أنفسهم بحاجة إلى فعل أي شيء ليشعروا بأنهم جزء من هذا الحشد وأنهم منسجمون مع ما يحدث، وليتخلصوا من عقدة الشعور «بالنبذ والإقصاء» التي تطاردهم خلال تواجدهم في الحشود. باختصار، يتصرف الناس في الحشد بمنطق الجماعة، والذي هو أصلا يكون بلا نظام ولا تخطيط مسبق، وهنا يكمن سر قوة الحشود وخطورتها أيضا.

٢ - أنواع الجماعات:

يمكن تصنيف الجماعات بطرق عديدة على النحو التالي:

أ - **الجماعة الأولية والجماعة الثانوية:** قدم هذه التفرقة عالم الاجتماع الأمريكي شالز كولي، الذي فرق بين الجماعات بناء على درجة استمرارية العلاقات واستقرارها. **فالجماعة الأولية هي؛** الجماعة الصغيرة التي يشترك أعضاؤها في علاقات مباشرة، وشخصية ومستمرة عبر الزمن. ومن الأمثلة على هذه الجماعات الأولية: الأسرة، وجماعة الرفاق، والجماعات الدينية. وتلعب الجماعات الأولية دورًا مهمًا في عمليات نقل الثقافة، وفي

بلورة هوية الأفراد وشخصيتهم وغالبًا ما تتأسس العلاقات هنا على ما يسمى بالعلاقة الأولية؛ أي العلاقة التي تقوم على تفاعل مباشر، ومؤسس على مشاعر وتعاطف أكثر مما هو مؤسس على مصالح.

أما الجماعة الثانوية؛ فإنها الجماعة التي تتكون عبر علاقات غير مباشرة، وهي جماعات أكبر حجمًا، وأكثر تنظيمًا، وأقل عفوية وتلقائية،وغالبًا ما توجد عبر فترة غير طويلة من الزمن. وتتكون الجماعات الثانوية في الغالب من الجماعات التي تظهر لأداء مهام معينة تتعلق بالحوافز والمنافع والمصالح الخاصة التي يحصل عليها الفرد من انتسابه إلى هذه الجماعة مثل: جماعات التعامل في البورصة، أو البنوك، أو السوق، أو جماعة العمل في مصنع، أو زملاء الدراسة... إلخ. وغالبًا ما تتأسس الجماعات الثانوية على علاقات ثانوية؛ أي علاقات تقوم على مصالح وأهداف وليست علاقات قائمة على المشاعر والعواطف.

ب - الجماعة المنظمة والجماعة التلقائية: يمكن التفرقة بين **الجماعات المنظمة** التي تخضع لقواعد وقوانين، ولها أهداف محددة، **والجماعات التلقائية** التي يجد الفرد نفسه عضوًا فيها. فعندما نكون في الأسرة أو في جماعة اللعب فنحن في جماعة تلقائية، وعندما نمارس النشاط في جماعة داخل المدرسة أو نلتحق بجماعة نقابية أو حزبية فنحن في جماعة منظمة.

جـ - الجماعة الرسمية والجماعة غير الرسمية: وقد ظهرت هذه التفرقة بين الجماعة الرسمية وغير الرسمية في دراسات التنظيمات الرسمية كالمصانع والمستشفيات. وتشير **الجماعة الرسمية** إلى الجماعة التي تقوم بأنشطة محددة داخل التنظيم، وهي غالبًا ما تخضع للوائح ولنظام السلطة داخل التنظيم. أما **الجماعة غير الرسمية** فهي الجماعة التي تنشأ من علاقات يقيمها الأفراد بعيدًا عن الجوانب الرسمية. وتعمل الجماعات غير الرسمية على تحقيق

وظائف التواصل الاجتماعي داخل التنظيمات المعقدة، ولكنها قد تؤدي وظائف سلبية في تعطيل العمل أو عدم الكفاءة في الأداء.

سادسًا: ضبط السلوك الاجتماعي

١ - تعريف الضبط الاجتماعي ووظائفه

يُستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى القواعد النظامية التي تكفل تطابق السلوك الفردي مع متطلبات الجماعة، ولقد عرف «إدوارد روس» **Edward Ross** الضبط الاجتماعي في كتابه المعنون «الضبط الاجتماعي» بأنة سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة، ولقد عدد «روس» وسائل الضبط الاجتماعي مثل النظم الاجتماعية، والرأي العام، والقانون، والدين، والثقافة والأدب، والفنون ... إلخ. ويُعد السلوك الاجتماعي سلوكًا مسئولًا، يأخذ في اعتباره قيم المجتمع وعاداته وأعرافه، ومن ثم فإنه سلوك منضبط يلتزم بالقواعد السلوكية والاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع. لذا فقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة **الضبط الاجتماعي social control** الذي يمكن تعريفه على أنه الآليات التي يستخدمها المجتمع لتأمين التوافق بين سلوك الأفراد والقواعد والأعراف السائدة في المجتمع. والضبط الاجتماعي بذلك هو أداة المجتمع لتحقيق الامتثال الاجتماعي والتقليل إلى أقصى درجة من صور السلوك الشاذة أو المنحرفة أو غير الاجتماعية. ومن هنا فإن للضبط الاجتماعي وظائف أساسية أهمها:

- تحقيق النظام العام في المجتمع.
- دفع الأفراد إلى مزيد من التوافق والامتثال والتكيف.
- التوفيق بين الأهداف الخاصة والدوافع الخاصة وبين الأهداف العامة المتعلقة بالمجتمع الكلي.

- تحقيق الصالح العام في المجتمع.
- حفظ حقوق الأفراد والجماعات.
- حماية أفراد المجتمع من الانحراف.

٢ - أساليب الضبط الاجتماعي وآلياته

تتعدد وتتنوع آليات الضبط الاجتماعي داخل المجتمع فهناك آليات تستخدمها الأسرة وأخرى تستخدمها المدرسة وثالثة تستخدمها الدولة في ضبط مواطنيها ...إلخ. وقد حدد علماء الاجتماع مجموعة من آليات الضبط الاجتماعي، هي الأكثر انتشارًا في المجتمعات الإنسانية، على اختلاف نوعياتها نعرض لها على النحو التالي:

أ - التنشئة الاجتماعية:

تُعد التنشئة الاجتماعية الأداة التي ينقل بها المجتمع قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه إلى النشء، وهي تبدأ في الأسرة وتستمر في المدرسة والجامعة. وتساعد عمليات التنشئة الأفراد على استدماج (تمثل) تراث المجتمع وقيمه وأعرافه، كما تغرس في الأفراد المبادئ الأخلاقية العامة، فيعرف كل شخص حدود الصواب والخطأ، والقبيح والجميل، والحلال والحرام، كما يعرف قيم المواطنة والعيش المشترك. وهي العملية التي تطبع الإنسان، منذ مراحل الطفولة المبكرة، وتُعده للحياة الاجتماعية المقبلة، التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته. فالتنشئة تعلم الطفل قِيم المجتمع ومعاييره الأساسية، التي سيشارك فيها غيره حينما ينضج. وهكذا، تصبح التربية أداة أخلاقية في يد المجتمع، لضبط أبنائه.

ب - التربية (التعليم):

تُعد التربية مكونًا رئيسيًا من مكونات التنشئة الاجتماعية، وهي وسيلة المجتمع لنقل المعارف والمهارات إلى أبنائه، وإعدادهم لممارسة أدوارهم المهنية وغير المهنية. ولا يُعد التعليم أداة لنقل المعارف والمهارات فقط، بل أصبح أداة لتكوين المواطن الصالح. ومن ثَم فإن الهدف الأسمى للتعليم - بدءًا من المراحل المبكرة وحتى نهاية المرحلة الجامعية - هو بناء المواطن بشكل متكامل، أي بناء العقل والجسم والوجدان، بحيث يخرج إلى المجتمع مواطن صالح قادر على أداء دوره الوظيفي، وقادر من ناحية أخرى على التفاعل الإيجابي البناء. والتعليم بهذا المعني يعد آلية أساسية للضبط الاجتماعي، لأنه يساهم في تكوين مواطنين إيجابيين، لديهم درجة عالية من فهم أهداف الحياة الاجتماعية والتفاعل معها بإيجابية.

جـ - التوجيه والإرشاد:

وتستخدم هذه الآلية في عمليات التنشئة الاجتماعية والتربية، وهي تدل على الأساليب المقصودة لتغيير السلوك وتوجيهه بحيث يظهر كسلوك متوافق مع المجتمع. ويستخدم التوجيه والإرشاد في نطاق الأسرة والمؤسسات الدينية والتعليمية كآلية ضابطة، كما يستخدم في المؤسسات العقابية كالسجون ودور الأحداث.

د - الثواب والعقاب:

تستخدم آليات الثواب والعقاب كآليات ضابطة، وعندما يكون السلوك مثاليًا ومتوافقًا فإن المجتمع يواجهه بصور من الاستحسان والمكافأة المعنوية (وأحيانا المادية)، ويحدث العكس في حالة عدم توافق السلوك، حينئذ يكون العقاب بديلًا عن الثواب. وتتدرج أساليب العقاب من الأساليب البسيطة حتى استخدام الأساليب السالبة للحرية في حالة مخالفة القانون.

٣ - مؤسسات الضبط الاجتماعي

تعمل هذه الآليات عبر مؤسسات عديدة يطلق عليها **مؤسسات الضبط الاجتماعي**. وتبدأ هذه المؤسسات من الأسرة وتنتهي بالمؤسسة القضائية والقانونية.

أ - الأسرة: تعد الأسرة المؤسسة الأولى للضبط الاجتماعي، والتي يُطلق عليها «**مؤسسة تكوين الالتزام**». ففي الأسرة يتعلم الطفل الأسس العامة لثقافة المجتمع، ويتلقى التوجيه والإرشاد، الذي يجعل سلوكه أكثر التزامًا وتوافقًا مع المجتمع.

ب - المؤسسات التربوية: تكمل المؤسسات التربوية (كالمدارس والجامعات) الدور الأسري، وتهيئ للأطفال والشباب المعارف التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في حياة المجتمع، كما تمدهم بالقيم والمبادئ التي تجعل منهم مواطنين صالحين.

جـ - المؤسسات الدينية: تعمل المؤسسات الدينية (كالمسجد والكنيسة) على المحافظة على العقيدة؛ ومن ثم تهذيب النفس وتعميق الإيمان، الذي يتجلى في سلوك مهذب وأخلاقي؛ كما تحافظ هذه المؤسسات على الهوية الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي، ووحدة المجتمع.

د - مؤسسات الرأي العام: وتعد مؤسسات الرأي العام (كالصحف والمجلات والإذاعة والتليفزيون ...) مؤسسات ضابطة؛ حيث تقوم بمتابعة القضايا العامة، وخلق رأي عام مضاد للفساد والانحراف، كما تقوم بتشكيل وعي المواطنين بقواعد السلوك الاجتماعي المقبولة وغير المقبولة.

هـ - المؤسسات القانونية: وهي المؤسسات التي يوكل إليها سن القوانين المنظمة للسلوك الاجتماعي وتنفيذ هذه القوانين (كالمؤسسة التشريعية

والقضائية والشرطية ...). ويؤدي الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات إلى تحقيق النظام العام، وردع المجرمين، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة أفراد المجتمع. والقانون هو أكثر آليات الضبط الاجتماعي دقة وتنظيمًا. وهو يتميز عن بقية الضوابط الأخرى بكونه أكثرها موضوعية وتحديدًا، كما ينطوي على عدالة في المعاملة، لا تفرق بين أبناء المجتمع؛ فالثواب والعقاب صنوَان في القانون، وهدف الجزاء والعقاب هو الردع، أو منع وقوع جريمة أو ارتكاب الخطأ. باختصار، فالقانون بصفته ضابطا اجتماعيًا، ينطوي على جميع الآليات التي تؤهله لمنع الإنحراف، وعقاب المنحرف؛ نظرًا إلى قوّته الإلزامية، ونصوصه الواضحة، والمحددة، التي توقع الجزاء على من يخالفه.

الفصل الخامس

علم الاجتماع ودراسة الأسرة

أولًا: تحديات دراسة الأسرة
ثانيًا: تعريف الأسرة
ثالثًا: تطور الدراسات الاجتماعية للأسرة
رابعًا: نظريات دراسة الأسرة

الفصل الخامس

علم الاجتماع ودراسة الأسرة

أولًا: تحديات الدراسة الاجتماعية للأسرة

تكشف الدراسة الاجتماعية للأسرة عن صعوبة في التعرف على حدود هذا المفهوم وأبعاده. وينبع ذلك من عدة اعتبارات نشير إليها في البداية:

١ - فالأسرة كموضوع للبحث تكشف عن رحابة واتساع يفتحان المجال لاحتمال مشاركة أكثر من نظام علمي في دراستها. فبالرغم من أن الأسرة تعتبر أحد القلاع الحصينة لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلا أن الأسرة كانت - وما تزال - مجالًا خصبا لدراسات متنوعة. ولقد استطاع أحد كتب المدخل الشهيرة في دراسة الأسرة أن يحصي ستة عشر تخصصًا علميًا لكل منها اهتمام بالأسرة. وتزداد هذه القائمة إذا أضفنا علم السياسة الذي يطور بعض المتخصصين فيه اهتماما بدراسة علاقة الأسرة بالسياسة في الفكر السياسي التاريخي والمعاصر.

٢ - وإذا كانت الأسرة موضوعا لبحوث متنوعة على هذا النحو، فإن الأسرة ذاتها تنبض بتفاعل خلاق يجعلها مجالًا خصبًا لاكتشافات لا تنقطع، ولاحتمالات لا محدودة للفهم والتفسير والتأويل. وليس أدل على صدق هذا من كثرة عدد المنشورات الخاصة بالأسرة، والتغير السريع في محاور الاهتمام الدراسي داخلها فمنذ عقدين من الزمان كانت مجالات الدراسة في الأسرة تنحصر في دراسة أنماط الأسرة ووظائفها وعلاقات الدور والاختيار للزواج والتفكك الأسري، ولقد اتسعت هذه المجالات

وتشعبت بحيث يصعب علينا تكوين قائمة بالموضوعات التي تحظى باهتمام في دراسات الأسرة، وحسبنا هنا الإشارة بشكل عابر إلى موضوعات مثل أسلوب الحياة، وتقسيم العمل، وأنساق المكانة والقوة، وصناعة القرار ونظم تقسيم العمل داخل الأسرة، وما يترتب عليه من صور لعدم المساواة الجندرية وغير ذلك من الموضوعات الجديدة تماما على دراسات الأسرة.

٣ - وبالرغم من أن هناك إجماعًا عالميًا على أن الأسرة هي اللبنة الأساسية التي ينهض عليها بناء المجتمع، إلا أن التغيرات السريعة التي شهدها عالمنا المعاصر قد جعل من الأسرة موضوعات للجدل الفكري والفلسفي لقد تأثرت الأسرة –مثلها في ذلك مثل بقية مؤسسات المجتمع – بهذه التغيرات مما دفع المفكرين إلى تأمل التهديدات التي تشكلها أعباء الحضارة على الأسرة. وذهب المفكرون في هذا الصدد مذاهب شتى تتراوح بين التشاؤم والتفاؤل، فالمتشائمون يذهبون إلى أن الأسرة المعاصرة على شفا الانهيار لأنها تعيش في مأزق وتتحول بالتدريج إلى مؤسسة تخلو من العاطفة والدفء، بينما يذهب المتفائلون إلى أن الأسرة قد نجحت في أن تتكيف مع التغيرات وأنها تستمر في الوجود صلبة برغم ما حولها من أمواج عاتية.

ولعل هذه الاعتبارات ترسخ في أذهاننا منذ البداية صعوبة في دراسة الأسرة لما يكتنف ذلك من تداخل وتشابك واتساع قد يستعصي على الحصر. فإذا ألقينا نظرة على تاريخ الدراسات الاجتماعية للأسرة لألفينا ظاهرتين بارزتين: الأولى هي التقدم المطرد في صياغة أطر نظرية علمية وفي تطوير الأساليب المنهجية. والثانية الاختلاف الواضح في الزاوية التي ينظر منها إلى الأسرة، وهو اختلاف له وجهان: الوجه التاريخي حيث يطرح التقدم العلمي زوايا جديدة للنظر إلى الأسرة، والوجه الآني حيث تكشف

كل مرحلة عن اختلاف آني في وجهات النظر. وهكذا تشعبت المداخل الاجتماعية النظرية وتداخلت أطرافها، واختلف الباحثون حول تصنيفها. ويفرض علينا ذلك أن نحدد موقفنا من هذه التصنيفات وأن نعتمد تصنيفا ملائما نعول عليه.

ثانيًا: تعريف الأسرة

لاشك أن ثمة اختلافًا حول تعريف الأسرة، ينبع هذا الخلاف من اختلاف المدخل النظري الذي ننظر من خلاله إلى الأسرة. فالأسرة يمكن أن تكون نسقًا، أو وحدة تفاعل، أو مجموعة متشابكة من الأدوار والمكانات، أو وحدة معيشة.

ومع تسليمنا بهذا الخلاف فإننا نميل إلى تعريف الأسرة على أنها وحدة معيشة تضم زوجين وأطفال، وقد تضم آخرين من الأقارب، يعيشون جميعًا في معيشة مشتركة تحت سقف واحد. وتختلف الأسرة من حيث حجمها، فهي أسرة صغيرة يطلق عليها الأسرة النووية unclear family عندما تضم الزوجين والأطفال فقط، وهي أسرة كبيرة ممتدة extended family عندما تضم الأجداد والجدات وربما الإخوة الأشقاء.

ويبدو أن تعريف الأسرة على أنها وحدة معيشة هو أقرب التعريفات إلى الواقع، فكلمة الأسرة family تشتق من الكلمة اللاتينية familia وتعني وحدة المعيشة household، والكلمة لها علاقة أيضًا بالكلمة اللاتينية famulus بمعني خادم؛ حيث كان الخادم عضوًا أساسيًا في الأسرة، وهو القائم على معيشتها. وتتحدد علاقة الأسرة بأعضائها وبالمجتمع الذي توجد فيه عبر عدد من الاعتبارات:

أ – إن لكل أسرة هوية معينة ولكل فرد فيها هوية مستقلة، برغم أنهم – والأسرة – يشتركون في سمات الهوية العامة للمجتمع. فعندما نقول

أن هذه أسرة محافظة، وتلك أسرة حديثة فإننا نشير إلى هوية الأسرة. إن لكل أسرة تاريخ مشترك، ويشكل الإحساس بهذا التاريخ، هوية الأسرة وصبغتها.

ب - إن الأسرة ترسم حدودًا بينها وبين المجتمع الخارجي، أو الأسر الأخرى. وهي تدخل بذلك في نمطين من العلاقات: العلاقات داخل الأسرة، بين أعضائها. والعلاقات الأكبر مع الجيرة في المجتمع المحلي الذي تعيش فيه، ومع الأقارب.

جـ - إن وحدة المعيشة يجب أن تعرف نظامًا لإدارة شئونها: توزيع المهام والأدوار داخل الأسرة، توزيع الميزانية، حل المشكلات...إلخ.

د - كما أن وحدة المعيشة هي التي تسد المطالب أو الحاجات العاطفية لأعضائها. فالأسرة هي التي تمنح الأمن والاستقرار النفسي لأعضائها، وتقوم العلاقات بين أعضائها على الرابطة العاطفية. وتعمل الأسرة دائمًا على أن توفر لأعضائها الاستراتيجيات التي يسدون بها حاجاتهم. ومن هنا يقال إن الأسرة تضع قواعد للقواعد. يعني ذلك أن كل أسرة تشتق لنفسها أساليب واستراتيجيات خاصة للتوافق مع القواعد العامة في الحياة.

هـ - ومن ثَم فإن الأدوار داخل الأسرة لا تتأسس على الصراع بل تتأسس على التبادل والتعاون والاعتماد المتبادل. حقيقة أن الصراع قد يدب بين أعضاء الأسرة بسبب أو آخر، ولكن تظل علاقات الاعتماد والتبادل إذا ما استمرت الأسرة في الوجود.

ثالثًا: تطور الدراسات الاجتماعية للأسرة

١ - الاتجاه التطوري

اتجه بعض المهتمين بالدراسة الاجتماعية للأسرة في القرن التاسع عشر نحو البحث عن العموميات في نظام الأسرة حيث تأسس الاعتقاد بأن

كل أشكال الحياة الأسرية لها الخصائص نفسها وتؤدي الوظائف نفسها وتتطور على المنوال نفسه بصرف النظر عن اختلاف السياق الاجتماعي المحيط بها. وكانت هذه النظرية هي جوهر ما عرف في تاريخ العلم بالنظرية التطورية. لقد انشغل التطوريون بالبحث عن أصل الأسرة وتحديد المراحل التي تطور عبرها نظام الأسرة. ولقد درج معظمهم على المناظرة بين الأشكال البسيطة للحياة الاجتماعية والأسرية وبين الأشكال المعقدة المعاصرة. واتفق التطوريون – في ضوء هذه المناظرة – على أن نظام الأسرة يميل في تطوره نحو التقدم حيث يتطور من الأشكال البدائية البسيطة إلى الأشكال الحديثة الأكثر تعقيدًا، على اختلاف بينهم في المعيار (أو المحك) الذي يُبنى عليه النموذج التطوري وكذلك عدد المراحل التي يمر بها التطور. ولقد بنى معظم التطوريين نماذجهم التطورية بناء على قراءة نصوص العهد القديم وكتابات المؤرخين اليونان والرومان وتقارير الرحالة والمبشرين، ولم يعتمد على شواهد واقعية سوى القليل منهم (من أمثال لويس مورجان).

وغالبًا ما تبدأ المخططات التطورية بتحديد الشكل الأصلي (أو النمط الأصلي) الذي تطورت عنه الأسرة. وهي قضية أثارت خلافًا بينهم، فقد أكد باخوفين (١٨١٥ – ١٨٨٧م) على أن النمط الأولي للأسرة تمثل في الأسرة الأمومية (التي ينتسب فيها النسل إلى الأم)، وظهرت المرحلة الأبوية (التي ينتسب فيها النسل إلى الأب) فيما بعد. ويتفق هنري مورجان (١٨١٨ – ١٨٨١م) مع باخوفين على أن أصل الأسرة انحصر في النمط الأمومي. وقد اعتمد مورجان على نتائج بحوثه في قبائل الأركوا وجماعات أخرى من الهنود الحمر على تطوير مخطط تطوري ذي مراحل ثلاث هي: التوحش والبربرية والحضارة، تميزت كل منها بأسلوب تكنولوجي خاص، وبأشكال خاصة من الحكومات، وبأنماط من الأسرة

أيضًا. فقد اعتقد مورجان أن الأسرة والزواج ونظم القرابة تطور مع تطور التكنولوجيا والانتقال من مرحلة إلى أخرى. فأول أشكال الأسرة هو النمط الأمومي الذي يقوم على الزواج الجماعي، والذي تطور بدوره إلى نظام تعدد الزوجات، فالزواج الأحادي. ولقد تبنى فردريك أنجلز كثيرًا من أفكار مورجان في دراسته الشهيرة عن أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة.

ويرفض هنري مين (١٨٢٢ - ١٨٨٨م) فكرة الأصل الأمومي للأسرة، ويذهب إلى أن الأسرة كانت أسرة أبوية يسيطر فيها الأب أو الابن الأكبر، وأن الأسرة الأمومية لم تظهر قط، وأن الشكل الذي عرفه التاريخ والذي يقترب منها لم يكن أسرة أمومية بقدر ما كان أسرة تلتف حول المرأة (أو حول الأنثى) Female Centered Family، ولقد ظهر هذا النمط في وقت لاحق مرتبطًا بمنح المرأة قدرًا من الحرية وبتفكك سيطرة الرجل. وبذلك فإن تطور الأسرة - كما يذهب مين - لم يتبدى في نمطها (الأمومي أو الأبوي) بقدر ما تبدى في تطور نظام القرابة والزواج. فمع تحول المجتمعات من حالة المكانة إلى حالة التعاقد تتحلل الروابط القرابية ويصبح الفرد وليس العائلة هو الوحدة الأساسية للمجتمع، كما يتحول نظام الزواج من الزواج التعددي إلى الزواج الأحادي.

وفقد هذا التيار التطوري سمعته مع انتهاء القرن العشرين، ووجهت له انتقادات عديدة منها:

أ - اعتمد التطوريون التاريخ الظني ومن ثم جاءت تعميماتهم خالية من المنطق.

ب - أنهم اعتمدوا على مادة غير يقينية. هذا فضلًا عن الطريقة التي فسرت بها هذه المادة، حيث درج التطوريون على ترقيع مخططاتهم التطورية

بشواهد من هنا وشواهد من هناك. وجميعها شواهد منزوعة من سياقها التاريخي هذا إذا كانت صحيحة أصلًا.

جـ - تعاني التطورية من أنها نظرية خطية، تعتقد في المسار الحتمي الواحد لكل المجتمعات، هذا فضلًا عن أنها تعاني من كثير من مظاهر التحيز والتمركز حول السلالة، حيث اعتبرت المجتمعات الغربية أكثر رقيا بناء على معيار تكنولوجي.

هـ - وإذا خصصنا الحديث عن الأسرة نجد أن التطورية فشلت في أن تفهم الأسرة المعاصرة، وإن كانت قد لفتت الانتباه إلى قضية تغير بناء الأسرة.

٢ - ظهور الدراسات الواقعية (الأمبريقية) للأسرة:

في الوقت الذي انشغل فيه التطوريون بالبحث عن أصل الأسرة، كانت التغيرات المتلاحقة في أوروبا تميط اللثام عن مشكلات مست حياة الأسرة وعلي رأسها مشكلات الفقر وعمالة الأطفال والمرأة والبغاء والتشرد، ولقد طرحت هذه التغيرات مشكلات أخرى تختلف عن تلك التي شغلت بال التطوريين، وعلى رأسها التعرف على الأشكال المعاصرة للأسرة وعلى التغيرات التي لحقت بها من جراء التحول المادي. لم تعد الافتراضات القبلية التطورية صالحة هنا، فالأمر يحتاج إلى فهم الأسرة في ضوء سياقها المحيط وفي ضوء ظروف كل مجتمع على حدة. ولذلك فقد انبثق البحث في الأسرة من تيارات أخرى كانت جميعها البذور الأولى لشجرة النظرية في دراسة الأسرة.

ولقد تزامنت بدايات أقدم هذه التيارات مع النظرية التطورية نفسها، ونعني به التيار الإمبيريقي الذي قاده المهندس الفرنسي فردريك لوبلاي (١٨٠٦ - ١٨٨٢م) في دراسته الرائدة عن «العمال الأوربيين» والتي

نشرها عام ١٨٥٥م، واعتمدت على بيانات واقعية لحوالي ٣٠٠ أسرة من أسر العمال في مناطق مختلفة من أوروبا وآسيا. ونحت هذه الدراسة منحا إمبيريقيا لأنها اعتمدت - في هذا الوقت المبكر - على ملاحظات ومقابلات وتواريخ حياة وبيانات إحصائية عن ميزانية الأسرة. وبالرغم من أن الدراسة اهتمت بالأساس بأحوال العمال وظروف حياتهم إلا أنها اتخذت من الأسرة وحدة أساسية للدراسة، منطلقة في ذلك من فرضية مؤداها أن سمات أي مجتمع تتحدد من خلال نمط الأسرة الذي يسود فيه، ومن خلال درجة استقرار أو تماسك الأسرة. وبالرغم من الطابع الإمبيريقي لهذه الدراسة إلا أنها لا تخلو من إشارات نظرية لامعة. فقد كانت أول دراسة ميزت بين أنماط الأسرة بشكل آني (مختلفة في ذلك مع التطورية). فقد ميزت بين ثلاثة أنماط لأسر العمال يرتبط كل منها بظروف خاصة: (١) الأسرة الأبوية أو الممتدة وهي أسرة تعتمد على سلطة الأب وسيادة التقاليد، وهي تنتشر بين العمال الذين ينتمون إلى الفلاحين الروس والسلافيين من وسط أوروبا. (٢) والأسرة غير المستقرة وهي تنتشر بين العمال الذين ترتبط حياتهم بنظام المصنع في غرب أوروبا، ويتسم هذا النمط بتحلل الروابط التقليدية وسيادة روح الفردية. (٣) أسرة النسب Stem Family وتقع بين النمطين السابقين، فهي لا تخضع للسلطان الأبوي ولكنها تتمسك بالتقاليد، ومن ثَم فإنها أسرة مستقرة تحافظ على علاقات النسب، ولقد وجد لوبلاي هذا النمط أكثر انتشارًا بين عمال دول إسكندنافيا وألمانيا الغربية وشمال إيطاليا.

ولقد فسر لوبلاي الاختلاف بين هذه الأنماط الثلاثة بالاختلاف في طبيعة النظم المحيطة. وكانت تلك النقطة تحولًا خطيرًا في دراسات الأسرة، فلم يتجاوز بها لوبلاي التطورية فحسب، بل قدم أساسًا منهجيًا ونظريا

جديدًا في دراسة الأسرة. فمن الناحية المنهجية لم تعد الظنية والتخمين هما مصدر المعرفة، وإنما المادة الواقعية ذات الأساس الموضوعي. ومن الناحية النظرية ظهر لأول مرة تنميط للأسر لا يخضع لمخطط تطوري بقدر ما يفهم في ضوء السياق البنائي المحيط. وتلك قضية أصبحت مستقرة في بناء النماذج النظرية لدراسة الأسرة.

ولقد تطورت واقعية لوبلاي في النصف الأول من القرن العشرين من خلال مدرسة شيكاغو في أمريكا، التي اتجهت بالبحوث الاجتماعية نحو خدمة الأغراض الإصلاحية والتخطيطية. وأجري في نطاق مدرسة شيكاغو عدد كبير من البحوث الإمبيريقية عن الأسرة تراكمت خيوطها من بعض القضايا النظرية التي كانت أساسًا نهضت عليه بعض نظريات الأسرة فيما بعد في خمسينيات القرن العشرين. وربما يكون كتاب إيرنست بيرجس – وهو من أعمدة مدرسة شيكاغو – الذي نشره بالاشتراك مع هارفي لوك عام ١٩٤٥ بعنوان «الأسرة من النظام إلى الصداقة»، ربما يكون هذا الكتاب خير معبر عن هذه القضايا النظرية. لقد عرفت الأسرة في هذا الكتاب بأنها «وحدة تتكون من أشخاص متفاعلين». وكان هذا التعريف هو الذي تأسست عليه نظرية النسق من ناحية ونظرية التفاعل من ناحية أخرى. فالأسرة هنا نسق متكامل المكونات أو الأدوار، والتفاعل هو المعبر عن هذا التكامل، كما أنه المعبر أيضًا عن أي من ضروب التوتر والصراع داخل النسق الأسري. وتخضع الأسرة لما حولها من ظروف، ومن ثَم فإن التغيرات البنائية العامة تنعكس على نمط الأسرة وعلى طبيعة التفاعل داخلها. ولذلك فقد اعتقد بيرجس وزميله أن التغيرات التي حدثت في المحيط الاجتماعي قد أدت إلى تحلل الأسرة كمؤسسة Institution تؤدي وظائف عديدة. فلم تترك هذه التغيرات للأسرة إلا وظيفة تحقيق السعادة

والتكامل الشخصي للأفراد، ولذلك فإنها لم تعد مؤسسة بقدر ما أصبحت رابطة صداقة Companionship .

ولقد ساهمت دراسة بيرجس هذه في ترسيخ دعائم التحليل التفاعلي والتحليل النظامي والنسقي للأسرة. ولكن الاتجاه الإمبيريقي برمته بدءًا من لوبلاي وحتى مدرسة شيكاغو قد حول بحق دراسات الأسرة من الدراسات التأملية إلى الدراسات المنهجية الرصينة، بل إنه ساهم في تطوير افتراضات نظرية حول تنميط الأسرة وتغير بنائها ووظائفها كان لها تأثير بالغ في بناء النسق النظري حول الأسرة. ويمكن القول إن كثيرًا من المداخل النظرية المعاصرة في دراسة الأسرة قد تفرغت عن جهود مدرسة شيكاغو المبكرة، بل إن التلاميذ الذين تعلموا في هذه المدرسة الفكرية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر قد أثروا بحوثهم بدراسات الأسرة وساهموا في تطوير مداخلها النظرية.

٣ - ظهور الدراسات المقارنة

لاشك أن التيار الإمبيريقي قد رسخ الاعتقاد بضرورة دراسة قضايا الأسرة في ضوء الإطار البنائي الذي توجد فيه، دون فرض أية تصورات قبلية عليها. وفي الوقت الذي كان الاتجاه الإمبيريقي ينشغل باختبار فرضيات حول قضايا جزئية محدودة النطاق، كان الاتجاه البنائي الوظيفي يتبلور من الناحية النظرية خاصة من خلال إسهامات علماء الإنثربولوجيا. ولقد نهض هذا التيار على قضيتين نظريتين: الأولى تتعلق بالتركيز على دراسة العلاقات المتبادلة بين الوحدات المكونة للبناء الاجتماعي واكتشاف عناصر النظام والاستمرار فيها، والثانية تتعلق بالبحث عن الوظائف المرتبطة بهذه الوحدات واكتشاف عناصر التبادل الوظيفي بينها وشكل تغيرها النظامي. ولقد تدعم التيار الوظيفي واشتد تأثيره إلى درجة أنه كاد

أن يسيطر على نمط التحليل العلمي الاجتماعي. وهذا هو السبب في تشعبه بعد ذلك إلى عدة نظريات.

وكما أثر التحليل الوظيفي على التيارات السابقة، فقد أثر على التيار الذي نطلق عليه التيار الحضاري الثقافي، والذي تمثله إسهامات كارل زمرمان C.Zimmerman وويليام أوجبرن W. Ogburn فقد نشر زمرمان عام ١٩٤٧م كتابًا بعنوان: «الأسرة والحضارة»، تبعه عام ١٩٤٩م بآخر بعنوان: «أسرة المستقبل». وحاول زمرمان أن يربط بين أنماط معينة من الأسرة وأنماط معينة من الأبنية الحضارية بطريقة تقترب إلى حد ما من طريقة لوبلاي، فلكل بناء حضاري نمطه الخاص، ومن ثَم فإنه يفرز نمطه المتميز من الأسرة. وميز زمرمان في تاريخ الحضارة بين ثلاثة أنماط تناظرها ثلاثة أنماط من الأسر، كما ميز بين أنماط الأسر في ضوء مجموعة من المعايير على رأسها قوة الأسرة، وعمق مجال فعلها، وكمية الضبط التي تمارسها. أما الأنماط نفسها فهي:

أ – أسرة الوصاية Trustee Family، وهي أسرة تمتلك قوة وتسيطر على أفرادها الذين لا يملكون حقوقا تجاه الأسرة. فالأسرة هي التي تتحكم في الثروة والملكية وحقوق الأفراد، وينتشر هذا النمط في المجتمعات ذات الطابع الأبوي مثل مجتمعات اليونان والرومان القديمة.

ب – الأسرة التقليدية Domestic Family، وهي أسرة تقوم على التقاليد ويكون لها من القوة ما للدولة، ولذلك فهي أسرة قوية تسيطر على أفرادها، ولكن سلطتها ليست مطلقة كما هو الحال في النمط السابق. إذ يوجد هنا توازن بين سلطة الدولة وسلطة الأسرة، ولذلك فإنه يدل على بدايات تطور الحقوق الفردية، وتشكل مفهوم الطلاق.

جـ – الأسرة النووية Atomistic، وهي أسرة لا تتمتع بأي قوة وتظهر حيثما تكون الدولة مزدهرة وحينما تنمو الفلسفة الفردية. ويسود هذا النمط في المجتمعات المعاصرة.

وبالرغم من التطورية الضمنية في فرضيات زمرمان، إلا أنها أقرب إلى التحليل النظامي البنائي، فالأسرة ترتبط من حيث سلطتها وطبيعة العلاقات بين أعضائها، بسياق حضاري معين، كما أنها تتغير مع تغير هذا السياق الحضاري. فبالرغم من تأكيده على إمكانية تزامن نمطين أو أكثر من الأنماط الثلاثة، إلا أن تحليله يكشف عن أن التغير من نمط إلى آخر مشروط بتغير البناء الاجتماعي المحيط به بما فيه من أطر ثقافية وسياسية. ولقد فتحت هذه الفرضية آفاقا جديدة لفهم التحولات التي طرأت على الأسرة المعاصرة، والتي أولاها زمرمان اهتمامه في كتابه أسرة المستقبل.

وإذا كان زمرمان قد اهتم بتحول بناء الأسرة، فإن وليام أوجبرن قد اهتم بتحول وظائفها. ولقد اتضحت رؤيته في كتابه عن «التغير الاجتماعي» الذي نشره عام ١٩٢٢م، وكتابه الذي كتبه بالاشتراك مع نيمكوف حول «التكنولوجيا والأسرة المتغيرة» والذي نشر عام ١٩٥٥م، لقد فهم أوجبرن التحولات في الأسرة في ضوء نظرية في التغير الاجتماعي تقوم على التمييز بين الثقافة المادية والثقافة المعنوية أو التكيفية Adaptive. وتضم الأولى التكنولوجيا وتضم الثانية القيم والأفكار والمعتقدات. فالتغير الاجتماعي لا يتساوق في هذين العنصرين، المادية بسرعة أكبر من تغير الجوانب المعنوية ويكون على الجوانب المعنوية أن تتكيف دائماً مع هذه التغيرات المادية، فهناك دائما هوة ثقافية Culutral lag بين العنصرين المكونين للثقافة، وعلى العنصر المعنوي أن يعمل دائما على تخطي هذه الهوة والتكيف معها. والأسرة عند أوجبرن نظام اجتماعي يخضع بالضرورة للتغيرات والتجديدات التي تطرأ

على عناصر الثقافة، والأسرة جزء من الثقافة التكيفية، أي أن عليها دائما أن تكيف نفسها في مواجهة التغيرات المادية والتكنولوجية. ولقد درس أوجبرن ونيمكوف هذا الضرب من التكيف الأسري من خلال دراسة تغير وظائف الأسرة، فقد كانت الأسرة تشبع في الماضي وظائف عديدة وصلت إلى سبع وظائف هي: الوظيفة الاقتصادية، ووظيفة تحقيق الهيبة والمكانة، ووظيفة التعليم والتربية، ووظيفة الحماية، ووظيفة تلقين التعاليم الدينية، ووظيفةالترويح، والوظيفة العاطفية.

لقد أدت التغيرات التكنولوجية وما ترتب عليها من تغير في مستوى التعليم والمشاركة والسياسة إلى أن تفقد الأسرة بعض وظائفها بشكل كلي مثل الوظيفة الاقتصادية والوظيفة التعليمية، وأن تفقد بعض الوظائف بشكل جزئي مثل الوظيفة الدينية ووظيفة الحماية. كما تعرضت الأسرة لتغيرات أخرى من حيث بنائها، منها التغير في الحجم وتغير نمط السلطة ونمط العلاقات بين الأفراد.

رابعًا: النظريات الاجتماعية في دراسة الأسرة

نحاول في هذا الجزء أن نتعرف على أهم المداخل النظرية التي تفيدنا في دراسة الأسرة، وسوف نتبع في عرضنا لهذه المداخل منهجًا واحدًا حيث نبدأ بالتعرف سريعًا على الإطار النظري العام، أو التوجه النظري العام في كل مدخل، ثم نتعرف بعد ذلك على الطريقة التي تدرس بها الأسرة.

(١) نظرية النسق

يعتمد هذا المدخل على رؤية مشتقة بالأساس من أعمال تالكوت بارسونز، والتي قامت بدورها على تطوير الرؤية النسقية الكلية لرواد علم الاجتماع من أمثال دوركايم وماكس فيبر وغيرهما. ولقد لاقت فكرة

النسق قبولا لدى رواد دراسة الأسرة من أمثال وليام أوجبرن وبيرجس حيث فهمت الأسرة كوحدة أو مؤسسة متكاملة الأدوار، لها علاقات ممتدة في محيطها البنائي العام. ولكن هذا الاهتمام المبكر كان أكثر ارتباطًا بالرؤية البنائية الوظيفية العامة أكثر من ارتباطه بالتحليل النسقي الذي لم يكن قد تبلور بعد، ولكن التحليل الذي قدمه الرواد كان تحليلا نسقيًا ليس في ذلك ريب. ويقوم المدخل النسقي على مجموعة من القضايا نوجزها فيما يلي:

١ - يتكون المجتمع من أنساق متفاعلة. والنسق هو مجموعة من العناصر أو المكونات المتفاعلة التي تحتفظ بعلاقات منتظمة مع البيئة المحيطة بها. وتكون كثافة التفاعل مع البيئة المحيطة طبيعة النسق. ومن ثَم فإن أول خطوة للتعرف على طبيعة النسق هو الكشف عن بنائه الداخلي ورسم الخطوط الفاصلة بين المكونات الداخلية للنسق والبيئة الخارجية، وتحديد درجة تشعب هذه البيئة، أي طبيعة ونطاق الأنساق الأخرى التي يتفاعل معها النسق الفرعي المقصود بالدراسة.

٢ - وإذا كان للنسق بناء فإن له وظائف، وتشير الوظائف إلى المتطلبات أو الأعباء الملقاة على عاتق النسق. وبالرغم من أن الأنساق الفرعية تختلف في كثافة هذه الأعباء إلا أنها جميعا تضطلع بوظائف بحيث يفقد النسق هويته إذا فقد وظائفه كلية. ولقد حدد تالكوت بارسونز أربعة وظائف (أو متطلبات) أساسية للنسق: التكيف أي القدرة على التكيف مع البيئة الخارجية من خلال سد الحاجات البيولوجية لأعضائه، وتحقيق الهدف أي رسم الأهداف العامة وتعبئة الموارد من أجل تحقيقها، والتكامل أي تدعيم الروابط الاجتماعية بين الأعضاء، والمحافظة على هوية النسق وحدوده. ويمكن أن يندرج تحت هذه الوظائف العامة وظائف فرعية أخرى.

٣ - تختلف الأنساق الاجتماعية فيما بينها وفقا لمجموعة من المعايير، فمن حيث الحجم هناك الأنساق الكبيرة والصغيرة، ومن حيث كثافة الاتصال

بالبيئة المحيطة يمكن التمييز بين الأنساق المفتوحة والأنساق المغلقة، ومن حيث درجة مقاومة الأنساق لبيئتها يمكن التمييز بين الأنساق المرنة والأنساق المتصلبة.

٤ – تتحدد علاقة النسق ببيئته من خلال نظام للمدخلات In -puts والمخرجات Out- puts. تشير المدخلات إلى كل المؤثرات الخارجية على النسق، أما المخرجات فإنها تشير إلى كل الاستجابات التي يتفاعل بها النسق مع المؤثرات الخارجية. وتتحدد استجابة النسق أو مرجعه Feedback في ضوء القواعد التي يتعامل بها مع المؤثرات الخارجية، وهي ما يطلق عليها منظرو النسق قواعد التحويل Rules of Transformation أي مجموعة من القواعد التي تحكم فعل النسق إزاء ما يستقبله من مؤثرات. وتتفاعل الأنساق في ضوء قواعد اجتماعية عامة، ولكن الأنساق تختلف في قدرتها على تطوير قواعد جديدة وفقًا لاختلاف درجة مرونتها. ويطلق منظرو النسق على عملية تخليق القواعد الجديدة داخل النسق «التخليق المرفولوجي» Morphogensis.

٥ – ويعيش النسق في حالة توازن Equilibrium ومن ثم فإن التغير فيه يحدث بشكل تدريجي. وغالبا ما يحدث التغير من خلال الاستجابة التلاؤمية للتغيرات الخارجية التي تنحصر في انتشار المعرفة العلمية والتكنولوجية. وتحدث التغيرات الخارجية توترات في داخل النسق قد تهز النسق وتؤرقه إلى حين، ولكنه يتلائم معها ويغير من طريقة أدائه ووظائفه لكي يتكيف مع التغيرات الجديدة، وإذا فشل النسق في ذلك فإنه يصبح نسقًا منعزلًا بل إنه قد ينفى. وتختلف الأنساق في قدرتها التكيفية مع التغيرات الخارجية.

والأسرة وفقا لهذا المدخل هي نسق يتكون من وحدات متفاعلة ينتمي إلى بيئة أوسع تندرج في مستوياتها، فتبدأ بالدوائر القرابية وتتسع

إلى الدوائر المهنية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع. ويختلف الباحثون في تحديد الوحدة الأساسية لنسق الأسرة. وينحصر الخلاف في اتجاهين: الأول يعتبر أن كل عضو في الأسرة هو وحدة التحليل النسقي، مع الأخذ في الاعتبار التغاير المستمر في هذه العضوية بسبب خروج بعض الأعضاء (بالزواج أو الهجرة أو السفر أو الطلاق) وانضمام أعضاء جدد (بالولادة أو الزيارة).

أما الاتجاه الثاني فيميل إلى تحديد إستاتيكي لنسق الأسرة، فيعتبر أن نسق الأسرة يتكون من مجموعة من الأدوار المحددة معياريا مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التداخل أو التبادل بين الأدوار. ويختلف تحديد الأدوار باختلاف نقطة التركيز في الدراسة (فإذا كنا ندرس الزواج يمكن الحديث عن دور الزوج والزوجة والأولاد، وإذا كنا ندرس التنشئة الاجتماعية يمكن الحديث عن دور القائد والتابع، وفي علاقات الأجيال يمكن الإشارة إلى دور الجد ودور الأب والأم وأدوار الأحفاد). وهكذا تتعدد الأدوار المعيارية ولكنها واحدة في معظم الأسر. ويؤدي نسق الأسرة وظائف لأعضائه من ناحية ولبيئته من ناحية أخرى. فهو يسهم في تنشئة أعضائه وتقديم الحماية والعاطفة لهم، أما من حيث بيئته فإنه يدعم في أفراده قيم الالتزام، ومن ثم فإن الأسرة تصبح المعمل الرئيسي لإنتاج قوة العمل الملتزمة.

ولقد ركزت بحوث الأسرة المنطلقة من الاتجاه النسقي على دراسة علاقة نسق الأسرة ببيئته، فالأسرة تسعى دائما إلى أن تقيم حدودا مع بيئتها المحيطة، وهي العملية التي يطلق عليها منظرو النسق «مراقبة الحدود» Bounding. وتشير هذه العملية إلى محاولة تصنيف المؤثرات القادمة لها من الخارج إلى مؤثرات تتفق وأهدافها وأخرى لا تتفق مع أهدافها بحيث

تستبعد الأولى وتستدمج الثانية. وتتأسس لنسق الأسرة بهذه العملية حدودًا. غير أن الباحثين يختلفون حول درجة اتساع هذه الحدود، فالبعض يقصرها على المستوى القرابي المتصل بوحدة المعيشة، ويوسعها البعض لتشمل دائرة الأصدقاء. أما بيئة نسق الأسرة فهي الأنساق الأخرى التي يتفاعل معها. ويختلف الباحثون حول درجة اتساع هذه البيئة أو تضييقها، فبعضهم يضيق من نطاق هذه البيئة لتشمل فقط عمل الزوج أو الزوجين ومدارس الأولاد والعالم الاقتصادي والسياسي الذي تتصل به الأسرة. وهذا هو طابع التحليل المتأثر بالتراث الوظيفي. ولكن البعض الآخر ممن ينتمون إلى اتجاه غير وظيفي يميلون إلى تحليل وحدة المعيشة كوحدة منتجة ومستهلكة في ضوء علاقتها بالأنساق الكبرى كنظام الإنتاج، والنظام الطبقي، بل والرأسمالية العالمية.

ولاشك أن نسق الأسرة يخضع مثله مثل أنساق المجتمع للتغير. ولقد ظهر الاهتمام بدراسة تغير نسق الأسرة منذ البدايات الأولى لدراسات الأسرة كما أوضحنا من قبل. بل كانت معظم الإرهاصات الأولى في دراسة الأسرة متجهة نحو دراسة تغير بناء الأسرة ووظائفها. ولقد استمر هذا الاهتمام في نظرية النسق، فنسق الأسرة يستجيب استجابة تلاؤمية لما يحدث حوله من تغير في مجال التحضر والتصنيع والتقدم التكنولوجي بعامة. وتسير الدراسات النسقية هنا في اتجاهين: يميل الاتجاه الأول نحو إبراز القدرة التكيفية للأسرة إزاء ما يحيط بها من تغيرات. ولقد تجلت هذه القدرة التكيفية في تحول نسق الأسرة من النسق الممتد إلى النسق النووي، مع ما صاحب ذلك من نمو العلاقات الفردية وتقلص سلطة الآباء وبروز العلاقات الزواجية في مقابل العلاقات القرابية. كما تجلت هذه القدرة التكيفية في تغير وظائف الأسرة.

أما الاتجاه الثاني فإنه يهتم بما يمكن أن تتعرض له الأسرة من ضغوط التغير الذي يحول معظم العلاقات إلى علاقات نقدية رأسمالية. ويشكل الاتجاهان السابقان وجهتي نظر متعارضتين في دراسة التحولات في الأسرة في العالم الثالث.

وفي ضوء هذا الإطار العام لدراسة الأسرة كنسق، يظهر الاهتمام بموضوعات أخرى عديدة نشير إلى بعضها هنا:

أ – دراسة عملية تكوين الأسرة كنسق، وهي عملية تتضمن عمليات فرعية عديدة مثل الاختيار للزواج، والتكيف الزواجي، وعلاقات القرابة والجيرة.

ب – التفاعل داخل نسق الأسرة، من حيث مواقف التفاعل ونمط الاتصال والضبط داخل الأسرة.

جـ – علاقة نسق الأسرة بالبيئة المحيطة من حيث علاقات التكامل والصراع والتكيف.

(٢) نظرية التبادل

تأصلت نظرية التفاعل التبادلي في علم الاجتماع في ستينيات القرن العشرين من خلال أعمال جورج هومانز Homans وبيتر بلاو Blau، اللذين اهتما بدراسة الجماعات الصغيرة، ثم تطورت النظرية في السبعينيات من خلال كثير من الأعمال التي استفادت من فرضيات كليهما. ولقد انطلق كل منهما من مسلمات مختلفة، ولكنهما انتهيا إلى طريق واحد، فقد كان هومانز عالمًا نفسيا سلوكيا يؤمن بأن السلوك البشري تحدده الحاجة والإثابة والتدعيم، أما بيتر بلاو فقد كان أقرب إلى النظرة التفاعلية الرمزية التي تؤمن بأن التبادل عملية خلاقة بين فاعلين ذوي قيم ومعايير وليس بين مجرد أفراد ذوي غرائز. وبالرغم من هذا الخلاف إلا أنهما يتفقان على

أن التفاعل – سواء كان تفاعلًا ضيقًا بين أفراد أو واسعًا بين مؤسسات – يقوم دائمًا على تبادل لشيء بشيء آخر.

وتقوم نظرية التبادل على مجموعة من القضايا النظرية نوجزها فيما يلي:

١ – يتطلع البشر في سلوكهم إلى تجنب السلوك المكلف وإلى التعظيم الدائم للفائدة، وهم يميلون إلى تطبيق هذا المبدأ في علاقاتهم الاجتماعية. وطالما أن أية علاقة لا تخلو من تكلفة، فإن السعي إلى تعظيم الفائدة يتضمن قدرًا من التكلفة. ولذلك فإن السلوك يتأسس وفقًا لحسابات بين العائد والتكلفة لاختيار أفضل البدائل، وتتأسس هذه الحسابات بدورها على نمط إدراك الفاعل لطبيعة التكلفة والعائد.

٢ – السلوك البشري هو إذن محصلة لعمليات المقارنة والموازنة بين البدائل المختلفة وفقًا لمبدأ التكلفة والعائد، وهي عمليات تنتهي دائما إلى اختيار. ولذلك فإن الحياة الاجتماعية تُفهم على أنها سلسلة من الاختيارات. وطالما أن هذه الاختيارات تُبنى على أساس حساب التكلفة والعائد فإن التفاعل بين الناس يتحول إلى ضرب من التبادل. وتكون هذه التبادلات واضحة وصريحة في نوعية من العلاقات وغامضة وأقل صراحة في نوعية أخرى منها (كما يظهر في العلاقات التجارية في مقابل علاقات الصداقة).

٣ – ولا يعني قيام التبادل على التكلفة والعائد أنه تبادل مادي بحت، فقد ترتبط التكلفة والعائد بمصادر معنوية بحتة كالبحث عن القبول الاجتماعي، والاستقلال، والأمن، والمساواة، والمثل العليا، وتجنب الغموض في التفاعل. وإذا ما ارتبط التفاعل بهذه المصادر فإن المصادر المادية تتحول إلى مصادر ثانوية، فالفرد قد يميل إلى اختيار العلاقات التي تحقق له القبول الاجتماعي والاستقلال والأمن، كما قد يسعى إلى المثل العليا، وإلى الدخول في علاقات واضحة لا تشوبها شائبة غموض،

كما قد يميل إلى التعامل مع الأفراد الذين يتفقون معه في القيم والأفكار والاتجاهات، كما أنه قد يختار العلاقات التي تحقق له أعلى درجة من النفع المادي وأقل درجة من الخسارة المادية.

٤ – ويتم التبادل في ضوء قيم المجتمع ومعاييره بحيث ينتج عنه ما يطلق عليه منظرو التبادل «التبادلية المعممة» Generalized reciprocity أو ما أسماه ليفي شتراوس «التبادلية ذات المعنى الواحد» Univocal reci وتعني أن الفرد يأمل في أن يرد إلى الآخرين ما أخذه منهم، أو procity التي تعني أن الناس أميل إلى تقديم المساعدة إلى الآخرين متوقعين أنهم سوف يحصلون على مثلها عندما يحتاجونها. ويعني ذلك بلغة أخرى أن السلوك التبادلي يتأسس على معايير عامة مقبولة لدى الجميع ولا يخضع فقط لمجرد الحسابات العقلانية.

٥ – وتقوم نظرية التبادل على رؤية معرفية أوسع تنظر إلى السلوك البشري على أنه يقوم على العقلانية، بالرغم من أنه قد يُبنى على معلومات ناقصة وعلي تنبؤ خاطئ بالمستقبل. ويقوم التفاعل بين الجماعات والمؤسسات أو حتى الأم على الأسس نفسها التي يقوم عليها بين الأفراد.

وتفهم الأسرة في ضوء نظرية التبادل على أنها مجموعة من الفاعلين يعيشون حياة مشتركة لأنها تحقق لهم أعلى درجة من الفائدة وأقل درجة من الخسارة، وتنهض التبادلية في الأسرة على جوانب معنوية أكثر منها جوانب مادية، كما أنها تخضع لمبادئ التبادلية المعممة، فبالرغم من أن الأطراف المختلفة في الأسرة تدرك المنفعة وتسعى إليها إلا أن كل منهم يدرك أهمية وجود الآخر ويتصرف تجاهه في ضوء المعايير العامة. ويفهم التفاعل في الأسرة وفقًا لهذا المنظور على أنه تفاعل لايخلو من تبادل للمنافع، وحساب للتكلفة والعائد، ومقارنة بين البدائل المتاحة التي تدفع كل طرف في التفاعل إلى اختيار نمط السلوك الذي يسير فيه.

ولقد ركزت دراسات الأسرة النابعة من المنظور التبادلي، في البداية، على دراسة المصادر (أو الموارد) التي يستخدمها أطراف التفاعل في الأسرة في عملية حساب التكلفة والعائد، فلهذه الموارد قيمة تبادلية يمكن أن توجه مجرى التفاعل في الأسرة. وتفرق البحوث بين المصادر (الموارد) الخارجية (الذرائعية) مثل الحالة الاقتصادية أو المهنية أو المكانة الاجتماعية للزوج والزوجة، وبين المصادر غير الاقتصادية المرتبطة بالحب والعاطفة والجاذبية وأداء الأدوار المتوقعة. ولقد اتضح من أحد البحوث المبكرة في هذا السياق أن المصادر غير الاقتصادية، أي تلك المتصلة بالجانب التعبيري أكثر من اتصالها بالجانب الذرائعي أو الأدائي، تؤثر في التفاعل داخل الأسرة. فهذه المصادر غير الاقتصادية لها قيمة تبادلية، ومن ثم فإنها تؤثر على بناء القوة ونمط اتخاذ القرار داخل الأسرة مثلها مثل المصادر الخارجية (الذرائعية). ولقد تفرع الاهتمام بدراسة القيمة التبادلية للمصادر التفاعلية في الأسرة إلى دراسة موضوعات عدة نشير إلى اثنين منها:

١ - دراسة مستويات التبادل داخل الأسرة، حيث يميز الباحثون في الأسرة بين مستويين للتبادل: الأول هو التبادل بين الزوجين وهو تبادل يدرس في الغالب على أنه يتوازى مع نمط التبادل بين الأصدقاء. وهو نمط للتبادل يختلف عن التبادل المادي البحت في أنه لا يهتم بالمساومة، ولا يقابل كل إثابة بمثلها أو كل عقاب بمثله، فالإثابة تمنح من أجل تدعيم العلاقة وليس من أجل أي شيء آخر. هنا يتحول التبادل إلى إشباع في حد ذاته، حيث تمنح الصداقة، وكذلك الزواج، شعورًا بالسعادة والأمن.

أما المستوى الثاني: فهو التبادل بين الآباء والأبناء، وهو مستوى من التبادل يختلف عن نمط الصداقة لأنه يقوم على عدم التكافؤ حيث يعطي الآباء أكثر في مقابل ما يأخذونه من أبنائهم. ويخضع هذا النمط لمعايير

التبادل المجتمعية أكثر من خضوعه لحساب المكسب والخسارة. إذ إن المجتمع يتوقع من الآباء حماية أطفالهم وتوفير أشكال الرعاية لهم (التعليم والصحة والتأمين.... إلخ) دون انتظار لعائد. ولكن الحال ليس كذلك في كل المجتمعات الأمر الذي يدعونا إلى فهم هذه العلاقة في سياقات مختلفة. فالأطفال يشكلون قوة منتجة في بعض المجتمعات، وفي مجتمعات أخرى يقوم الأطفال بأداء شعائر طقوسية لآبائهم وأجدادهم، كما أن الأطفال في كثير من المجتمعات يقومون برعاية آبائهم في هرمهم. وفي كل هذه الحالات نجد أن العلاقة تبادلية بشكل ما. ولكن التطور في المجتمع المعاصر يتجه نحو تخفيف هذه الأعباء أو بعضها، ومن ثم تصبح عملية تربية الأطفال من واجبات الآباء، بل إنها تصبح قيمة في حد ذاتها، حيث يحصل الآباء منها على إثابة حقيقية (التدعيم النفسي والاجتماعي).

٢ - ومن أهم الموضوعات التي تطبق عليها نظرية التبادل موضوع خروج المرأة إلى العمل وما يترتب عليه من حساب للتكلفة والعائد، فالمحقق أن عمل المرأة يأتي للأسرة بعائد مادي، ولكنه يترتب عليه تكلفة تدفعها الأسرة نفسها. فهو يؤثر على الزوجة نفسها كأم، كما يؤثر على الزوج الذي يُضطر تحت ضغط عمل زوجته إلى القيام ببعض مهامها المنزلية، ويؤثر على حجم الوقت الذي تخصصه الزوجة لتربية الأطفال، كما أنه يؤثر على صورة المرأة عند أصدقائها وأقاربها. وتكشف الدراسات التبادلية حول هذا الموضوع عن أن التكلفة والعائد في عمل المرأة يتحددان في ضوء مجموعة من المتغيرات هي: (١) حجم الأسرة: فالمرأة غير المتزوجة تجني أكبر عائد من عملها خارج المنزل، وأقل منها بقليل المرأة غير المنجبة للأطفال. (٢) عدد الأطفال: فالمرأة ذات العدد القليل من الأطفال تجني عائدًا أفضل من المرأة ذات العدد الكبير من الأطفال. (٣) سن الأطفال:

فالمرأة التي تجاوز سن أطفالها مرحلة أكبر تجني عائدًا أفضل من نظيرتها التي ما يزال أطفالها صغار السن. (٤) تعليم المرأة ودرجة تدريبها: فالمرأة التي قضت فترة أطول في التعليم والتدريب تجني عائدًا أكبر من نظيرتها التي لم تقض سوى فترة قصيرة، وذلك مع تساوي الظروف هنا وهناك. هذا فضلًا عن متغيرات أخرى أقل أهمية مثل عمل الزوج ومستوى دخله والنمط الأيديولوجي المتحكم في علاقات الأسرة.

وفي ضوء هذا الإطار العام لدراسة التفاعل التبادلي داخل الأسرة من حيث محدداته ونتائجه يظهر اهتمام بموضوعات عديدة نذكر بعضها:

أ - طبيعة التبادل بين الزوجين اللذين ينتميان إلى مجموعات طبقية أو عرقية مختلفة.

ب - العلاقة بين طبيعة التبادل وسن كل من الزوج والزوجة، أو التبادل في وجود اللاتكافؤ العمري بين الزوجين.

جـ - طبيعة التبادل الأسري في أنماط ثقافية مختلفة (الثقافات التقليدية والثقافات الحديثة)، أو في أنماط زواجية مختلفة (نمط الزوج الآحادي ونمط الزواج التعددي).

د - علاقة نمط التبادل العقلاني بتضامن الأسرة أو تحللها وتفككها.

هـ - طبيعة التبادل بين الأجيال المختلفة في الأسر الممتدة.

و - دراسة القيمة التبادلية للهدايا والهبات والمهور.

(٣) نظرية التفاعل الرمزي

تأسس هذا المدخل على رؤية التفاعل التي طورها توماس كولي وجورج هربرت ميد، تلك الرؤية التي طبقت - جزئيًا - على دراسات الأسرة من خلال بعض أعمال مدرسة شيكاغو خاصة أعمال بيرجس. ويوسم هذا المدخل - في الغالب - بأنه مدخل تفاعلي رمزي، ولكن البعض يميل

أحيانا إلى استخدام نظرية الأدوار Role Theory للإشارة إليه، ذلك أن مفهوم الدور يُعد مفهوما محوريا في هذا المدخل. ويقوم هذا المدخل على عدد من القضايا المحورية نوجزها فيما يلي:

١ – كما يعيش البشر في بيئة فيزيقية، فإنهم يعيشون في بيئة رمزية أيضًا. وهم إذ يعيشون في هذه البيئة يستوعبون جانبًا من رموزها. وتتكون الرموز من تجريدات عقلية تعبر عنها أفكار أو كلمات ذات معنى. وعندما يتعلم البشر الرموز، فإنهم يتعلمون أيضًا كيف يميزون بينها، ويتم ذلك من خلال استيعابهم للأحكام القيمية التي تنتقل إليهم – مثلها مثل الرموز – ممن يتفاعلون معهم. بل إن الاتصال الرمزي هو الذي ينقل إليهم هذا التمييز القيمي أصلًا.

٢ – يتحدد سلوك البشر من خلال عالمهم الرمزي، أي من خلال ما تعلموه من رموز، وما يحيط بهذه الرموز من معتقدات وقيم. وإذا كانت الرموز والمعتقدات والقيم هي في أساسها أبنية عقلية، فإن سلوك البشر يفهم في ضوء متغيرات عقلية وليس في ضوء متغيرات بيولوجية ودافعية على ما تذهب إليه الاتجاهات السلوكية.

٣ – يحتل مفهوم الذات self مكانًا جوهريا في التفاعل، فالبشر يميلون في سلوكهم إلى أن يطوروا تصورات عن ذواتهم، فالعالم الرمزي يساعد الأفراد على التمييز بين ما يخصهم وما يخص الآخرين. وللذات البشرية مستويات يبدأ أولها بالمستوى الفيزيقي (الجسم البشري)، ثم المستوى النفسي، ثم المستوى الاجتماعي الذي يتمحور حول الدور الذي يلعبه الفرد في مجتمعه أو حول مجموعة الأدوار التي يلعبها. وتعمل الذات بهذه الطريقة كحلقة وصل بين الإنسان وعالمه.

٤ – التفاعل هو محور العلاقات الاجتماعية. ويقوم التفاعل على الفهم العقلي للرموز والأحكام القيمية. والتفاعل هو الذي يمكن الإنسان من

التواصل مع الآخرين، وأن يقيم - بالتالي - علاقات اجتماعية ونظما اجتماعية ومجتمعا. والتفاعل في جوهره هو تفاعل رمزي، فلا يستطيع الإنسان أن يتواصل مع الآخرين إلا عبر الرموز التي يتعلمها والتي يحرص المجتمع على نقلها إليه عبر سلسلة متواصلة من عمليات نقل الثقافة. وتكون النتيجة المنطقية لعمليات نقل الثقافة هذه أن يجد الفرد نفسه خاضعًا لبيئة رمزية ذات معان وقيم يحملها في داخله، ومن ثم فإن المجتمع يصبح أسبق من الفرد، فالفرد يكتسب رموزه وقيمه ومن خلاله تتشكل ذاته الفاعلة.

٥ - وبالرغم من خضوع الأفراد للمجتمع ورموزه، إلا أنه (المجتمع) يوجد في داخلهم، فالمعاني والرموز تستدمج في ذوات الأفراد وتصبح جزءًا لا يتجزأ من تكوينهم الداخلي. ولذلك فإن فهما للبنية الخارجية للمجتمع لا يتأتى إلا من خلال التعمق في ذوات الأفراد واكتشاف ما تشكل في داخلهم من تصوراتهم عن ذواتهم وعن الآخرين. وتظهر هنا إمكانية لاختلاف هذه التصورات باختلاف العالم الرمزي والثقافي للأفراد.

وتُفهم الأسرة - في ضوء هذا المدخل - على أنها وحدة من الفاعلين الذين يعيشون في بيئة رمزية خاصة هي الأسرة، وفي بيئة أخرى عامة هي المجتمع المحيط بهم. وفي ضوء هذا الفهم فإن الأسرة وما بها من عمليات كالزواج والتنشئة الاجتماعية وغيرهما لا تُدرس إلا في ضوء المحددات الداخلية لسلوك الأعضاء فيها، وتأويلهم الخاص ورؤيتهم الخاصة وليس في ضوء أطر مفروضة من الخارج. وفي ضوء هذا الفهم فإن أدوار أعضاء الأسرة تفهم بشكل يختلف عن الفهم النسقي أو النظامي الذي يرسم حدود الدور في إطار التوقعات النظامية للأدوار أي في ضوء معاني واحدة خارجة عن ذات ممارس الدور. إن التفاعلية الرمزية تدرس الأدوار في نطاق عملية التفاعل وهي نفسها التوقعات المتبادلة. إن الأدوار

هنا تدرس على أنها أدوار خلاقة وديناميةً، تنتج دائما معايير جديدة وقيما جديدة. وتحظى الأدوار في الأسرة - وفقا لهذا المنظور - بمساحة كبيرة من دراسات التفاعلية الرمزية، بل إنها تكاد تكون القاسم المشترك في معظم دراسات الأسرة المنطلقة من هذا المدخل، فالدور الرمزي هو محور الاهتمام في هذا المدخل فإن مفهوم الدور سوف يطل برأسه في أي دراسة تفاعلية رمزية. ونشير فيما يلي إلى اثنين من المجالات التي تستقطب معظم الدراسات التفاعلية أو الرمزية:

١ - يفترض التفاعليون الرمزيون أن العالم الرمزي والثقافي يختلف باختلاف البيئة اللغوية أو العرقية أو حتى الطبقية للأفراد. وفي ضوء هذه الفرضية يهتم دارسو الأسرة بطبيعة الاختلاف بين العالم الرمزي للزوج والزوجة، وتأثير هذا الاختلاف على تحديد توقعات أدوارهما وعلى مجريات التفاعل بينهما. ولقد أكدت الدراسات في هذا الصدد أنه كلما كان العالم الرمزي مختلفا ومتباينًا (كما يحدث في الزيجات بين أفراد ينتمون إلى بيئات لغوية وثقافية مختلفة) كلما تبلورت توقعات الأدوار بينهما بشكل ضعيف وبطيء، وكلما شهد التفاعل بينهما ضروبا من التوتر والصراع. ويحدث العكس في حالة اشتراك الطرفين في عالم رمزي واحد. وينسحب التعميم نفسه على التفاعل بين الآباء والأبناء. فالبرغم من أن هذا التفاعل يوجه من خلال الآباء الذين يعتبرون مسئولين عن تنشئة أبنائهم، إلا أن اختلاف الظروف الاجتماعية التي أثرت على كل من الآباء والأبناء واختلاف المؤثرات الخارجية التي يتعرض لها كل منهما تفتح الطريق لإمكانية اختلاف العالم الرمزي لكل من الجيلين. ومن هذا المنطلق يفهم المدخل التفاعلي الرمزي أشكال التوتر والصراع بين الأجيال المختلفة في الأسرة أو في النطاق القرابي. فبالرغم من أن الأسرة في المدخل التفاعلي

الرمزي تفهم كوحدة متكاملة من الفاعلين، إلا أنها تفترض أن التفاعل بين هؤلاء يتحدد من خلال ما يحملونه في عقولهم ووعيهم من معان تتصل بالعالم الرمزي المحيط. ولا يعني هذا بحال أن التفاعل في الأسرة يتحدد في ضوء عوامل خارجية، ولكنه يعني أن التفاعل في الأسرة يعكس البيئة الرمزية والثقافية التي يستوعبها أفراد الأسرة في ذواتهم، بل إن الأسرة نفسها تلعب دورًا محوريًا في نقل البيئة الرمزية إلى أفرادها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

٢ – فالأسرة تلعب الدور الأساسي في تشكيل ذوات أطفالها، ولا يولد الأفراد بذواتهم كاملة. إنهم يولودون فحسب بذلك الجزء البيولوجي من الذات والذي تساهم الأسرة أيضا في تنميته من خلال التغذية والحماية والرعاية الصحية. أما المستويان الآخران للذات (النفسي المرتبط بنمط الشخصية والاجتماعي المرتبط بالأدوار وبعلاقة الذات بمجتمعها) فإنهما يتشكلان في الأسرة، فالتفاعل الاجتماعي في الأسرة يمكن الرضيع من أن يطور ذاتا خاصة. وتكتسب الذات خصائصها بالتدريج وتطور لنفسها استقلالا بالتدريج أيضًا. وينبع الاختلاف بين الذوات – في جانب منه – من الاختلاف في نمط التفاعل الرمزي داخل الأسرة. فالآباء يختلفون في نمط استجاباتهم للتفاعل مع الأطفال، كما أنهم يختلفون في مستوى التدعيم الذي يقدمونه للأطفال. وكلما كان التفاعل من جانب الآباء أكثر إيجابية، وكلما كانت استجاباتهم أكثر تدعيما كلما أنتجت الأسرة ذواتا أكثر ألفة بعالم الرموز في الأسرة والمجتمع، وأقدر على التوافق مع المجتمع والعكس بالعكس. ويمكن أن تولد هذه العملية أشكالًا من التوتر والصراع بين الذات والعالم، تزداد كلما احتكت الذات بعوامل رمزية خارج الأسرة. ولكن النمط العام هو أن تتوافق الذات مع العالم لا أن تتصارع فيه (وتلعب

الأسرة الدور الأساسي في خلق هذا التوافق)، فكل ذات تجد لنفسها مأوى في العالم المحيط بها. وتكون الأسرة هي أول العوالم التي تأنس لها الذات وتأوي إليها، فهي التي شكلتها وطبعتها بطابعها في الأساس.

وفي إطار دراسة عمليات التفاعل بين الأدوار في الأسرة، وكيفية تشكل هذه الأدوار من خلال التنشئة الاجتماعية يهتم المدخل التفاعلي الرمزي بمجموعة أخرى من الموضوعات نختم هذا القسم بالإشارة إلى بعض منها:

أ – التنافس الشخصي بين أعضاء الأسرة، وعلاقة هذا التنافس بالتمكن من العالم الرمزي، والقدرة على أداء أدوار مختلفة، ومستوى المهارات، وتصور الأفراد عن ذواتهم.

ب – مواقف التفاعل في الأسرة، من حيث المؤثرات التي تؤثر عليها، وعلاقة ذلك بفهم الأطراف المختلفة للموقف، والنتائج المترتبة.

جـ – مستوى الإشباع في الأسرة أو ما يطلق عليه أحيانا نوعية الحياة الزوجية.

د – تبادل الأدوار، وتأثير ذلك على نمط التفاعل، وما يترتب على أداء مختلف الأدوار من ضغوط وتوترات.

(٤) نظرية الارتقاء النفسي الاجتماعي

يقع هذا المدخل على الحدود بين علم الاجتماع وعلم النفس، فهو يعتمد في صياغاته على مفهومات مستعارة من علم الاجتماع مثل دور الحياة الأسرية، ومفهوم الدور، ومفهوم المستلزمات الوظيفية، ويعتمد من ناحية أخرى على مفهومات مستعارة من علم النفس مثل الارتقاء (النمو – أو التطور) Development، والحاجات الارتقائية. ويحاول هذا المدخل أن يفسر الأسرة من خلال تداخل متغيرات نظامية وتفاعلية وشخصية

فردية، محاولًا أن يفسر التغير في أنماط التفاعل في الأسرة عبر الوقت أو عبر دورة حياتها، ولذلك فإنه يوسم بأنه مدخل ارتقائي أو تطوري.

وينهض هذا الاتجاه على مجموعة من القضايا النظرية يمكن إيجازها فيما يلي:

١ - يمر الأفراد عبر حياتهم بتطور ارتقائي يمكن أن يقسم إلى مراحل تتميز كل منها بسمات معينة، تسلم كل واحدة منها جيلا متميزا. وبناء عليه يمكن التمييز في حياة الفرد بين مرحلة الطفولة، والبلوغ، والمراهقة، والشباب، ثم الكهولة.

٢ - تتغير أدوار الفرد وكذلك وضعه الاجتماعي عبر المراحل التي يمر بها في حياته، كما تتغير دوائر العلاقات الاجتماعية التي يدخل فيها من حيث الكثافة أو الاتساع، وبناء عليه تختلف الأعباء Tasks الملقاة على عاتق الفرد أو التي عليه أن ينجزها من مرحلة إلى أخرى. فهي تكاد تكون ضئيلة في مرحلة الطفولة، ولكنها تزداد وتتسع كلما تعددت أدوار الفرد عبر حياته، وقد تعود سيرتها الأولى إلى الانخفاض في المراحل العمرية المتقدمة. وترتبط التغيرات التي تطرأ على حياة الفرد بنموه الفيزيقي من ناحية وبنمو أدواره ومعرفته والمهام التي عليه أن ينجزها من ناحية أخرى.

٣ - تخضع الأدوار والمهام التي يؤديها الفرد لمحددات اجتماعية وثقافية، ولكن برغم خضوع الأدوار التي يؤديها الفرد عبر فترات حياته لمحددات بيئية، إلا أن الفرد نفسه عنصر فاعل في هذه الأدوار، فهو قادر على تطوير خبرات جديدة. ويكمن الاختلاف بين فرد وآخر في حجم وكثافة ونطاق الأدوار التي يمكن أن يدخل فيها، وكذلك قدرته على إنجاز المهام الارتقائية التي تواجهه.

٤ - يمكن أن ينسحب النمط نفسه من التحليل على الأنساق الفرعية التي يكونها الإنسان، حيث تمر عبر حياته بمراحل تختلف فيها الأدوار

والمهام الارتقائية. وكما يقاس نجاح الفرد أو فشله بقدرته على إنجاز المهام الملقاة على عاتقه عبر حياته، يقاس نجاح النسق أو فشله في ضوء قدرته على أداء وظائفه بكفاءة. فالأنساق - مثلها مثل الأفراد - نظم دينامية لديها القدرة على توليد تصورات وأفكار جديدة وعلى أداء مهام ووظائف جديدة.

وتعرف الأسرة وفقًا لهذا المدخل على أنها نظام دينامي تتجدد فيه الأدوار وتتغير بتغير مراحل النمو التي يعيشها أفراد الأسرة من ناحية، وبالتغيرات في دورة حياة الأسرة من ناحية أخرى. وإذا كانت الأسرة هي المكان الذي ينتج فيه البشر. فإنها أيضًا أول مكان يتعلمون فيه أدوارهم، ومن أولها الأدوار الأسرية نفسها. وتتحول الأسرة بذلك إلى نظام دينامي يعمل باستمرار على «تكييف حياة الشخص للحياة المستمرة الدائمة للمجتمع المحلي». وهي إذ تؤدي هذه المهمة تمر هي نفسها بأطوار عدة تشهد تغيرات في بنية الأسرة وعلاقاتها وأجيالها. وفي ضوء هذا الفهم تظهر ثلاثة موضوعات على رأس قائمة الموضوعات التي تشغل التطوريين: التنشئة الاجتماعية، ودورة حياة الأسرة، والعلاقات بين الأجيال:

١ - تعد التنشئة الاجتماعية أساس النمو والارتقاء، فهي العملية التي يتعلم من خلالها الأفراد أدوارهم ومهامهم الاجتماعية، ومن بينها الأدوار الأسرية نفسها. ومن أهم القضايا الارتقائية المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية دراسة طبيعة العلاقة بين نمط التدعيم في الأسرة ونمط القوة والضبط فيها وبين الخصائص التي يكتسبها الأبناء والبنات عبر حياتهم. ولقد أكدت البحوث في هذا الصدد على وجود علاقة قوية بين التدعيم الأسري وبين ارتفاع درجة تأكيد الذات والقدرة على الإنجاز الدراسي والإبداع والتوافق الاجتماعي ونمو الإدراك. كما وجدت علاقات عكسية بين

التعسف في استخدام القوة وبين عدم التوافق والتخلف الدراسي وعدم التوافق الاجتماعي. ويدل ذلك على أن الأسرة تلعب دورًا هامًا في النمو الشخصي والاجتماعي لأعضائها، وأن الأسرة كلما كانت ناجحة في عملية التنشئة الاجتماعية كلما أصبح أعضاؤها قادرين على إنجاز المهام الارتقائية التي تواجههم.

٢ - وتؤهل الأسرة أعضاءها لشغل الأدوار الأسرية ذاتها. وعند هذه النقطة يبدأ الموضوع الأصلي الذي يشغل جل اهتمام علماء الاجتماع والإنثروبولوجيا من ذوي الميول الارتقائية، ونعني به دورة حياة الأسرة. ويهتم الباحثون هنا بتحديد مراحل دورة حياة الأسرة Family life cycle فهي عند بعضهم تبدأ مع بدء الحياة الزوجية وتنتهي بوفاة الزوجين أو أحدهما، وهي عند البعض الآخر تبدأ مع إنجاب أول طفل وتنتهي ببلوغ الزوجين مرحلة متقدمة من العمر مع اختلاف هنا وهناك في عدد المراحل. ومن الباحثين من يوسع دورة حياة الأسرة لتشمل المرحلة السابقة على الزواج والتي يتم فيها إعداد الذكور والإناث للأدوار الأسرية. ومهما كان عدد المراحل التي تمر بها دورة حياة الأسرة، فإن لكل منها أعباءها الخاصة وأدوارها الخاصة ومسئولياتها الخاصة. ففي بداية دورة حياة الأسرة ترتبط أدوار الزوجين بالتكيف مع الحياة الجديدة، ثم تظهر فيها بعد إنجاب الأطفال أعباء التنشئة، وهي أعباء تقل مع تقدم الأطفال في العمر. وفي نهاية دورة الحياة تتحول الأسرة إلى أسرة توجيه بالنسبة للأسر الزواجية التي يكونها الأبناء. ولاشك أن كل هذه الأعباء والأدوار المتغيرة تختلف باختلاف عدد من المتغيرات مثل الإقامة (الريف - الحضر - البادية)، والعمل (طبيعة الأنشطة الإنتاجية وغير الإنتاجية التي ينخرط فيها الزوجان، وحجم الأسرة، وطبيعة عمل المرأة والمستوى التعليمي

للزوجين). فقد أكدت النتائج البحثية على أن دورة حياة الأسرة العاملة في الزراعة تختلف عن دور حياة الأسرة التي يعمل فيها الزوجان في وظائف دخلها ثابت، كما أكدت على اختلاف دورة حياة الأسرة باختلاف المستوى التعليمي وحجم الأسرة.

٣ – ومن الموضوعات ذات الأهمية في هذا المدخل دراسة العلاقة بين الأجيال، حيث يمكن النظر إلى دورة حياة الأسرة من منظور جيلي يفرق في الأسرة النووية بين جيلين (جيل الآباء وجيل الأبناء)، وفي الأسرة الممتدة بين ثلاثة أجيال (الأجداد والآباء والأحفاد). ومن الموضوعات التي تلقى اهتماما بين الباحثين الارتقائيين طبيعة العلاقة بين الأجيال من حيث المحتوي الثقافي (الخبرات الثقافية والقيم وأنماط الشخصية) واختلاف ذلك عبر خطوط الذكور والإناث، ومن حيث نمط الضبط والسيطرة داخل الأسرة. وتؤكد البحوث هنا على أن التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الأكبر تترك أثرًا كبيرًا على العلاقات بين الأجيال، حيث تنمو الفردية في علاقات الأسرة، وتتحلل سلطة الكبار، ويصبح الجيل الأصغر أكثر حرية في اختياراته خاصة اختيار شريك الحياة.

وفي ضوء هذا الإطار العام يظهر اهتمام بموضوعات أخرى، أهمها:

أ – دراسة طبيعة العلاقة بين أسرة التوجيه والأسرة الزواجية.

ب – الفرق بين أدوار الذكور وأدوار الإناث عبر دورة الحياة.

جـ – سلطة المرأة ونطاق مشاركتها في الأسرة عبر دورة الحياة.

د – طبيعة العلاقة بين الأجيال في الأسر النووية والأسر الممتدة.

هـ – فقدان الأسرة لسيطرتها على نمط الشخصية والقيم لأعضاء الأسرة في ضوء التغيرات السريعة المحيطة.

(٥) نظرية القوة وصناعة القرار

يستمد هذا المدخل أصوله من تراث علم الاجتماع السياسي وتراث دراسة التنظيمات، وبصفة خاصة الاتجاه السلوكي الذي ينظر إلى علاقات القوة على أنها علاقات تضرب بجذورها في أي مستوى للعلاقات الاجتماعية، والذي ينظر إلى عملية صناعة القرار على أنها أهم المؤشرات الدالة على القوة الكاشفة لها. وتعني القوة Power في مفهومها العام «القدرة على التأثير والسيطرة على مستوى التعامل بين الأفراد... أو هي القدرة على السيطرة على سلوك الغير وتغييره... أو هي القدرة على تحقيق الإرادة الشخصية حتى بالرغم من معارضتها» أما مفهوم صناعة القرار Decision Making فيشير إلى العملية التي تنتهي بتبني موقف معين بشأن قضية بعينها. وجوهر عملية صناعة القرار هو التفاعل الذي تتبدي فيه درجة القوة التي يتمتع بها كل طرف، كما يكشف عن الأسس التي تقوم عليها القوة.

وينهض هذا المدخل على مجموعة من القضايا النظرية:

١ - إن القوة تنتشر في شبكة العلاقات الاجتماعية بمستوياتها المختلفة، بمعنى أن العلاقات الاجتماعية هي في جوهرها علاقات سيطرة وخضوع على اختلاف في طبيعة هذه السيطرة وذلك الخضوع، من حيث نطاقه ومداه والأسس التي يقوم عليها. وإذا كان البناء الاجتماعي يعبر عن شبكة العلاقات الثابتة والمنظمة، فإن بناء القوة يشير إلى علاقات القوة النظامية التي تكتسب قدرًا من الاستمرار والثبات.

٢ - يختلف الأفراد في درجة القوة التي يتمتعون بها باختلاف مصادرهم منها، (أو باختلاف مواردهم منها). ويشير مصدر القوة إلى الأساس الذي تُبنى عليه القوة، فالقوة قد تستمد من الصفات الشخصية للفرد أو من

خصائصه الاجتماعية أو من خصائصه الاقتصادية. ولذلك فإن مصادر القوة تنتشر على متصل يبدأ بالخصائص الشخصية وينتهي بالخصائص الاقتصادية والسياسية.

٣ – يختلف نمط القوة باختلاف النطاق الذي تمارس فيه، فنمط القوة المستخدم في المجال السياسي والاقتصادي يختلف عن نمط القوة في الأسرة. ويظهر هذا الاختلاف وفقا لمجموعة من المتغيرات، على رأسها طبيعة الأساليب المستخدمة في ممارسة القوة (السلطة والتأثير والإقناع) وحجم القوة المتداولة في العلاقات. ففي الأسرة والعلاقات الاجتماعية يكون التأثير والإقناع أكثر شيوعًا من الأساليب الرسمية المتصلة بالسلطة، كما يكون حجم القوة المتداول أقل.

٤ – تختلف القوة باختلاف درجة التأثير في المسائل Issues والقرارات Decisions المطروحة في علاقات القوة، فهذه المسائل والقرارات هي الكاشفة والمعبرة عن ممارسات القوة، كما أن حجم القوة ونطاقها والأساليب المستخدمة فيها تختلف باختلاف المسألة والقرار من حيث أهمية القضية المطروحة ووزنها النسبي في ضوء القضايا الأخرى.

٥ – للقوة آثار بعيدة المدي في النطاق الذي تمارس فيه وفي خارجه أيضًا، فالقرارات التي تصدر عن ممارسة القوة تؤثر في الأفراد والجماعات وتختلف درجة التأثير باختلاف القرار من حيث الأهمية وبنطاق تأثيره.

وتفهم الأسرة في ضوء هذه القضايا على أنها مؤسسة (أو نطاق) تمارس فيها القوة وفقا لما يتمتع به كل عضو فيها من موارد (أو مصادر) وهي بالتالي وحدة لإصدار القرارات التي يكون لها تأثير – يقل أو يكبر – على الأعضاء وعلى المجتمع المحيط. وهناك علاقة وثيقة بين ممارسة القوة وبين إصدار القرارات المتصلة بحياة الأسرة أو بأحد أعضائها، فالقرارات في

المواقف الأسرية هي التي تكشف عن درجة الاعتماد والإعالة أو درجة الاستقلال بالنسبة لأطراف التفاعل. ولذلك فإن الباحثين في الأسرة يميلون إلى الكشف عن بناء القوة في الأسرة من خلال «مقياس لحصر عدد القرارات التي يتخذها كل من الزوج والزوجة كل على حدة .. بحيث كلما زاد عدد القرارات التي اتخذت مستقلة كلما دل ذلك على قوة الشخص، (أو من خلال) تقسيم العمل بين الزوجين.. بأن يسأل الزوجان كل على حدة عن المهام التي يمارسها كل واحد منهما في الأسرة».

ولقد التقت دراسات القوة وصناعة القرار في البداية حول محاولة فهم طبيعة مصادر القوة التي يتمتع بها الزوج أو الزوجة. ومثلت دراسة بلد Blood وولف Wolf بعنوان «أزواج وزوجات» نقطة البداية لدراسة المصادر الاجتماعية والاقتصادية للزوج والزوجة وتأثيرها على المواقف التي تُتخذ فيها قرارات داخل الأسرة ومن ثم تأثيرها على قوة الزوج والزوجة. ولقد أكدت الدراسة أن « القوة في إصدار القرارات تنبع من المصادر (الموارد) التي يمتلكها الفرد في سعيه نحو سد حاجات شريك حياته وفي تعزيز قدرته على إصدار القرارات». وتتحدد هذه المصادر في ضوء مكانة الفرد والأدوار التي يقوم بها وإنجازاته العامة كعضويته في المنظمات الرسمية أو التطوعية. ولقد طورت دراسة بلد فرضية مؤداها أن ارتفاع مكانة الفرد وتعدد أدواره وإنجازاته يرتبط ارتباطا إيجابيا بقوته كما تتبدى في تأثيره على مجموعة المواقف التي تصادف الأسرة في حياتها الزوجية كاختيار العمل أو الذهاب إلى الطبيب في حالة المرض أو شراء بوليصة تأمين... إلخ. ولقد فتحت هذه الدراسة المجال أمام مزيد من الأحكام لدراسات بناء القوة في الأسرة. وأصبحت هذه الدراسة تهتم بدراسة بناء القوة وعمليات إصدار القرار على مستويات ثلاثة: الأسس

التي تنهض عليها القوة، القوة ذاتها كما تتبدى في عمليات صناعة القرار والمناقشة وحل النزاعات، النتائج المترتبة على القوة.

١ – فبالنسبة للأسس التي تقوم عليها القوة كشفت الدراسات عن مصادر جديدة مثل القوة الشرعية المستمدة من النمط الشرعي للحقوق والواجبات، والقوة المستمدة من الآخرين، والقوة المستمدة من الخبرة والمعرفة، والقوة المستمدة من تملك المعلومات، والقوة المرتبطة بقدرة الشخص على التحكم في الإثابات، والقوة القهرية المرتبطة بقدرة الفرد على تطبيق العقاب. وتستخدم هذه المصادر في التعرف على أسس القوة في بناء العلاقة الزوجية. ويظهر اهتمام هنا بقوة المرأة التي غالبا ما تستمد جانبا من قوتها من الرجل خاصة في المجتمعات التقليدية، كما تستمد جانبًا آخر من قوتها من الأنشطة الإنتاجية والمنزلية التي تقوم بها.

٢ – والمستوى الثاني هو مستوى التفاعل، وهو المستوى الكاشف عن إمكانية استخدام المصادر السابقة في التأثير على مجريات التفاعل في أمور عديدة تتراوح بين إصدار القرارات والمناقشات الأسرية وحل النزاعات وإدارة الأزمات التي تتعرض لها الأسرة. وتنحو الدراسات هنا إلى إبراز بعض العمليات المصاحبة لإصدار القرارات مثل تأكيد الذات as- control (محاولة طرف تغيير سلوك الآخرين) والضبط ser- tiveness (القدرة على تغيير سلوك الطرف الآخر بالفعل). كما تحاول بعض الدراسات أن تدرس عملية إصدار القرارات وما تظهره من اعتماد على الآخرين أو الاستقلال عنهم وذلك من خلال دراسة قدرة كل طرف على التحكم في المسائل الخاصة بنفسه وتلك الخاصة بالآخرين في الأسرة.

ويتجه نوع ثالث من الدراسات نحو إبراز ديناميات عملية حل المشاكل الخلافية في الأسرة أو إدارة أزماتها وما يصاحبها من قرارات،

فعملية إصدار القرار تبدأ دائما بمشكلة وقد تكون هذه المشكلة أزمة أسرية أو خلاف أسري. وتتحدد قدرة كل فرد في التأثير على مجريات الأمور في مسار الأزمة وفقا لمصادر قوته ووفقا لقدرته على استخدام هذه المصادر. ومن الدراسات ما يركز على ديناميات المناقشة داخل الأسرة على اعتبار أن الأسرة جماعة صغيرة تنطبق عليها مبادئ الاتصال نفسها في الجماعات الصغيرة.

٣ – ويرتبط المستوى الثالث من مستويات بناء القوة بدراسة نتائج القوة أو آثارها. وتتجه الدراسات هنا نحو تحليل القرارات نفسها التي تنتجها الأسرة والتعرف على الأطراف المختلفة لهذه القرارات سواء من حيث الفاعلية والتأثير أم من حيث النتيجة. وتتجه الدراسات نحو تحليل كمية القوة Amount of Power التي توجد لدى كل فرد والتي تتداول داخل الأسرة. وبالرغم من أن كمية القوة لدى كل طرف ترتبط بعملية التفاعل نفسها إلا أن لها علاقة وثيقة بنتائج القوة. فإحدى النتائج التي تترتب على ممارسة القوة أن يؤكد كل طرف كمية القوة التي لديه أو يكتشفها، ومن ثم يؤكد إمكانياته في استخدام القوة في المستقبل. كما تتجه الدراسات أيضًا نحو التعرف على شرعية القوة Legitamacy of Power. فإذا كانت ممارسة القوة في الأسرة تتم وفقا لأسس شرعية (أي وفقا لقواعد عامة) فإن أحد نتائجها هو تدعيم هذه الشرعية أو اختبارها على الأقل. ومن نتائج القوة أيضًا، إعادة توزيع الأدوار في الأسرة أو إعادة ترتيبها أو تدعيمها. ومنها اكتشاف درجة امتثال الأسرة لمعايير المجتمع.

وفي ضوء هذا الإطار يظهر اهتمام بموضوعات أخرى من بينها:

أ – نمط القوة في الأسرة الزواجية وأسرة التوجيه.

ب – العلاقة بين حجم القوة وبين الانتماء الطبقي والعائلي لكل من الزوج والزوجة.

جـ – القوة المتنامية للأبناء في الأسرة وعلاقة القوة بالنوع والسن.

د – العلاقة بين نمط وحجم القوة في الأسرة وبين نمط وحجم القوة في المجتمع المحلي.

الفصل السادس

علم الاجتماع ودراسة النظم السياسة

أولًا: تعريف النظام السياسي ومكوناته.
ثانيًا: أنماط النظم السياسية.
ثالثًا: ديناميات الممارسة السياسية.

الفصل السادس

علم الاجتماع ودراسة النظم السياسة

مقدمة

نحاول في هذا الفصل أن نقدم فكرة عامة عن النظام السياسي محاولين قدر الإمكان أن نركز على طبيعة العلاقة بين السياسة والمجتمع. فعلم الاجتماع عندما يتناول النظام السياسي فإنه لا يتناوله كنظام مستقل بذاته، أو كبناء مغلق وإنما ينظر إليه على أنه جزء من بناء المجتمع وأن شبكة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي لها قنوات واضحة تربطها بالمجتمع المحيط، وأن التفاعلات السياسية داخل النظام السياسي وكذلك الممارسات السياسية التي يفرزها تدخل في علاقة تأثير وتأثر مع البيئة الاجتماعية المحيطة بها. فالنظام السياسي من نتاج المجتمع وهدفه الأول هو تحقيق النظام العام فيه.

والموضوعات التي تتصل بدراسة النظام السياسي كثيرة ومتشعبة. ومن ثم فإننا سوف نحاول أن نركز على أهم هذه الموضوعات؛ فنبدأ بتعريف النظام السياسي ومكوناته الأساسية؛ ثم ننتقل إلى التعرف على أنواع النظم السياسية؛ وبعدها نلقي نظرة مفصلة على طبيعة العلاقة بين أجهزة النظام السياسي والمجتمع من خلال دراسة ديناميات الممارسات السياسية فنتعرف على مفهومات القوة والسلطة والقرار السياسي.

أولًا: تعريف النظام السياسي ومكوناته

النظام السياسي هو واحد من نظم المجتمع. فمثلما يحتاج المجتمع إلى التناسل والأمن في الأسرة، فإنه يحتاج إلى التنظيم ورسم الأهداف العامة وتعبئة الموارد وتحقيق النظام العام. ولذلك فإنه لابد وأن يوفر مجموعة من الأنشطة والعلاقات التي تقوم على هذه الحاجات. وهو عندما يفعل ذلك فإنه يوفر لنفسه نظامًا سياسيًا. وفي ضوء ذلك فإن النظام السياسي يشير إلى مجموعة العلاقات والأنشطة التي تتصل بالحفاظ على النظام العام. إنه يشير - بعبارة أخرى - إلى الأبنية الحكومية والرسمية مثل الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية والبيروقراطية والتي تتخذ فيها القرارات السياسية المتعلقة بالمجتمع وأفراده. ويتم تنظيم هذه الهيئات وفقًا للدستور - في المجتمعات ذات الأبنية الدستورية - أو وفقًا لتقاليد المجتمع وعرفه - في المجتمعات التي لم تشهد بعد نمو أطر دستورية. ويتسم النظام السياسي بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

(١) إن النظم السياسية ضرورة هامة في كل المجتمعات، فلا يمكن أن نقول إن هناك مجتمعات بها نظم سياسية وأخرى لا تعرف النظم السياسية. فكل مجتمع - صغر حجمه أم كبر - له نظام سياسي. وهنا يكون الفرق بين المجتمعات هو فرق في الدرجة وليس في النوع. فهناك نظم سياسية بسيطة وهناك نظم سياسية معقدة - وسوف يتضح لنا هذا عند مناقشة أنواع النظم السياسية.

(٢) النظم السياسية ليست كيانات مقطوعة الصلة بالواقع، بل هي وثيقة الصلة بالمجتمع. وتتحدد علاقة النظم السياسية بالمجتمع في ضوء مستويات عديدة. فالنظم السياسية تأخذ طابع المجتمع الذي توجد فيه؛ والنظم السياسية تؤدي وظائف لهذا المجتمع؛ ومنه تستمد الرجال العاملين بها؛ وفي

المجتمع تنفذ القرارات التي تصدر في داخل النظم السياسية. ولقد شبه أحد الباحثين العلاقات المتبادلة بين النظم السياسية والمجتمع بعلاقات المدخلات inputs والمخرجات outputs في نظم المعلومات. فالنظام السياسي يستقبل من المجتمع مطالبه في شكل مدخلات ويستجيب لها بالقرارات والقوانين وأشكال التنظيم المختلفة وهذه هي مخرجات النظام السياسي.

(٣) وفي ضوء ذلك فإن النظم السياسية تؤدي وظائف عديدة. فالنظام السياسي يحدد الأهداف الجمعية ويرتبها وفقًا لأولوياتها ويحدد الأطر التشريعية الحاكمة لها؛ كما يقوم بالإشراف على تنفيذها؛ ومن خلاله يتم توزيع المكانات ومصادر التأثير؛ وعن طريقه تستخدم القوة استخدامًا شرعيًا؛ وهو يقوم بتوزيع الخدمات والمنافع والحقوق والواجبات بين الأفراد والجماعات. وتتجمع هذه الوظائف جميعًا في وظيفة عامة وهي تحقيق النظام العام. ولاشك أن هذه الوظيفة أو فروعها لا تتحقق إلا من خلال مساندة وتدعيم نظم المجتمع الأخرى.

(٤) ويمارس النظام السياسي المهام التي تحقق أهدافه في ضوء إطار من الشرعية السياسية. فالمجتمع يمنح القائمين على شئون الحكم شرعية سياسية وفق أطر تختلف من مجتمع إلى آخر. وتخول هذه الشرعية للنظام السياسي حق استخدام القوة أو القسر بشكل شرعي. وهنا تتحول قوة النظام السياسي إلى سلطة شرعية تتيح له تطبيق أشكال من الجزاءات وتنظيم العلاقات الخارجية والداخلية.

(٥) وأخيرًا فإن النظم السياسية تتغير كما يتغير المجتمع. إنها ليست نظمًا استاتيكية، وإنما تتغير وفقا للمؤثرات التي يتعرض لها المجتمع. وقد يكون هذا التغير تغيرًا جذريًا كما قد يحدث في حالة الثورات أو الحروب، وقد يكون تغيرًا بطيئًا تدريجيًا.

ويتكون النظام السياسي من الداخل من مجموعة مكونات تؤدي كل واحدة منها وظيفة محددة. ويختلف الباحثون حول تقسيم هذه المكونات ومسمياتها. فالباحثون الوظيفيون ينظرون إليها في ضوء وظائفها في حين ينظر إليها أصحاب نظرية الصراع في ضوء دورها في تنفيذ أهداف ومصالح الطبقات المسيطرة. فالخلاف إذن يرجع إلى الهدف من دراسة النظام السياسي والإطار النظري الذي ينظر منه الباحث إلى الموضوع. وبصرف النظر عن هذا الخلاف فإننا نستطيع أن نعثر على مكونات ثلاثة في النظام السياسي:

١ - **الأجهزة التشريعية**: وتضم المجالس والهيئات التي تتولى عملية إصدار القواعد القانونية التي يسير عليها المجتمع والتي تواجه الظروف المتغيرة داخله. وتختلف هذه المجالس باختلاف المجتمعات. ففي بعض المجتمعات يتولى هذه المهمة مجلس واحد كمجلس النواب أو مجلس الشورى، وفي مجتمعات أخرى تمر القوانين على أكثر من مجلس مثل مجلس العموم ومجلس اللوردات في بريطانيا، والكونجرس ومجلس الشيوخ في أمريكا، ومجلس الشعب ومجلس الشيوخ في مصر. وهناك مجتمعات لم تعرف بعد المجالس التشريعية فتتولى مهمة سن القوانين فيها هيئات خاصة أو حتى بعض الأفراد. وغالبًا ما يوجد مثل هذا الوضع في المجتمعات التقليدية أو في المجتمعات التي لم يتطور فيها النظام السياسي بشكل يسمح بوجود مجالس تشريعية منتخبة أو مختارة.

٢ - **الأجهزة التنفيذية**: وهي الأجهزة البيروقراطية التي تتولى مهمة تنفيذ القوانين. وغالبًا ما يطلق على هذه الأجهزة، الأجهزة الحكومية والتي تنقسم إلى وزارات مختلفة لكل منها تخصص واضح. والأجهزة التنفيذية هي أضخم أجهزة النظام السياسي إذ إنها تتشعب في المجتمع ككل وتدخل

إلى كل وحداته وتكون بمثابة الدعامة التي يقوم عليها تنظيمه الرسمي. وتختلف المجتمعات في نطاق نفوذ الحكومات ودرجة اتساعها. فهناك مجتمعات يقتصر دور الحكومة فيها على التنفيذ فقط وهي المجتمعات ذات النظم السياسية الرئاسية التي يتمتع الرئيس والمجالس التشريعية فيها بنفوذ كبير كالولايات المتحدة. وهناك مجتمعات يكون للحكومة فيها نفوذ كبير يصل إلى الحكم نفسه كما في المجتمعات ذات النظام البرلماني كالمملكة المتحدة والهند على سبيل المثال. وهناك مجتمعات يظهر فيها قدر من التوازن بين نفوذ الهيئات المختلفة. وهي الحكومات التي ترتبط بالنظام المختلط الرئاسي -البرلماني.

٣ - **الهيئات القضائية**: وهي الهيئات التي يكفل لها مهمة المراقبة والضبط؛ وتضم المحاكم وهيئات الإدعاء. وتختلف المجتمعات أيضًا في طريقة تنظيم القضاء حيث تتراوح بين المجتمعات التقليدية التي يكون فيها القضاء مرتبطًا بالمجالس العرفية وسلطة الكبار، والمجتمعات التي ينظم فيها القضاء تنظيمًا بيروقراطيًا دقيقًا.

٤ - **التنظيمات السياسية**: التي تضم جماعات سياسية تنظم نفسها من أجل الدفاع عن مصالح معينة وقضايا معينة وفقًا لرؤية أيديولوجية. من هذه التنظيمات الأحزاب السياسية، وهي تنظيمات تسعى إلى الوصول إلى دوائر الحكم عبر برامج سياسية محددة، والنقابات التي تدافع عن مصالح جماعات مهنية معينة، وجماعات المصالح التي تدافع عن قضايا بعينها، والحركات الاجتماعية التي تسعي إلى الدفاع عن قضايا أو التي تسعى إلى الاحتجاج ضد السلطات القائمة.

ثانيًا: أنماط النظم السياسية

هناك اتفاق على أن النظم السياسية توجد في كل المجتمعات، وأن الفرق بينها هو في درجة تعقد النظام السياسي، وطبيعة علاقته بالمجتمع

والنظم الأخرى. ولذلك فإن الباحثين في علم الاجتماع والسياسة يحاولون تصنيف النظم السياسية إلى أنماط. ويختلف الباحثون في هذا التصنيف وفقًا لطبيعة المحك أو المعيار الذي يتخذون منه أساسًا للتصنيف. فهناك من يصنف النظم السياسية في ضوء الوظائف التي تؤديها وفي ضوء علاقتها بالمجتمع، وهناك من يصنفها في ضوء درجة التعددية التي تسمح بها، وهناك من يصنفها في ضوء درجة المشاركة السياسية... إلخ هذه المتغيرات التي تُتخذ كأساس للمقارنة. ولن ندخل هنا في جدل الاختلاف في تصنيف النظم السياسية، ولكن نحاول أن نشير إلى أهم أنماط هذه النظم لكي يدرك القارئ طبيعة الاختلاف بينها.

١ - **النظم السياسية التقليدية**: ومن أهم سمات هذا النمط أنه يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التقاليد، ولا يعرف أي شكل من أشكال التباين البنائي، أي أن النظام السياسي لا يحقق درجة كبيرة من الاستقلال عن بقية النظم الأخرى، فنجد أن مصائر السياسة في المجتمع تتحدد وفقًا لعناصر بنائية، قد تكون بعيدة عن النظام السياسي نفسه. ويسود هذا النمط في المجتمعات التقليدية. وغالبًا ما تكون هذه النظم نظمًا أحادية أي لا تسمح بدرجات عالية من المشاركة وتقوم على سلطة الكبار أو السلطة القبلية أو الدينية أو حتى السلطة العسكرية. ولا يشكل هذا الوضع ضعفًا للنظم التقليدية، فهناك نظم تقليدية تتمتع بدرجات كبيرة من القوة، بل إن كثيرا من الإمبراطوريات قد تأسست على أسس تقليدية.

وظائف النظم السياسية

تقوم النظم السياسية بعدة أدوار أو وظائف منها:

- إدارة موارد المجتمع - تحقيق الأمن الداخلي والخارجي.
- تحقيق أكبر قدر من المصالح العامة.
- العمل على الحد من التناقضات الاجتماعية.

فهذه النظم تطور لنفسها أساليب لتوزيع الموارد، وتسمح بدرجات من المشاركة وفقا للأطر التقليدية، وتمارس قدرًا من الضبط الداخلي. ولكن أداء هذه النظم لوظائفها يتم في نطاق محدود، وغالبًا ما تعاني من عدم القدرة على التنظيم الدقيق خاصة في غياب جهاز بيروقراطي يقوم على التخصص ويحقق للنظام السياسي درجة من التكيف والاستمرار. وتظهر نقاط ضعف هذه النظم عندما تواجه نظمًا أخرى أو تدخل في علاقة تفاوضية خارجية.

٢ - **النظم التسلطية**: ويشير هذا النمط إلى النظم السياسية التي تتركز فيها السلطة في أيدي فئة قليلة من الناس، غالبًا ما يكونون من العسكريين الذين يحصلون على السلطة من خلال انقلاب سياسي أو من خلال تسلمها من المستعمر. وأهم ما يميز هذا النمط أنه يركز على تحقيق التكامل القومي وعلى تعبئة الموارد القومية من أجل التحديث والتنمية، وفي مقابل ذلك يهمل عمليات المشاركة السياسية كما يهمل وضع أسس توزيعية عادلة للموارد والمنتجات. وينتشر هذا النمط في كثير من بلدان العالم الثالث التي حققت استقلالا عن الاستعمار. والتي تسلم زمام الحكم فيها العسكريون الذين يقبضون على السلطة دون سواهم، ويحاولون خلق تنظيم سياسي يسهم في تحقيق التكامل القومي. وغالبًا ما يعتمد هذا التنظيم على فكرة الحزب الواحد الذي يرفع شعارات قومية.

إن القضية الأساسية في النظم التسلطية هي أن الكفاءة تظهر بشكل زائد في مجال الممارسات السياسية (التي غالبًا ما تكون مغلفة بشعارات فضفاضة) ولكن هذه الكفاءة في الممارسات السياسية لا تناظرها كفاءة في الإنجاز الاقتصادي أو في إحداث تغيرات اجتماعية جذرية. ولعل هذا التناقض هو الذي يؤدي إلى سقوط معظم هذ النظم.

٣ - **النظم الشمولية**: وهذا النمط أشبه بالنمط السابق، ولكن الاختلاف بينهما يكمن في أن النظم الشمولية تعتمد على وجود صفوة سياسية لها توجهات سياسية معينة؛ ومن ثم فإنها تركن إلى أيديولوجية واضحة المعالم في عملية التغيير الاجتماعي. وتحاول هذه النظم أن تركز على التكامل القومي ولكنها لا تهمل عمليات المشاركة السياسية. فغالبًا، ما تخلق النظم الشمولية أساليب للمشاركة من خلال نظام حزبي واحد. ويؤدي الإطار الأيديولوجي الذي تعتمد عليه إلى فرض أساليب ذات كفاءة في توزيع المنتجات وفي تعبئة الموارد. وهنا يظهر قدر من التوازن بين الإنجاز على المستوى السياسي والإنجاز على المستوى الاقتصادي. ويصاحب هذا التوازن تحقيق درجة عالية من التكيف في العلاقات الخارجية. وهذا هو جوهر الاختلاف بين النظم الشمولية والنظم التسلطية. فالنظم التسلطية غالبًا ما تنقصها الأيديولوجية المنظمة، وإن تبنت بعض الأفكار منها فغالبا ما تكون غير واضحة وغير محددة، وإن كانت هذه الأفكار واضحة فإنها لا تضعها موضع التنفيذ. ومن ثم فإنها تكون نظمًا أقل كفاءة من النظم الشمولية. وتوجد النظم الشمولية مثل المجتمعات الاشتراكية في الصين وكوبا. ولقد كانت هذه النظم موجودة فيما عرف في الماضي بالاتحاد السوفيتي وفي كل دول أوروبا الشرقية وذلك قبل تحولها إلى النظم الديموقراطية .

٤ - **النظم الديموقراطية غير المستقرة**: ويمثل هذا النمط من النظم السياسية تلك النظم حديثة العهد بالديموقراطية. فبعد انتهاء الاستعمار لجأت بعض الدول الحديثة إلى تبني أطر سياسية ديموقراطية. ولكن هذه الأطر السياسية كانت مثقلة بمشكلات داخلية جعلت النظم الديموقراطية غير مستقرة وتعاني من مشكلات عديدة. ففي بعض الدول كالهند مثلا

اختلط النظام الديموقراطي بسيطرة حزب واحد؛ هو الحزب الأكثر بروزا في حركة التحرر (حزب المؤتمر) والذي أرهق النظام الديموقراطي بالانقسامات العرقية واللغوية. وفي بعض دول أفريقيا نجد أن الأحزاب السياسية تؤسس على دعائم قبلية ومن ثم فإن الخلافات الديموقراطية تتحول بسرعة إلى خلافات قبلية، كما تواجه هذه الدول بأزمات اقتصادية طاحنة تعجز النظم الديموقراطية عن مواجهتها. وفي ضوء هذه الظروف وغيرها فإن النظم الديموقراطية في المجتمعات النامية تعتبر نظما غير مستقرة، وغالبًا ما تنكسر فيها الديموقراطية وتتحطم على عتبات الأزمات الاقتصادية والانقسامات السياسية والطائفية والإثنية.

٥ - **النظم الديمقراطية المستقرة:** وتوجد هذه النظم في المجتمعات الرأسمالية الغربية (الولايات المتحدة، وكندا، ودول أوروبا الديموقراطية). وتتيمز هذ النظم بأنها خلقت أنساقًا سياسية مستقلة، وأحدثت قدرًا من الاستقلال والتوازن بين الوظائف المختلفة للنظام السياسي. فالنظام السياسي هنا يحفظ علاقات متوازنة مع نظم المجتمع الأخرى، فلا يعتدي على أي منها ولا يسمح لأي منها بالاعتداء عليه. كما أن النظام السياسي نفسه يقوم على التخصص وتقسيم العمل، فنجد أن السلطات داخله مستقلة (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية). إن هذا التوازن الذي تتميز به النظم الديموقراطية المستقرة يخلق في داخلها مرونة تجعلها قادرة باستمرار على التغلب على المشكلات التي تواجهها، ويجعلها أكثر كفاءة في التفاعل مع النظم

أنماط النظم السياسية:
١ - النظم السياسية التقليدية.
٢ - النظم التسلطية.
٣ - النظم الشمولية.
٤ - النظم الديموقراطية غير المستقرة.
٥ - النظم الديمقراطية المستقرة.

الأخرى، ويجعلها أكثر مرونة من الداخل بحيث تستجيب دائما للتغيرات التي تطرأ على المجتمع. إن أهم ما يميز هذا النوع من النظم قدرتها الفائقة على الاستمرار، وهو استمرار تستمده من استقرار مؤسساتها ومن التوازن الذي تحفظه بين هذه المؤسسات، ومن العلاقات المتوازنة التي تقيمها مع المجتمع.

وبرغم الانتقاد الذي يمكن أن يوجه لهذا التصنيف للنظم السياسية، إلا أن الذي يهمنا منه هو أن نقتنع أن النظم السياسية ليست واحدة وإنما هي نظم متنوعة، وأن اختلاف الأبنية الاجتماعية يصاحبه بالضرورة اختلاف في طبيعة النظم السياسة. والسؤال الذي نتجه إلى الإجابة عنه الآن هو: كيف تعمل النظم السياسية من الداخل، وما طبيعة علاقتها بالمجتمع؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تنقلنا من دراسة أبنية النظم التي ركزنا عليها حتى الآن إلى دراسة ديناميات النظم السياسية، أو ينقلنا من دراسة السياسة بمعناها الهيكلي إلى دراسة السياسة بمعناها الدينامي.

ثالثًا: ديناميات الممارسة السياسية

إن السياسة في جوهرها هي ممارسات للقوة، فلولا ممارسات القوة لما وجدت سياسة. ولذلك فإن نقطة البداية في دراسة ديناميات الممارسة السياسية؛ هي أن نتعرف على طبيعة القوة وأن نتعرف على أشكالها المختلفة، وأن نفهم طبيعة عملية صناعة القرار السياسي من خلال ممارسات القوة. وفي ضوء ذلك فإننا سوف نبدأ بتعريف مفهوم القوة، ثم ننتقل إلى التعرف على مفهوم السلطة على أساس أنه أكثر المفاهيم ارتباطًا بمفهوم القوة، ثم ننتقل إلى مفهوم القرار السياسي وعملية صناعة القرار السياسي وجميع هذه المفاهيم سوف تكشف لنا عن طبيعة العلاقات الدينامية داخل النظام السياسي وبينه وبين المجتمع الذي يتولى ضبطه وتنظيمه.

١ – **مفهوم القوة Power**: تعني القوة القدرة على التحكم في أفعال الآخرين أو التأثير عليها بصرف النظر عن موقف هؤلاء الآخرين. إنها – بعبارة أخرى – القدرة على دفع الآخرين نحو الإتيان بأفعال معينة لم يكونوا ليقوموا بها لولا وجود الطرف المالك للقوة. القوة بهذا المعنى تمارس دائما بين طرفين أحدهما يملك قدرًا أكبر من القوة يكتسبها من مصادر مختلفة؛ كالسن أو التعليم أو المكانة الاجتماعية أو المهنة أو الانتماء القرابي أو غير ذلك من مصادر (أو موارد) القوة. وعندما تمارس القوة تكون لها آثار واضحة تتضح في تعديل السلوك أو في اتخاذ قرارات يكون لها تأثير على الأوضاع القائمة.

ويختلف مدى التأثير الذي تمارسه القوة باختلاف المستوى الذي تمارس فيه. فالقوة لا تستخدم بالمستوى نفسه في كل الأحوال، وإنما يختلف مستواها باختلاف الموقف الذي تمارس فيه. ولذلك فإنها تتراوح من مجرد الإقناع persuasion عندما يحاول طرف دفع طرف آخر إلى إتيان فعل أو الامتناع عن فعل عنٍ طريق الإقناع اللفظي، مرروًا بالتأثير influence الذي يعتبر أقوى قليلًا من الإقناع؛ حيث يظهر عندما يحاول طرف أن يستخدم إمكاناته الشخصية في دفع طرف آخر إلى إتيان سلوك معين، وانتهاءً بالسلطة authority والقسر force، حيث تعني السلطة استخدام القوة بطريقة شرعية، وحيث يعني القسر استخدام أساليب العقاب في ممارسة القوة.

وتعمل القوة من خلال ثلاثة ميكانيزمات وفقا لمستويات استخدامها:

أ – فقد ترتبط القوة بأشكال من الإثابة reword عندما يستخدم الطرف الأقوى أساليب للإثابة في دفع الأطراف الأخرى نحو سلوك معين، كما يحدث عندما يعد مدير المصنع العمال بإجازة طويلة أو بحافز مادي معين

إزاء زيادة إنتاجهم، أو عندما يعد أحد المرشحين في الانتخابات بوعود معينة لدفع الناخبين للتصويت له.

ب – كما قد ترتبط القوة بأشكال من العقاب punishment ويظهر العقاب في ممارسات القوة عندما يرتبط السلوك بكسر واضح للقواعد كما يحدث في حالة الغش في الامتحان أو في حالة عدم الالتزام بالقواعد في مباراة لكرة القدم، أو في حالة التعدي على حقوق الأفراد.

جـ – وقد ترتبط القوة بأشكال من السيطرة والتحكم manipulation. ويظهر التحكم في ممارسات القوة في المجال السياسي وفي مجال المعلومات. ففي المجال السياسي تستخدم الخطابة السياسية وأجهزة الإعلام في إقناع الجماهير بقضايا سياسية معينة وفي نشر أفكار سياسية بعينها. وفي مجال المعلومات قد يتحول بعض قادة الرأي إلى أفراد ذوي نفوذ من خلال تحكمهم في الأخبار والمعلومات وبثها بطريقة معينة.

٢ – **السلطة وأنواعها**: السلطة authority هي أحد أشكال القوة، وهي تشير إلى الاستخدام الشرعي للقوة. فالقوة قد تستخدم في ضوء القانون والحقوق والواجبات المعترف بها اجتماعيًا. وفي هذه الحالة فإن ممارسة القوة تكون شرعية legitimate power. أما عندما تستخدم القوة دون سند قانوني، أي دون أن يدعمها أعراف اجتماعية فإن ممارسة القوة تكون غير شرعية illegitimate power. ويشير مفهوم السلطة إلى النوع الأول من القوة، أي إلى القوة الشرعية التي تمارس داخل التنظيم المؤسس للمجتمع. ويطلق على المواقع التي تمارس منها القوة الشرعية مواقع السلطة. والسلطة التي يتمتع بها هؤلاء ليست مطلقة، ولكنها محدودة بحدود الأدوار – التي تمارس فيها. فسلطة رجل البوليس تتحدد في ضوء دوره وواجباته التي يفرضها عليه هذا الدور. ومثل ذلك يقال عن سلطة

القاضي وسلطة المدرس وسلطة المدير وسلطة الموظف العمومي وسلطة الوزير وغيرها من المواقع التي تمارس منها السلطة.

ولقد اهتم علماء الاجتماع اهتمامًا بالغًا بفكرة شرعية السلطة. ولقد أكدوا على أن شرعية السلطة تكتسب من خلال إجراءات رسمية مثل سن القوانين والدساتير وإجراء الانتخابات وغيرها. ولكن بعض علماء الاجتماع يؤكد على أن شرعية السلطة قد تكتسب من خلال مصادر أخرى غير هذه الإجراءات الرسمية. ومن هؤلاء ماكس فيبر M. Weber الذي حدد ثلاثة مصادر لشرعية السلطة:

أ – السلطة التقليدية traditional authority وهي السلطة التي تستمد شرعيتها من العادات والتقاليد أو الدين. ويوجد هذا النوع من السلطة في المجتمعات التقليدية التي يكون للتراث والعادات فيها دور كبير.

ب – السلطة الكارزمية charismatic authority وهي السلطة التي تستمد شرعيتها من سيطرة صفات شخصية خارقة ترتبط بقدر من الإلهام أو الانجذاب. وهي السلطة التي يتمتع بها قادة الحركات السياسية والدينية ممن لهم نفوذ شخص خاص.

جـ – السلطة القانونية العقلانية Legal – rational authority وهي السلطة التي تقوم الشرعية فيها على القواعد القانونية التي تم التوصل إليها من خلال العقل. ويمثل هذا النمط من السلطة الحكومات المنتخبة والمسئولين في التنظيمات الرسمية.

وبالرغم من أن نمطًا من هذه الأنماط هو الذي يكون له السيادة في المجتمع (ومن هذا الاختلاف بين المجتمعات في أنماط السلطة) إلا أن كل مجتمع قد يعرف الأشكال جميعًا في وقت واحد.

٣ - عملية صناعة القرار Decision - making process

إن عملية صناعة القرار هي العملية الكاشفة عن جوهر القوة في الحلبة السياسية. فالقوة هي في جوهرها قوة على قرارات. فالشخص القوي هو الشخص الأكثر قدرة على التأثير في القرارات، والجماعة القوية هي الجماعة التي تؤثر بشكل أكبر على القرارات السياسية. والقوة عندما تمارس فإن نتيجتها المنطقية هي إصدار قرارات، ولذلك فإن أحد التعريفات الشهيرة للقوة إنها «القدرة الاجتماعية على إصدار قرارات ملزمة يترتب عليها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع أو المجتمع المحلي». وتختلف القرارات في درجة وعمق تأثيرها. فالناخبون الذين يختارون قائدًا سياسيًا يكون تأثير قرارهم لحظي (وقت الانتخاب فقط)، ولكن هذا القائد إذا ما اتخذ قرارًا بشأن إعادة تنظيم بعض المؤسسات في المجتمع فإن قراره يكون له تأثير عميق وواسع النطاق.

وعملية صناعة القرار هي مجموعة الإجراءات والمداولات والمناقشات التي تؤدي إلى إصدار القرار. وتبدأ عملية صناعة القرار عندما تُطرح على الساحة السياسية قضية أو مسألة issue. في هذه الحالة تبدأ مصادر (موارد) القوة في العمل، فلاشك أن المسألة التي تطرح ترتبط بمصالح جماعة أو جماعات بعينها، ولذلك فإن كل جماعة تحاول أن تستخدم ما لديها من موارد قوة للتأثير على سير المسألة، وتداولها داخل منطقة صناعة القرار. وهنا تظهر أشكال من المقاومة وأشكال من الدفاع عن المسألة المطروحة. ويظل الحال بين أخذ ورد إلى أن تصل عملية صناعة القرار إلى غايتها؛ بأن يصدر قرار بشأن المسألة المطروحة، أو تنحى جانبًا، أو يؤجل صدور قرار فيها. وتعتمد النتيجة النهائية على قوة الجماعات الدافعة للمسألة والمؤيدة لصدور قرار بشأنها، وعلى مدى عمومية القرار بمعنى مدى شموله لمصالح

فئات عديدة من المجتمع. فكلما كان القرار متصلًا بالمصلحة العامة أو الخير العام فإنه يكون أكثر سرعة في التداول والصدور. ويحدث العكس إذا كان القرار متصلًا بفئة واحدة دون بقية المجتمع.

وعملية صناعة القرار هي الكاشفة عن القوة، وهي المعبرة عنها. ومن ثم فإن دراستها تكشف عن قوة الجماعات وعن علاقة ممارسات القوة بالمجتمع. كما تكشف عن طبيعة القوة من حيث درجة تركيزها أو انتشارها. ويمكن أن يتضح لنا ذلك إذا حاولنا أن نلخص بعض الميكانيزمات المصاحبة لعملية صناعة القرار والتي تكشف بدورها عن علاقة ممارسات القوة بالمجتمع:

أ - إن القرارات السياسية تصدر داخل منطقة لصناعة القرار، تتمثل في الهيئات أو المؤسسات المسئولة عن هذه العملية. ومن ثم فإن جانبها الظاهر هو عملية رسمية تتدخل فيها إجراءات شكلية وقانونية. ولكن علم الاجتماع السياسي يكشف عن الوجه الآخر لهذه العملية؛ وهو طبيعة القوى الاجتماعية المحركة لهذه العملية. فالمسائل السياسية التي تطرح للمناقشة ولإصدار قرارات بشأنها تعبر - من ناحية - عن مطالب اجتماعية وحاجات اجتماعية. كما أنها - من ناحية أخرى - تطرح من خلال نفوذ جماعات بعينها ويتم تتبعها من خلال قوة ونفوذ هذه الجماعات.

ب - يترتب على ذلك القول بأن عملية صناعة القرار لها جانب ظاهر وآخر خفي، أو قل لها جانب رسمي وآخر غير رسمي. وتختلف المجتمعات في درجة عمق وانتشار أي من هذين الجانبين. ففي بعض المجتمعات تلعب الجوانب الرسمية دورًا هامًا في عملية صناعة القرار، أما البعض الآخر فإن الجوانب غير الرسمية تكون أكثر بروزًا.

جـ - إن عملية صناعة القرار يمكن النظر إليها عبر مستويات عديدة. فهناك القرارات التي تصدر في نطاق محدود كالقرار الذي يصدر في مؤسسة

صغيرة أو في وحدة إدارية أو مصنع، وهناك القرار الذي يصدر على مستوى القرية أو الحي أو المدينة وهناك القرار الذي يصدر على المستوى القومي. وبرغم اختلاف المستويات التي يصدر فيها القرار، إلا أنه يمر بالعمليات نفسها.

د – وأخيرًا فإن دوائر التأثير على عملية صناعة القرار لها هي الأخرى مستويات. فقد يتأثر القرار بدوائر محدودة داخل نطاق المؤسسة أو المجتمع الذي يصدر فيه، وقد تتسع هذه الدوائر لتشمل حتى المؤثرات الخارجية كما يحدث في دول العالم الثالث التي تتأثر قراراتها السياسية بظروف التبعية الاقتصادية والثقافية.

إن عملية صناعة القرار عملية دينامية تكشف بوضوح عن علاقات القوة، كما تكشف عن علاقة النظم السياسية بالبيئة الاجتماعية المحيطة. أما أولئك الذين يؤثرون على عملية صناعة القرار من القادة ورجال السياسة، فإنهم يمثلون «الصفوة الحاكمة» أو «النخبة الحاكمة». وقد تتكون الصفوة من جماعة واحدة متجانسة، وقد تتكون من جماعات مختلفة ومتعددة. ويعتمد ذلك على طبيعة النظام السياسي ودرجة تطوره.

الفصل السابع

الاقتصاد والمجتمع

علم الاجتماع ودراسة الحياة الاقتصادية

أولًا: العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع

١ – إسهامات علماء الاقتصاد

٢ – إسهامات علماء الاجتماع

ثانيًا: ميادين الدراسة في سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية

الفصل السابع

الاقتصاد والمجتمع

علم الاجتماع ودراسة الحياة الاقتصادية

مقدمة

نقدم في هذا الفصل شرحًا للأبعاد الاجتماعية للحياة الاقتصادية؛ والفكرة الرئيسة التي يجب أن ندركها هنا هي أن الاقتصاد (بما يشتمل عليه من إنتاج، واستهلاك، وإدخار، وما يرتبط به من عرض وطلب، ومن تضخم أو تأزم، ومن ازدهار أو ركود) لا يشكل نسقًا مستقلًا بذاته، ولكنه يرتبط بوشائج قوية مع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية. صحيح أن بعض علماء الاقتصاد – خاصة أولئك الذين يهتمون بالاقتصاد الكمي أو صياغة النماذج الرياضية للتعبير الكمي عن العمليات الاقتصادية – لا يعتقدون كثيرًا في تأثير الجوانب الاجتماعية على مسار العمليات الاقتصادية؛ فهذه الجوانب تعتبر جوانب «معطاة» ولا ينظر إليها في صياغة النماذج الرياضية إلا في النزر اليسير. فهؤلاء العلماء يخافون ولاشك، من إدخال الجوانب الاجتماعية؛ خشية أن تفسد عليهم عمليات الضبط الرقمية أو عملية القياس الكمية. ولكن هذا لا يمنع – ولم يمنع – وجود عدد كبير من علماء الاقتصاد الذين ينتهجون نهجًا مختلفًا، ويعتبرون أن النظر الأعمق في السياسة والاجتماع يُمكن من الفهم الحقيقي للاقتصاد، وما يشتمل عليه من عمليات. هنا تتحول دراسة الاقتصاد إلى اقتصاد سياسي أو اقتصاد اجتماعي، وتصبح عملية الفهم الشامل للحياة الاجتماعية والسياسية هي مفتاح لفهم الحياة الاقتصادية كما هي مفتاح لفهم الحياة الاجتماعية الإنسانية أيضًا.

ويعتقد علماء الاجتماع - على خلاف ما يذهب إليه رجال الاقتصاد الكمي، وبالاتفاق مع ما يذهب إليه علماء الاقتصاد السياسي - أن فهم الجوانب الاجتماعية والثقافية ضروري لفهم الاقتصاد، وأن هذا البعد الاجتماعي مفيد سواء كان المدخل إلى فهم الاقتصاد كميًا أم سياسيًا.

وسوف نحاول في هذا الفصل أن نعرض جانبًا من الأبعاد الاجتماعية للحياة الاقتصادية، في محاولة لتوضيح طبيعة العلاقات المتشابكة بين الاقتصاد والمجتمع. وسوف نبدأ بتقديم نبذة عن إسهامات علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد في دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، ثم ننتقل بعد ذلك إلى التعرف على أهم الموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع في دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع.

مفاهيم اقتصادية

تعريف العرض

هو عبارة عن جدول يظهر الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المنتجون عرضها في السوق عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي: الرغبة المقترنة بالقدرة على إنتاج السلعة، والعرض محدود بفترة زمنية معينة، والخاصية الرئيسية للعرض هي وجود علاقة موجبة بين السعر والكمية المعروضة.

تعريف الطلب

الطلب على سلعة ما عبارة عن الكميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها عند الأسعار المختلفة لها، في فترة زمنية معينة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويلاحظ من هذا التعريف أن الطلب الفعال له ثلاثة عناصر هي: الرغبة في شراء السلعة، و القدرة على شرائها، ويجب أن يرتبط الطلب بفترة زمنية معينة.

سؤال: هل قرارات الإنسان الاقتصادية تخضع كلها لضرورات العرض والطلب؟؟

أولًا: العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع:

تكشف الإسهامات التي قدمها علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع على السواء اهتمامًا بالعلاقات المتشابكة بين الاقتصاد والمجتمع. ونقدم فيما يلي ثلاثة نماذج، على هذا الاهتمام، فنتحدث عن إسهامات كارل ماركس Karl Marx، وآدم سميث Adam Smith، وجندر فرانك G. Frnak من علم الاقتصاد، وإسهامات إميل دوركايم Emile Durkheim، وماكس فيبر Max Weber، وبارسونز Parsons من علم الاجتماع.

١ - إسهامات علماء الاقتصاد

أ - كارل ماركس K. Marx (١٨٦٧ -١٨٩٥م)

اهتم كارل ماركس بتحليل منظومة المجتمع الرأسمالي من خلال منظور اقتصادي - اجتماعي. لقد أجاب ماركس عن أسئلة هامة فيما يتصل بطبيعة الإنتاج الرأسمالي: كيف يتشكل نظام الإنتاج الرأسمالي؟ وما مكانة الاقتصاد فيه؟ وكيف تتشكل العلاقات بين الطبقات مالكة الثروة والطبقات المنتجة؟ وكيف يعيد المجتمع الرأسمالي إنتاج نفسه؟ وكيف يتغير؟، لقد كان ماركس رجل اقتصاد، ولكنه درس النظام الاقتصادي في ضوء المنظومة الكلية للمجتمع؛ ولقد طرح ماركس أفكارًا أصبحت فيما بعد نموذجًا للتحليل الاقتصادي الاجتماعي، ومنها:

- إن النظم الاقتصادية (كما تتشكل عبر نمط الإنتاج السائد) هي النظم المحورية التي تشكل بقية نظم المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية. فنمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج هي التي تشكل بقية نظم المجتمع فنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة، والعلاقات الرأسمالية التي يفرضها بين رأس المال والعمل هي التي تشكل ما يسمى بالبناء

التحتي للتكوين الاجتماعي(أو المجتمع). أما بقية نظم المجتمع كالنظام السياسي، ونظام الأسرة، والنظم الثقافية، والأيديولوجيات فهي تتشكل في ضوء نظام الإنتاج السائد.

– ويكتمل التحليل الماركسي بالنظر في علاقة نظم الإنتاج بالتكوين الطبقي في المجتمع. فنظم الإنتاج تفرز دائما فئتين من البشر: فئة تمتلك الثروة، وفئة تنخرط في العملية الإنتاجية. ففي المجتمع العبودي القديم هناك السادة والعبيد، وفي المجتمع الإقطاعي هناك الإقطاعيون وأقنان الأرض (الذين يزرعون الأرض ويعيشون تحت سيطرة وحماية صاحب الإقطاعية)، وفي المجتمع الرأسمالي هناك البرجوازية (صاحبة رأس المال والمحتكرة للإنتاج الرأسمالي) والبروليتاريا (طبقة العمال في المجتمع الرأسمالي).

– في هذا القول دلالة مهمة فيما يتصل بالعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، مؤداها أنه بالرغم من أن الاقتصاد هو الذي يشكل عناصر المجتمع المختلفة، إلا أنه لا يمكن أن يعمل بدون هذه العناصر. فنظم الدولة وقوانينها تحمي حقوق الملكية وتكفل حرية العمل والتنقل، والأسرة والمدرسة والجامعة تقوم بوظيفة تنشئة الأفراد على قيم المجتمع الرأسمالي ومبادئه، وتعمل المعايير والأعراف الثقافية على تأكيد استمرارية المنظومة الاقتصادية الاجتماعية القائمة.

ب - آدم سميث Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠م)

يعد آدم سميث من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز. ففي كتابه «ثروة الأمم» الذي قدم فيه نظرياته حول تكوين الثروة والعوامل الفاعلة فيها، في هذا الكتاب نقد آدم سميث آراء المذهب التجاري، الذي يركز على الفكرة القائلة «إن المصدر الأساسي للثروة هو تكديس النقود والمعادن

النفيسة، وإن الثروة لا ترتبط بأي قدرات أو قوى أخرى غير هذا الجانب الاقتصادي». لقد ذهب آدم سميث - بالاختلاف مع هذا الرأي - إلى أن ثروة الأمم تقوم على قوة الدولة؛ فهذه القوة هي التي تهيئ الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية للإنتاج، وهي التي تعمل على الوفاء بإنتاج ضرورات الحياة وسد الحاجات الأساسية للسكان، وتوفير وسائل البهجة والمتعة.

نحن هنا بصدد موقفين الأول ينظر إلى ثروة الأمم نظرة اقتصادية خالصة، وهذا هو مذهب التجاريين، والموقف الثاني يرى أن الثروة لا تنعزل عن القوى السياسية والاجتماعية وهذا هو موقف آدم سميث. ومن خلال هذا الموقف أسهمت نظرية آدم سميث في بلورة أفكار هامة حول العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن النقود لا تعدو أن تكون وسيلة للتبادل، تزداد كميتها أو تنقص، وهي هامة في تكوين ثروة الأمم، ولكنها ليست العامل الرئيسي في تكوين هذه الثروة.

- إن الثروة - ومن ضمنها النقود - تعتمد على عملية أعمق منها وهي العملية المتصلة

ماذا تعرف عن آدم سميث؟

آدم سميث: فيلسوف أخلاقي أسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي. اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين: «نظرية الشعور الأخلاقي» (١٧٥٩م)، و «التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» (١٧٧٦م). ويعتبر سميث هو أبو الاقتصاد الحديث، كما لايزال يعتبر من أكثر المفكرين الاقتصاديين تأثيرًا في اقتصاديات اليوم. درس سميث الفلسفة الاجتماعية في جامعة غلاسكو وفي كلية باليول في جامعة أكسفورد، وبعد تخرجه ألقى سلسلة ناجحة من المحاضرات العامة في جامعة أدنبرة. ثم حصل على الأستاذية بغلاسكو في تدريس الفلسفة الأخلاقية، وخلال هذا الوقت كتب ونشر نظرية العواطف الأخلاقية.

بالإنتـاج، وأيضا بالطريقة التـي يتم بها تنظيم هذه العملية الإنتاجية، فكلما قـام الإنتـاج عـلى التنظيم، والتقسـيم الاقتصـادي للعمل، واتسـاع نطاق التخصص، كلما زاد الفائض الإنتاجي على المستويين الكمي والكيفي.

– ثم يأتي بعد ذلك دور الدولة التي تنتج القوة الاقتصادية والسياسية الضرورية لضمان استمرار هذه العملية الإنتاجية من ناحية، وفتح الأسواق من ناحية أخرى، وتعبئة كافة الموارد لتحقيق أكبر قدر من الفائض. وكلما كانت الدولة قادرة على فتح أسواق أوسع، وكلما ضمنت استمرار نظام التقسيم الاقتصادي للعمل، كلما كانت قادرة على تكديس الثروة، وكانت قادرة على توزيع منتجاتها الصناعية. ولذلك فإن سميث كان يدعو دائما إلى توسيع نطاق التجارة الدولية من خلال تخليصها من القيود المتمثلة في الجمارك والضرائب.

– وأخيرًا فإن هذا النجاح الاقتصادي للدولة لا يتحقق في ظروف الاحتكار أو الهوى، بمعنى الظروف التي تدفع جماعة معينة أو أفراد بعينهم نحو السيطرة على الأسواق واحتكارها، أو تشجيع صناعة معينة على صناعة أخرى. إن النجاح الاقتصادي يتحقق من خلال إشاعة جو من الحرية الاقتصادية والتنافس. ولذلك فقد تحيز آدم سميث تحيزًا كاملًا لمبدأ الاقتصاد الشهير «دعه يعمل دعه يمر» وهو المبدأ الذي تأسست عليه الليبرالية الاقتصادية (الحرية الاقتصادية) في الرأسمالية الغربية؛ وهو يعني أن الدولة تفسح المجال لكل الأنشطة وكل الأعمال، وتسمح بانتقال البشر من مكان إلى آخر وانتقال السلع من مكان إلى آخر في جو من الحرية الاقتصادية دونما أي تدخل من الدولة. ويعني ذلك أن القوى الاقتصادية للدولة وللمجتمع لا تتحقق إلا في إطار اقتصادي – اجتماعي يضمن للأفراد حريتهم في العمل والحركة والقول والفعل.

– ولاشك أن كل هذا لا يتحقق إلا في إطار نظم قانونية تضعها الدولة لتضمن حقوق الملكية والتعامل بشرف في مجالات البيع والشراء، وتمنح الفرصة لكل الأطراف دون أن تسمح لأي منهم بالاحتكار. فالحرية الاقتصادية إذن لا تعني الحرية المطلقة ولكنها تعني الحرية المقيدة التي يعمل في إطارها الأفراد ويلتزم بها الجميع.

جـ - أندريه جندر فرانك G. Frank (١٩٢٩ - ٢٠٠٥م)

برغم أن علم الاقتصاد قد سار في مسالك أخرى (خاصة التحليلات الكمية والرياضية) بجانب هذه الآراء التي طورها العلماء الكلاسيكيون والتي قدمنا نموذجين لها، إلا أنه ظل يحتفظ بهذه الروح التي ظهرت في كتابات العلماء الكلاسيكيين، أقصد تلك الروح التي ترتبط بالتحليل الكلي للحياة الاقتصادية في علاقاتها بباقي مكونات المجتمع. ويعد اندريه جندر فرانك، وعمانويل والرشتين، وسمير أمين (وهم الذين يمثلون الأركان الثلاثة لمدرسة اقتصادية شهيرة تعرف بمدرسة التبعية أو النظام الاقتصادي العالمي)، يعد هؤلاء من أشهر علماء الاقتصاد الذين احتفظوا بهذه الروح الكلاسيكية بل إن أعمالهم تُعد دمجًا رائعًا بين نظرية كارل ماركس من ناحية وآدم سميث من ناحية أخرى.

ونلخص هنا بعض أفكار أندريه جندر فرانك كنموذج لهؤلاء العلماء. كان فرانك ينشغل بدراسة مشكلات التنمية في المجتمعات النامية التي تقع في جنوب العالم في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. وكان يحاول تطوير أفكار حول قضايا التنمية ومشكلاتها في هذه البلدان، ولقد وجد أن هذه البلدان ليست بلدانًا نامية وإنما هي بلدان متخلفة. فقد تم تدمير اقتصاديات هذه الدول من خلال التوسع في الأسواق الرأسمالية، التي نهبت ثرواتها، وحولتها إلى مركز النظام العالمي في الدول المتقدمة. ولقد

ترتب على هذه العملية حدوث طفرات اقتصادية تنموية في المجتمعات الغربية الرأسمالية (التي يطلق عليها فرانك مجتمعات المركز الرأسمالي) وحدوث ركود وتخلف في مجتمعات العالم الثالث (والتي يطلق عليها فرانك مجتمعات التوابع).

ودون الخوض في تفاصيل هذه النظرية فإنها قدمت إطارا لفهم العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع في إطار تحليل كلي للنظام الرأسمالي العالمي. ويمكن تلخيص أهم أفكار أندريه جندر فرانك فيما يلي:

- ترتبط التنمية ارتباطًا كبيرًا بإنتاج الثروة، متمثلة في السلع والنقود والمعادن، وهي ترتبط أيضًا بتراكم هذه الثروة عبر شبكات التجارة التي تُخضع الاقتصاديات الضعيفة وتسخرها لخدمة الاقتصاديات القوية.

- والرأسمالية (كنظام اقتصادي)، لا تفرز بناءً طبقيًا قائمًا على استغلال الطبقات العاملة فقط، بل تفرز نظاما عالميا يقوم على صور غير متكافئة من تقسيم العمل. فثمة دول في المركز (وهي الدول القوية التي تتربع على عرش الأسواق وتتحكم فيها)، وثمة دول توابع في الأطراف تنتج المواد الخام، وثمة دول أشباه توابع تساعد في عملية نقل الفائض من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية.

- وتُـخضع الرأسمالية النظام العالمي بشبكة من العلاقات الإنتاجية والتجارية، عبر البنوك والشركات متعددة الجنسيات، وعبر الأساليب الاستثمارية القديمة والجديدة، بحيث يستمر هذا النظام خارقا لمصالح الدول الأقوى.

- يفرز هذا النظام مصالح وعلاقات يترتب عليها تشكيلات طبقية في الدول التابعة، من أهمها الطبقة البرجوازية (الرأسمالية) التي يطلق عليها فرانك «**البراجوازية الرثة**»، لأنها برجوازية تابعة لا تعمل لمصالح شعوبها،

وإنما تعمل في تسهيل عمليات نقل الفائض الاقتصادي من الدولة الفقيرة إلى الدول الغنية.

– وتعمل النظم السياسية والثقافية السائدة في الدول الفقيرة على تدعيم شبكة التخلف هذه، بحيث تظل الدول الفقيرة أسيرة التبعية والتخلف.

٢ - إسهامات علماء الاجتماع

ساهم علماء الاجتماع الكلاسيكيون والمحدثون في بلورة أفكار هامة حول تأثير المجتمع في النظم الاقتصادية، أو حتى تأثير النظم الاجتماعية في مجريات الاقتصاد. وفي مقابل علماء الاقتصاد الذين عرضنا بعض أفكارهم فيما سبق، نعرض هنا لأفكار ثلاثة من علماء الاجتماع لنستكشف أفكارهم حول طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع.

أ - إميل دوركايم (١٨٥٨ -١٩١٧م)

لقد عرفنا فيما سبق أن دوركايم هو واحد من علماء الاجتماع الذين أرسوا دعائم العلم، خاصة المنهجية منها. ونأخذ هنا مثالا من دراسته عن تقسيم العمل (التي نشرت سنة ١٨٩٣م) لنعتبرها نموذجًا على التحليل الاقتصادي الاجتماعي. لقد اهتم دوركايم في هذه الدراسة بالجوانب الاجتماعية والثقافية لتقسيم العمل، واعتبر أن تقسيم العمل أمر يتعلق بالعملية الإنتاجية، فهو مفهوم اقتصادي. وقد فرضت الرأسمالية الحديثة هذا النظام مع إدخال نظام المصنع، فأصبح تقسيم العمل أمرًا ضروريًا لا يمكن الاستغناء عنه في الصناعة الحديثة. فلا يمكن للعالم في نظام الصناعة الحديثة أن يصنع المنتج كله، ولكنه يصنع جزءًا منه فحسب، ويقوم عمال آخرون بتصنيع بقية الأجزاء. وكلما تقدمت الصناعة كلما تقدم نظام تقسيم العمل.

ولقد تمحورت الأفكار الأساسية التي طرحها دوركايم حول تقسيم العمل حول فكرة أساسية مفادها أن تقسيم العمل ضروري ويؤدي وظائف أخلاقية وإنسانية في المجتمع الحديث، وأنه يحتاج إلى نوع معين من التماسك الاجتماعي لكي لا يعمل على انهيار المجتمع. وتتفرع عن هذه الفكرة أفكار هامة تبرز أهمية الترابط بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي نلخصها فيما يلي:

- يحل تقسيم العمل في المجتمع الصناعي الحديث محل النظام الحرفي الذي كان سائدا في العصور الوسطى، وهو يؤدي وظيفة أخلاقية؛ فالتخصص يعني أن الفرد يتحمل المسئولية مع الآخرين، وأن التعاون والتضامن هو أصل تكوين الحياة الاجتماعية.

- وإذا كان تقسيم العمل يفرض نظاما فرديا في العمل، ويعمم قيم الفردية في المجتمع، فإن المجتمع يعوض هذا التفكك بزيادة الكثافة الأخلاقية. فالتواصل بين الأفراد في المجتمع الحديث هو تواصل أخلاقي، يدرك من خلاله كل فرد أهمية وجود الآخرين.

- ومن ثم فإن المجتمع الحديث قادر على تطوير صور من التضامن تختلف عن نظيرتها في المجتمع القديم. فإذا كان التضامن في المجتمع القديم يقوم على الآلية والميكانيكية، فإنه في المجتمع الحديث يقوم على العضوية. فالمجتمع هنا يعمل كالجسد الواحد الذي تتكامل أجزاؤه.

- يلعب القانون المدني دورًا كبيرًا في تحقيق التضامن العضوي والتكامل في المجتمع الحديث؛ حيث إنه يضمن تحقيق الظروف الملائمة التي في ضوئها تتحقق التعاقدات الحرة بين الأفراد.

- وبجانب القانون هناك العادات الجمعية والاتفاقات التجارية، والفهم الضمني الذي يوجد بين الشركات والأفراد فيما يتعلق بأصول المعاملات التجارية والمالية.

ب - ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠م)

أولى ماكس فيبر عناية خاصة لدراسة الظروف التي صاحبت نمو الرأسمالية الصناعية وازدهارها. إن الرأسمالية الصناعية تتميز عن النظم الاقتصادية السابقة عليها في أنها تقوم على الإنتاج الصناعي، وتعتمد النظام البيروقراطي كأساس للتنظيم والإدارة، كما تعتمد على القانون والقيم العقلانية الرشيدة. إن جوهر الرأسمالية الصناعية هو التنظيم الرشيد للعملية الإنتاجية، والذي تقوم عليه طبقة رأسمالية.

وتكشف آراء ماكس فيبر عن أهمية تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية. فالتنظيم الرأسمالي للإنتاج ليس عملية إنتاجية تقوم على الربح والخسارة فقط، بل هو تنظيم اجتماعي وثقافي في المحل الأول. بل إن فيبر يرى أن للجوانب الاجتماعية والثقافية أهمية كبيرة في توليد القيم الدافعة إلى الإنجاز والإنتاج، وهذا ما أكده في دراسته الشهيرة حول العلاقة بين الرأسمالية والأخلاق البروتستانتية (١٩٢٠ -١٩٢١م). ويمكن تلخيص آراء فيبر في هذا الصدد فيما يلي:

- تقوم الرأسمالية على التنظيم الرشيد للإنتاج، وهي نظام اجتماعي يعتمد على العقلانية، والفردية، والسلوك الرشيد (الذي يعظم الفوائد ويقلل الخسائر)، كما أنها تحتكم إلى سلطة القانون، وتختفي في النظام الرأسمالي الحديث أشكال السلطة التقليدية.

- يعتمد التنظيم الرشيد على التنظيم البيروقراطي الذي يعتمد بدوره على منظومة من القيم والعلاقات الاجتماعية منها: العلاقات غير الشخصية، والرشد والعقلانية، والخضوع للقواعد القانونية، والتنظيمات البيروقراطية والعمل وفقا لنظام التدرج الوظيفي.

- تقوم مؤسسات الإنتاج على أساس المشروعات الثابتة، والتنظيم الرسمي للعمل الحر، ويقوم صاحب المشروع بالعمل وفقًا للمسئولية

الخاصة، والمنافسة الحرة، والأسواق الضخمة، والموازنة الدائمة بين العائد والتكاليف.

- تعمل منظومة القيم في المجتمع إما على تعويق العملية الإنتاجية أو على دعم وتقوية هذه العملية. ولقد قارن فيبر بين منظومات ثقافية مختلفة، وتوصل إلى رأيه الشهير القائل بأن الرأسمالية الغربية المعاصرة تأسست على القيم الدينية المشتقة من المذهب البروتستانتي. (قيم العمل والتقشف والزهد).

- لا يمكن للنظام الرأسمالي أن يستقر دون نظام سياسي راسخ وقوي؛ قادر على أن يضمن حقوق الملكية، وتدفق رءوس الأموال، وصيانة قواعد التبادل والتعاقد، وتوسيع الأسواق، والحفاظ على الأرصدة المالية، وصياغة القوانين القادرة على حماية سلامة التعاقدات وصحتها.

٣ - تالكوت بارسونز (١٩٠٢ -١٩٧٩م)

تقوم نظرية عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر «تالكوت بارسونز» على مفهوم النسق system. وفي ضوء هذا المفهوم قدم نظريته عن المجتمع والتي تقوم على فكرة التوازن والتكامل بين الأنساق المكونة للمجتمع، وكل نسق من هذه الأنساق له استقلاله النسبي (أي أنه قادر بمفرده على تحقيق إدارة ذاتية داخلية). ولكنه لا يستطيع أن يحقق ذلك إلا من خلال علاقات تبادل مع بقية أنساق المجتمع؛ فهو يأخذ منها ويعطيها، وعندما يحدث ذلك يكون المجتمع في حالة من التساند والتكامل والترابط الذي يحفظ للمجتمع استقراره واستمراره. ويعد النسق الاقتصادي أحد الأنساق الأساسية في المجتمع فهو الذي يحقق وظيفة التكيف أي أنه هو القادر على أن يمكن الأفراد من التكيف مع البيئة، والاستمرار في الوجود، وتحقيق سبل للعيش مستدامة؛ وذلك من خلال عمليات الإنتاج والتوزيع

والاستهلاك التي يقوم بها هذا النسق. ولكن هذا النسق لا يستطيع أن يحقق هذه الوظائف دون أن يكون هناك علاقات بينه وبين الأنساق الأخرى. وبذلك فإن الاقتصاد برغم أنه ركيزة أساسية من ركائز الحياة إلا أنه لا يستطيع أن يؤدي وظائفه بمفرده أو بحالة استقلال تامة عن بقية أجزاء المجتمع.

وفي ضوء هذه الفكرة يكون بارسونز قد التفت إلى أهمية الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية الفاعلة في العملية الاقتصادية، ويكون في الوقت نفسه قد التفت إلى الدور الذي يلعبه الاقتصاد في تدعيم الأنساق الأخرى والحفاظ عليها؛ فالعلاقات بين الاقتصاد والمجتمع هي علاقات تبادلية تقوم على فكرة الأخذ والعطاء الدائمين. ونستطيع أن نلخص الأفكار الأساسية لـ بارسونز في العناصر الآتية:

– إن الاقتصاد يشكل ركنا أساسيا من أركان المجتمع، فهو الذي يمنح الأفراد وجودهم الفيزيقي، ويجعلهم قادرين على استغلال البنية المحيطة بهم، وتنمية مواردها، والتآلف معها. وإذ يقوم النسق الاقتصادي بهذه الوظيفة فإن عليه أن يعطي للأنساق الأخرى ما تحتاج إليه من دعم مادي؛ ففي داخل النسق الاقتصادي تتاح النقود (وهي أحد القدرات المهمة) ومن خلالها تستطيع بقية أنساق المجتمع تأسيس بنيتها التحتية، ودفع أجور العاملين فيها، وأن تطور من أدواتها ووسائلها، خاصة ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الحديثة... إلخ.

– كما أن الاقتصاد يُمكِّن الأجيال الحديثة من المتعلمين والمتدربين من أن يلتحقوا بسوق العمل، ومن ثم فإنه يسهم إسهامًا كبيرًا في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل. كما يفتح الاقتصاد أسواقًا أخرى؛ خاصة فيما يتعلق بالاستهلاك؛ ومن ثم فإنه يسهم في تزويد المجتمع بالسلع والخدمات

الضرورية لاستبقاء حياتهم؛ بمعني إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية على نحو مستقر.

– وفي الوقت الذي يسهم فيه الاقتصاد في – دعم الأنساق الأخرى، فإن هذه الأنساق تسهم في دعم الاقتصاد. **فالسياسة** تسن القوانين، وتضمن حقوق الملكية، وتساعد في تعبئة الموارد؛ **والأسرة والمدرسة والجامعة** تعد النشء للمشاركة في الحياة الاقتصادية؛ **والمجتمع المدني** يعمل على دعم المؤسسات الاقتصادية.

– وهكذا فبرغم أن المنظومة الاقتصادية تحقق استقلالا نسبيًا في أفعالها وممارستها إلا أن تفاعلاتها مع بقية مكونات الحياة الاجتماعية تخلق أنساقا فرعية عديدة يلتقي فيها ما هو اقتصادي مع ما هو اجتماعي في تفاعل مستمر.

– ويمكن أن نلمس هذا الالتقاء بين المكونات الأساسية للمجتمع في مستويات المجتمع المختلفة؛ بدءًا من التركيب الاجتماعي الكلي إلى أن نصل إلى الأفعال الاجتماعية (التصرفات البسيطة للإنسان) التي يتكامل فيها ما هو اقتصادي مع ما هو نفسي أو فيزيقي أو اجتماعي ثقافي.

ثانيًا: ميادين الدراسة في سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية

نتناول فيما يلي أهم الميادين التي يمكن من خلالها فهم طبيعة العلاقة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والثقافية. ولعلنا يمكن أن نتلمس هذه العلاقات في ثلاثة ميادين هي: الإنتاج، والاستهلاك، والإدخار. حقيقة أن هناك ميادين أخرى عديدة ترتبط بعمليات العرض والطلب والاستثمار، ولكن هذه الميادين يمكن أن تندرج تحت الميادين الثلاثة الكبرى، أعني الإنتاج والاستهلاك والادخار.

١ - الإنتاج

يشير مفهوم الإنتاج إلى كل العمليات المتصلة باستغلال موارد الطبيعة وتحويلها إلى سلع يستهلكها البشر أو يستخدمونها في مجالات مختلفة من حياتهم بما فيها العمليات الإنتاجية الأخرى. ولقد تطورت عمليات الإنتاج عبر تطور المجتمعات؛ فقد كانت في الماضي عمليات بسيطة تقوم على الحصول على الطعام من الأشجار والنباتات، ثم زاد استغلال الإنسان للطبيعة المحيطة به فزرع الأرض ورعى الماشية، ثم تحول في العصر الحديث إلى الإنتاج الصناعي الذي يرتبط باستخراج المواد الخام، أو تحويل هذه المواد الخام إلى سلع جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك. ولقد صاحب هذا التغير في نظم الإنتاج تعقد في أدوات الإنتاج وتقنياته، بحيث انتقل الإنتاج من الإنتاج البسيط إلى الإنتاج المركب، ومن الإنتاج الذي يعتمد على العمل اليدوي إلى الإنتاج الذي يعتمد على الآلة.

والإنتاج في جوهره هو عملية اقتصادية تعتمد على استغلال الموارد المتاحة، وتعظيم الاستفادة منها، بحيث تتحول هذه الموارد إلى ثروات مادية تضاف إلى ثروات المجتمع. ولكن هذه النظرة الاقتصادية إلى الإنتاج تعد نظرة قاصرة؛ إذ إن الإنتاج هو تنظيم اجتماعي بالأساس ونستطيع أن نتبين جوهر «اجتماعية» الإنتاج من تأملنا لحقيقة بسيطة وهي أن الإنتاج لا يتم أبدًا بشكل فردي إنما يتطلب تعاونا بين مجموعات من الأفراد والجماعات؛ فالصيد مثلا يتطلب تكاتف جهود أفراد متعددين وينسحب ذلك على كل العمليات الإنتاجية كبذر البذور والحصاد وإعداد المحاصيل للتخزين، وتحويلها إلى طعام. وينسحب الحكم نفسه على العمليات الإنتاجية الحديثة، فرغم التخصص الحادث في الصناعة، إلا أن التخصص نفسه يعني أن المنتج النهائي لا يظهر إلى الوجود إلا من خلال جهود

متخصصين مختلفين يساهمون في إنتاجه. ولقد أكد علماء الاجتماع منذ ابن خلدون على أن الحياة الاجتماعية تقوم على التعاون والتضامن ولقد ضرب ابن خلدون مثلا رائعا ليدلل على طبيعة التعاون في الحياة الاجتماعية، وهذا المثال يرتبط بعملية إنتاج الخبز فبرغم أن هذه العملية تبدو بسيطة إلا أنها تحتاج إلى جهود عديدة بدءًا من زراعة الحبوب ومرورًا بحصادها وطحنها وانتهاءً بخبزها وإعدادها كمنتج نهائي.

ويؤدي هذا الطابع التعاوني للإنتاج إلى أن يتحول الإنتاج إلى تنظيم اقتصادي اجتماعي. فالجماعات تميل إلى تبني أساليب إنتاجية معينة، وتعمل على تطويرها. ويؤدي ذلك إلى أن يصطبغ الإنتاج لدى كل جماعة بصيغة معينة ومن هنا يظهر التباين بين مختلف المجتمعات في أساليب الإنتاج التي تتبناها وتحافظ عليها ولذلك فإنه يصعب علينا أن نتحدث عن نمط إنتاجي واحد يسود في كل المجتمعات، وفي كل العصور. فقد عرفت المجتمعات أنماطا مختلفة من الإنتاج وفقا لطبيعة النهج الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع. وهكذا تنوعت أساليب وطرق الإنتاج وتنوعت بالتالي أساليب التنظيم الاجتماعي المحيطة بالعملية الإنتاجية. فلاشك أن كل نمط إنتاجي يحتاج إلى أنماط معينة من العلاقات ومن التنظيم السياسي كما يحتاج إلى منظومة اجتماعية من القيم والمعايير التي تحكمه.

وفي ضوء ذلك تستطيع أن تتحدث عن أنماط إنتاجية كبرى في ضوء الصبغة العامة التي يصطبغ بها الإنتاج، ومن هذه الأنماط نمط الإنتاج الرأسمالي، ونمط الإنتاج الاشتراكي، ونمط الإنتاج المختلط كما نستطيع أن نتحدث عن أنماط إنتاجية فرعية في ضوء ميادين الإنتاج، كالإنتاج الزراعي، والإنتاج الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنماط الإنتاجية تشير إلى تنظيمات اجتماعية كلية، فالرأسمالية مثلا تعتمد على العمل الحر، وحرية الملكية، وانتقال

رءوس الأموال والمشروعات الاقتصادية الخاصة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك كله إلا في إطار اجتماعي، وثقافي، وسياسي يضمن استمرار هذا النمط، والحفاظ عليه، فمن الناحية الاجتماعية، يتطلب هذا النظام وجود علاقات اجتماعية تقوم على الفردية، والاختيار العقلاني، وحرية التنقل والحراك المهني؛ أما من الناحية الثقافية فإنها تحتاج إلى مصفوفة من قيم الحرية، والعدالة، والمساواة، ومن الناحية السياسية تحتاج إلى قيم الديمقراطية وإلى نظام سياسي ليبرالي. ويعني ذلك في مجمله أن كل نمط إنتاجي له متطلبات اجتماعية وثقافية وسياسية. فما يقال عن الرأسمالية هنا يختلف عما يقال عن الاشتراكية كنمط إنتاج. فالاشتراكية تعتمد على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، وعلى التنظيم المركزي للإنتاج، وعدم إتاحة الفرصة لأي صورة من صور الملكية الخاصة (إلا في حدود ضيقة جدًا)، وتنظيم العمل وفقا لمبدأ التوزيع المركزي دون الالتفات للاختيار الحر. ويعمل هذا النظام في إطار منظومة للقيم تفترض المساواة وعدالة التوزيع مع منظومة سياسية تقوم على المركزية، وهيمنة الحزب الواحد والأيديولوجية الواحدة.

وإذا كان التحليل السابق قد كشف لنا عن تضافر العمليات الإنتاجية مع العلاقات والنظم الاجتماعية على المستوى الكلي للإنتاج، فإننا إذا ما تعمقنا داخل العملية الإنتاجية ذاتها؛ فإننا نجد هذا التداخل شاخصا. إن العملية الإنتاجية من الداخل لها مكونات ترتبط بنمط الملكية من ناحية، والعمل من ناحية ثانية، والإدارة من ناحية ثالثة. ولاشك أن هذه المكونات الثلاثة تنقسم بدورها إلى مكونات فرعية إلى أن تنتهي في النهاية بالفعل الاقتصادي «الذي يقوم على سلوك الفرد أو الجماعة أو التنظيم»، ولن تستطيع في هذا الصدد أن تدخل في كل مكونات العملية الإنتاجية، وحسبنا أن نقف فقط أمام المكونات الثلاثة التي أشرنا إليها قبل قليل وهي العمل والملكية والإدارة.

أ - العمل:

يرتبط العمل بسؤال محوري في العملية الإنتاجية وهو: من ينتج ؟ أي من يقوم بالعملية الإنتاجية بالفعل ؟ والإجابة عن هذا السؤال تنصرف مباشر إلى «**مفهوم العمل**» الذي يشير إلى الطاقة البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتي تعتمد على استخدام القوى الفيزيقية، أو المهارة اليدوية، أو العقلية، أو المعرفة التقنية لتشغيل قوى الإنتاج المادية من أجل إخراج منتج نهائي يطرح في الأسواق. ويعد العمل عنصرًا ضروريًا في العملية الإنتاجية لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال، بل إنه عصب العملية الإنتاجية إلى درجة أن بعض المفكرين الاقتصاديين قد ذهب إلى القول بأن كل المنتجات والسلع هي في المحصلة النهائية **ناتج عمل**.

وإذا كان العمل هو علاقة بين **الإنسان والآلة**؛ إلا أنه لا يمكن اختزاله في هذه العلاقة البسيطة. فالعمل تنظيم اجتماعي، وهو نشاط يصاحبه دائما علاقات، وتفاعلات تؤثر على مسار العمل سلبًا أو إيجابًا. ويمكن الإشارة فيما يلي باختصار إلى بعض الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالعمل:

- فالعمل يقوم في جوهره على التعاون والانضباط والانصياع التام للوائح والقوانين المنظمة له.

- ويطور العمال ثقافة خاصة بهم، تميز أسلوب حياتهم ورؤيتهم لها، وتنظم علاقتهم بغيرهم. ولذلك فإن بالإمكان الحديث عن العمال بوصفهم طبقة اجتماعية لها خصائص معينة.

- وبرغم أن العمل يخضع للوائح والتنظيمات الرسمية، إلا أن طبيعة العمل تفرض وجود علاقات غير رسمية بين العمال وهي علاقات تؤثر تأثيرا كبيرا في مسار العمل.

ب - الملكية:

يقوم الإنتاج - خاصة في المجتمعات الرأسمالية - على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج. وتضمن القوانين حقوق ملكية أدوات الإنتاج؛ وما يترتب على هذه الملكية من تبعات. **والملكية** هي في جوهرها نظام اجتماعي، يرتبط بطبيعة الحقوق والواجبات، وطبيعة التعاقدات الاجتماعية في المجتمع، كما أن الملكية يترتب عليها أنماط من العلاقات الاجتماعية:

- فالملكية تفرز تمايزًا اجتماعيا بين من يملكون ومن لا يملكون، ومن ثم فإن أصحاب الثروة يشكلون طبقة متميزة يطلق عليها الطبقة العليا، أو الطبقة البرجوازية.

- ولا يمكن أن تستمر حقوق الملكية دون وجود ضمانات سياسية وقانونية. ولذلك فإن نظام الملكية في المجتمع يرتبط بالنظم السياسية والقانونية السائدة.

- وفي حالة غياب القوانين، كما هو الحال في المجتمعات التقليدية (قبل الرأسمالية)؛ فإن حقوق الملكية تنظم من خلال الأعراف السائدة التي تتحول إلى قواعد ملزمة لكل الأطراف (المثال على ذلك تنظيم حقوق ملكية المياه أو الآبار في المجتمعات الصحراوية).

- وتقوم العملية الإنتاجية على علاقة بين من يملكون (أصحاب رءوس الأموال)، وبين من لا يملكون (العمال)، وهذه العلاقة غالبا ما يكتنفها الصراع على المصالح، هذا الذي يزداد كلما تركزت الملكية في أيدي قلة قليلة العدد من الأفراد.

جـ - إدارة الإنتاج

لقد كانت العملية الإنتاجية في الماضي تدار بشكل مباشر من خلال صاحب العمل (كما هو الحال في المصنع الصغير أو الورشة)، ومع دخول

الصناعة الحديثة تم فصل الملكية عن الإدارة، فأصبح للإدارة رجالها الذين لديهم الخبرة والحرفية المهنية لأداء مهمة الإدارة. وتقوم الإدارة على المهارات المهنية، ولكن لها جوانب اجتماعية وإنسانية مهمة:

أ – فالقائمون على شئون الإدارة يشكلون شريحة طبقية متميزة، فهم جزء من الطبقة الوسطى التي تعتمد على التعليم، والتدريب، والإنجاز، لا على الثروة والملكية. وتقف هذه الطبقة بين الطبقة العاملة من ناحية، وملاك الثروة من ناحية أخري.

ب – وتعتمد هذه الشريحة في إدارة العملية الإنتاجية على ما تخوله لها اللوائح من سلطة. فقوة هذه الفئة لا تنبع من ملكية الثروة، ولكن من ملكية السلطة (سلطة الإدارة).

جـ – ولذلك فغالبا ما تتطلع إلى مزيد من ملكية السلطة خارج نطاق الإنتاج، فتسعى إلى مزيد من اكتساب السلطة السياسية والاجتماعية بشكل عام.

٢ - الاستهلاك

يعد موضوع الاستهلاك أحد الموضوعات الأساسية داخل تخصص علم الاقتصاد؛ فالاستهلاك ظاهرة اقتصادية في المحل الأول، فإذا كان الاقتصاد يهتم بدراسة عمليات كالإنتاج (وما يصاحبه من عمليات استثمار أو ادخار) فإن الاستهلاك لابد وأن يحتل مكانة محورية في تحليله. ذلك أن الاستهلاك – وكما أكد آدم سميث – هو الهدف الوحيد للإنتاج وأن رغبة المنتجين يجب أن تكون بالضرورة في خدمة المستهلك. ولذلك فقد انطلقت النظرة الاقتصادية في دراسة الاستهلاك من فكرة سيادة المستهلك Consumer Sovereignty والتي تعني أن العمليات الاقتصادية تتجه بالأساس نحو سد حاجات المستهلك، فالإنتاج والتبادل والتوزيع

كلها وسائل، أما الاستهلاك فهو الغاية. ولذلك إن أداء أي اقتصاد لا يقاس إلا في ضوء سد حاجات المستهلكين.

ولقد ظلت النظرية الاقتصادية لوقت طويل تعالج قضية الاستهلاك من منظور كمي بحت، حيث تدرسها في ضوء قوانين اقتصادية بحتة. وتركز البحث هنا حول موضوعات مثل ربط الإنفاق بمقدار الدخل (الاختلاف في حجم الإنفاق باختلاف مصادر الدخل وكميته)، أو ربط الإنفاق بالطلب على السلع أو بالقدرة الشرائية للنقود (حيث يختلف الاستهلاك باختلاف معدل الأسعار والقدرة الشرائية للنقود وتكلفة السلع المرغوب فيها). ولكن هذه النظرية الاقتصادية الضيقة النطاق ما لبثت أن تطورت واتسع نطاقها، فلقد أدرك الاقتصاديون «أن المستهلك لم يعد مستقلا بل هو تابع متغير، وأنه يتحرك في المجال الذي تتغير فيه أشكال وأنماط الحاجات (السلع) التي يرغب الحصول عليها.. (وأنه) غير منفصل عن المجتمع، بل متعلق به ومتأثر بتصرفاته أولا، وبالإنتاج -كما ونوعا - ثانيا». لم يعد المستهلك الآن مستهلكا فردا بل أسرة، أو وحدة معيشية تؤخذ فيها قرارات جمعية تتصل بالاستهلاك، كما أن سلوكه لم يعد سلوكا مستقلا، بل إن تفضيلاته السلبية تتغير عبر الزمن وذلك بفعل عوامل كثيرة منها التغير في مستوى الدخل والتغير في الأسعار، وتأثير الإعلان وما يوفره من معلومات حول تفضيلات المستهلك وحاجاته، وتأثير الاستعراض Demonstration effect أو تأثر المستهلك بما يستهلكه الآخرون.

إن هذه النظرة الواسعة النطاق قد مكنت من انبثاق اتجاهات جديدة في دراسة المستهلكين وسلوكهم، وارتبطت هذه الاتجاهات بتطور بحوث التسويق Marketing أو بحوث إدارة التسويق Marketing Adminstration.

لقد عملت بحوث الاستهلاك هنا بمثابة معطيات أو مدخلات لمديري التسويق. واستفادت هذه البحوث لا من علم الاقتصاد فقط، وإنما استفادت من علوم اجتماعية أخرى خاصة علم النفس في التعرف على جوانب متعددة في سلوك المستهلكين واتجاهاتهم. ونحت هذه البحوث مناحي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- دراسة القرارات المتصلة بالاستهلاك، والعمليات المصاحبة لهذه القرارات مثل الوعي Awareness والاهتمام Interest والرغبة Desire والفعل Action وانصبت التحليلات هنا على القرارات الفردية.

- دراسة العلاقة بين أنماط الشخصية وأبعاد سيكولوجية أخرى والإقدام على شراء نوعيات من السلع تتراوح بين السلع المعمرة كالسيارات والسلع البسيطة كالسجاير ومناديل الحمام.

- دراسة التغير في قرارات المستهلكين واتجاهاتهم، مع التركيز على رؤية شمولية لطبيعة المتغيرات الفاعلة في هذا التغير، وهي متغيرات اتضح أنها صعبة الحصر.

- دراسة وحدة اتخاذ القرار الاستهلاكي، حيث انصب التحليل بالأساس على وحدة المعيشة Household كوحدة مستهلكة لها سلوك استهلاكي متميز، ولها تفاعلاتها الخاصة فيما يتصل بالاستهلاك (كالعلاقة بين نمط السلطة أو القوة وبين التأثير في القرارات الإنفاقية في الأسرة).

أ - علم الاجتماع ودراسة الاستهلاك

تعد دراسة السلوك الاستهلاكي إضافة جديدة إلى ميدان علم الاجتماع، فإذا كان الاهتمام السوسيولوجي بدراسات الاستهلاك لم يبدأ إلا من ثمانينيات القرن العشرين، فإن الاهتمام بدراسته من جانب علوم اجتماعية أخرى، خاصة علمي النفس والاقتصاد، يعتبر اهتماما قديما. ومن ثم فإن

موضوع الاستهلاك من الموضوعات التي لا تعتبر حكرا على تخصص اجتماعي بذاته، بل تتنازعه تخصصات ثلاثة هي: علم النفس، وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة الجغرافيا البشرية التي يطور المتخصصون فيها اهتماما بدراسة الاستهلاك ضمن اهتمامهم بدراسة العلاقة بين استهلاك الطعام وحجم السكان.

وإذا كان اهتمام علم الاجتماع بموضوع الاستهلاك قد بدأ في السنوات الأخيرة على ما أشرنا، فإنه لم يبدأ من فراغ، وإنما تأسس على ما سبقه من إسهام للعلوم الاجتماعية الأخرى، منطلقا منه إلى آفاق جديدة.

وبالرغم من أن اهتمام علم الاجتماع بظاهرة الاستهلاك يعد اهتمامًا قديمًا، إلا أن اعتباره موضوعا مستقلا للدراسة السوسيولوجية يعد اهتماما معاصرا بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ولم يكنِ موضوع الاستهلاك في الاهتمام السوسيولوجي في الماضي موضوعًا مستقلًا بذاته، بل كان الاهتمام به اهتمامًا ثانويًا كأحد المؤشرات الدالة على الطبقة الاجتماعية مثلًا، أو كأحد المتغيرات الاقتصادية القابلة لأن تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية كما هو الحال في دراسات علم الاجتماع الاقتصادي والإنثروبولوجيا الاقتصادية. ولم يتحول الاستهلاك إلى موضوع للدراسة السوسيولوجية المتخصصة إلا في ثمانينيات القرن العشرين. فلا نصادف كتبا سوسيولوجية متخصصة في دراسة الاستهلاك أو ثقافته إلا وكانت منشورة في حقبة الثمانينيات، كما أنه لم تعقد أية مؤتمرات متخصصة لتدارس هذا الموضوع قبل هذه الحقبة. فقد عقد أول مؤتمر متخصص حول سوسيولوجيا الاستهلاك في جامعة أوسلو في يناير عام ١٩٨٨م. ولقد كشف هذا المؤتمر عن أن: «سوسيولوجيا الاستهلاك كانت حتى وقت قريب مجالًا بحثيًا متخلفًا ومشتتًا. ومن ثم فقد كان هذا المؤتمر هو أول محاولة عالمية تهتم اهتماما خاصا بالاستهلاك.

ولم يكن هدف المؤتمر هو تأسيس مجال مستقل لسوسيولوجيا الاستهلاك، بقدر ما كان محاولة للفت الانتباه إلى عدد هائل من المشكلات الإمبيريقية والتحليلية المتضمنة في موضوع الاستهلاك». ومن الواضح أن موضوع الاستهلاك كان موضوعا مهملاً في علم الاجتماع، وأن هذا هو أول مؤتمر يخصص للدراسة السوسيولوجية للاستهلاك، وأن الدراسة السوسيولوجية للاستهلاك يمكن أن تستغرق عددًا كبيرًا من المشاكل التحليلية والإمبيريقية.

وتقوم النظرة السوسيولوجية للاستهلاك على أساس شمولي يوسع من الاهتمام الاقتصادي لموضوع الاستهلاك. وتنبع هذه المسئولية من شمولية النظرة إلى الاستهلاك، فالاستهلاك بالمفهوم الاجتماعي ظاهرة عامة لدى كل المجتمعات. وهو مفهوم أكثر اتساعا من مجرد إشباع الحاجات البيولوجية، بل له عدد محدد من الوظائف في كل الثقافات، فإعداد الطعام واستهلاكه يرتبط بالنسبة لبعض الشعوب بقيم جمالية (قيم تذوقية وفنية)، وهو بالنسبة للبعض الآخر دليل على المكانة، خاصة في الثقافات التي بها فائض إنتاجي سواء لدى الشعوب البدائية أو المعاصرة. ولا يعني الفهم الشامل لظاهرة الاستهلاك عمومية الظاهرة وارتباطاتها الثقافية فحسب، ولكنه يعني أيضا النظرة إلى الاستهلاك في جوانبه المادية والمعنوية وفي جوانبه المنظورة وغير المنظورة. فالأفراد يستهلكون بجانب استهلاكهم للسلع المادية الصور والمعاني المرتبطة بها، كما أنهم يتخذونها رموزا يتخاطبون بها خطابا صامتا في الحياة اليومية. ويشكل هذا الجانب البعد المعنوي غير المنظور من الاستهلاك وهو البعد الذي يعطي صورة أشمل لظاهرة الاستهلاك ويكشف أبعادها المختلفة. ولعلنا نكتشف مدى شمولية النظرة السوسيولوجية إذا ألقينا نظرة على الإسهامات البحثية في هذا الصدد.

وبهذه الطريقة تتميز النظرة السوسيولوجية إذن بأنها تنظر إلى الاستهلاك نظرة بنائية شاملة في ضوء التطورات التي خضع - ويخضع - لها المجتمع. فإذا كان الاستهلاك قد أصبح قاسما مشتركا بين المجتمعات والأفراد، وإذا كانت ثمة نزعة استهلاكية تتسرب إلى نفوس الأفراد وأفعالهم الشرائية، فإن مرد ذلك كله إلى ظروف بنائية - تاريخية ترتبط بتطور النظام الرأسمالي وتطور نظم الإنتاج والثقافة داخله. وفي ضوء هذه النظرة الشمولية تهتم الدراسات السوسيولوجية للاستهلاك بموضوعات متميزة منها ما يلي:

- **الفرد وثقافة الاستهلاك**

إذا كان ثمة تأثير لثقافة الاستهلاك، فإنه أوضح ما يكون على الأفراد. ولقد ركزت الدراسات السوسيولوجية على توضيح تأثير اقتصاد السوق وثقافة الاستهلاك على خصوصية الأفراد والعلاقات بينهم، فقد ذهب كريستوفر لاش C. Lasch إلى أن اقتصاد السوق القائم على الاستهلاك الجماهيري قد أفرز نوعا جديدا من الذات Self تتسم بأنها ذات موجهة بالآخرين other- Oriented، وموجهة بالسوق، لا تعتمد في تقدير نفسها على محددات داخلية بقدر ما تعتمد على أحكام الآخرين وقبولهم لها. ولقد ساعد على ظهور هذه الذات تقلص تأثير الأسرة (النووية) في عملية التنشئة الاجتماعية التي حولت - بتأثير التطور الرأسمالي - إلى مهن مساعدة مثل المدرسين، والإخصائيين الاجتماعيين، وقضاة محاكم الأحداث، ومرشدي الزواج، والأطباء النفسيين. فهذه المهن تعتمد على أيديولوجية ليبرالية تؤكد على التوازن بين التكيف الاجتماعي للفرد وبين تعبيره الحر (الفردي) عن ذاته. وأدت هذه الأيديولوجية إلى ظهور ذلك النمط من «الذات المعتمدة» تم في ضوئه اختزال فكرة الحرية إلى البحث عن الحقوق الفردية، وتحقيق الذات الفردية والسعي نحو الخلاص الفردي،

والإفراط في الأنانية. وهكذا تحولت الذات – تحت تأثير الاستهلاك المادي والاجتماعي – إلى ذات خاضعة لا تملك من أمرها شيئا.

ولقد تطورت هذه المقولة بشكل آخر في دراسة قام بها كاتب هذه السطور في أحد الأحياء المتخلفة (الفقيرة) في مدينة القاهرة، أكدت أن الضغوط التي تفرضها الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع الجماهيري على الأفراد تختلف باختلاف المستوى الاجتماعي. فقد أكدت الدراسة أن انتشار الثقافة الاستهلاكية بين الأفراد الذين لا يقدرون على متطلباتها تخلق لديهم إحساسًا بعدم الوجود في العالم، الأمر الذي يدفعهم إلى الاستهلاك بشكل مخل إذا توفرت لديهم الإمكانية، ذلك أن مزيدًا من الاستهلاك (الترفي في هذه الحالة) يخلق لديهم ألفة بالعالم ويزيح عن أنفسهم الإحساس بأنهم «لاشيء» ويشعرهم بأن لهم وجودا مثل الآخرين. ولقد أكدت هذه النتيجة أن الضغوط التي يفرضها الاستهلاك على الأفراد تختلف باختلاف الموقف الاجتماعي الذي يعيشون فيه، ويعمق انتشار الثقافة الاستهلاكية داخل هذا الموقف.

• الطبقة وثقافة الاستهلاك

أثار الانتشار الواسع النطاق لثقافة الاستهلاك جدلًا كبيرًا حول الطبقات – سوف نتعرض له بالتفصيل فيما بعد – حسبنا هنا الإشارة إلى جانب منه على عجالة. لقد ذهب بعض الباحثين إلى أن انتشار الثقافة الاستهلاكية على النحو الذي تنتشر به قد قوض الحدود بين الطبقات، الأمر الذي أدى إلى خلق مجتمعات لا تحتل فيها جماعات مكانة متميزة. فلم تعد هناك (موضة) خاصة بفئة معينة وإنما هناك (موضات) عديدة، واختفت القواعد الصارمة للسلوك الاستهلاكي أمام الاختيارات المتعددة، كما أتاحت الثقافة الاستهلاكية أمام أي شخص إمكانية أن

يصبح مثل أي شخص آخر. وهكذا اختلطت الحدود، وذابت الحدود بين الطبقات. ولكن هذا الرأي لم يقبل من جانب الباحثين من أمثال بيير بوردو Bourdieu الذي أحدث نشر كتابه بعنوان التمايز Distinction عام ١٩٨٤م، ثورة في هذا الصدد. فقد أكد بوردو من خلال دراسات مستفيضة عن الثقافة الفرنسية أن التذوق (في السلع الثقافية) يكشف عن تمايز الطبقات، وحاول في كتابه أن يرسم خريطة لأشكال التذوق المختلفة فيما يرتبط بالممارسات الثقافية الراقية (كزيارة المتاحف، وحضور حفلات الموسيقى والقراءة)، وكذلك أشكال التذوق في التفضيلات الاستهلاكية (كالطعام والشراب والملابس والسيارات) وكشف بذلك عن علاقة بين الانتماء الطبقي والمهني وبين نوعية التذوق الثقافي. وعلى سبيل المثال فقد أكد على أن أولئك الذين يمتلكون رصيدا كبيرا من الثروة المادية (مثل رجال الصناعة والتجارة) أميل إلى الإقبال على الوجبات السريعة وركوب السيارات الأجنبية، وحضور المزادات، واقتناء منزل آخر، ولعب التنس الأرضي، والتزحلق على المياه. أما أولئك الذين يملكون رصيدًا كبيرًا من الثروة الثقافية (كأستاذ الجامعة – ومدرس المدارس الثانوية، ومنتجو الفن)، فإنهم أميل إلى حب الاحتفالات العامة، وإتقان اللغات الأجنبية، ولعب الشطرنج، وسماع الموسيقي، وصعود الجبال. أما أولئك الذين لا يمتلكون إلا رصيدا بسيطا من كليهما (المادي والثقافي) مثل العمال المهرة وشبه المهرة وغير المهرة فإنهم أقرب ميلا إلى تشجيع كرة القدم، وأكل البطاطس، ومشاهدة الرياضة، والرقص الشعبي.

ولقد دفعت أفكار بورديو إلى أن يصبح موضوع أسلوب الحياة Life style أحد الموضوعات الحيوية في دراسات الاستهلاك. وعندما نتحدث عن أسلوب الحياة، فإن الفكر ينصرف إلى التميز الطبقي من خلال

الأساليب الخاصة التي تنتهجها لنفسها ومن بينها الثقافة الاستهلاكية. وقد اتجهت الدراسات هنا بشكل خاص إلى أسلوب حياة الطبقة الوسطى، على افتراض أن هذه الطبقة أكثر الطبقات الاجتماعية سعيًا نحو التميز. فقد ذهب مايك فيزرستون Featherstone إلى أن «مفهوم أسلوب الحياة» يمكن أن يفهم فهما جيدا في علاقته بنمط حياة البرجوازية الصغيرة الجديدة، وهي طبقة تسعى – من خلال إنتاجها واستدماجها للمعلومات والصور المتصلة بثقافة الاستهلاك – إلى تدعيم أسلوب حياتها الخاص واستعدادتها الخاصة وإضفاء الشرعية عليها. وفي ضوء هذا اتجه الباحث نحو التعرف على الوسط المعيشي الفكري (الهابيتوس) Habitus الذي يميز حياة هذه البرجوازية ودورها لا في نشر ثقافة الاستهلاك فحسب، بل في إنتاجها أيضًا، فأكد على أن البرجوازي الصغير شديد التوجس بشأن جسده، يفحصه بانتظام، ويلاحظ نفسه ويراجعها بانتظام، ومن ثم فهو أكثر اهتماما بالرياضة والأطعمة الصحية وأدوات التجميل. إنه شخص طموح يسعى إلى أن يكون أكبر مما هو عليه، ومن ثم فإنه يتبنى اتجاها في الحياة يقوم على الاستثمار الدائم لكل شيء، فهو لا يمتلك من رأس المال المادي أو الثقافي ما يكفيه؛ ولذلك فهو شغوف لأن يمتلك منه المزيد. وفي ضوء هذه الخصائص فإن أسلوب حياة الفرد من هذه الشريحة من الطبقة الوسطى يتبلور حول خاصتين: الأمن والمغامرة، الأمن لحياته الحالية، والمغامرة من أجل الحصول على المزيد. ويؤدي أسلوب الحياة هذا إلى أن يصبح الفرد المنتمي إلى الطبقة الوسطى أكثر دعاة الثقافة الاستهلاكية وأكثر الأفراد حملا لخصائصها.

وفضلًا عن ذلك فإن الطبقة الوسطى تسهم بدور فعال في إنتاج الثقافة الاستهلاكية ونقلها، حيث يتوحد أفراد هذه الطبقة مع أسلوب حياة

المثقفين وينقلونه إلى جمهور واسع. وهم يعملون أيضا كمنظمين في المجال الثقافي مثل تنظيم الحفلات والعروض المسرحية والسينمائية، وتنظيم الرحلات لقضاء العطلات، وتنظيم المسابقات الرياضية. وبذلك فإن الطبقة الوسطى لا تنتهج لنفسها أسلوب حياة خاص فحسب. بل تعمل على نشره وتخلق الاهتمام به على نطاق واسع. وإذا كان نمط حياة الطبقة الوسطى يجعلها تتوحد مع المثقفين، فإن طموحها يجعلها تتوحد مع الطبقة العليا، وتحاول أن تقلد ضروبًا من أساليب حياتها.

ثقافة الاستهلاك والمتعة الجسدية

حظي الجسد باهتمام بالغ في أوروبا على أثر الأطروحات التي قدمها ميشيل فوكو Foucault في كتابة تاريخ الجنسية المنشور بالإنجليزية عام ١٩٨١م، والتي عالجت علاقة الجسد بالعقل والتنظيم العقلاني في الحضارة الغربية، ولقد تأسست أطروحات فوكو على رؤية مؤداها أن الجسد هو نتاج للمعرفة التصنيفية وللقوة، وإن تاريخ البشرية يكشف عن أن الحضارة تتأسس على سيطرة العقل على الرغبة. وطالما أن العقل والتنظيم الاجتماعي سابقان على الوجود الجسدي، فإن الجسد ما هو إلا مقولة اجتماعية. ولقد دفعت آراء فوكو إلى الاهتمام بموضوعات مثل التشريح السياسي للجسد، والأجساد العارفة واختلاف الأجساد باختلاف الحضارات. والجسد كعلاقة اجتماعية تخضع للضبط وسيطرة النظم الاجتماعية.

ولقد أدت هذه الاهتمامات – في نطاق دراسات ثقافة الاستهلاك – إلى طرح موضوع الإفراط في المتعة الجسدية، على اعتبار أن النزعة نحو الإفراط في المتع الحسية هي إحدي الخصائص التي تميز أخلاقيات الرأسمالية الغربية، خاصة بعد أن سيطرت الثقافة الاستهلاكية على المجتمعات الرأسمالية. فقد خلقت هذه الثقافة نمطًا جديدًا من الشخصية أكثر انجذابًا نحو الخارج

وأكثر اهتمامًا بالمظاهر الخارجية، وعلي رأسها المتع الحسية الخارجية المتصلة بالجسد، ويتسم هذا النمط الجديد بعدة خصائص تجعله أقرب إلى ذاته أكثر من المجتمع، وتجعله أكثر حرصا على المتعة الحسية أكثر من أي شيء آخر. ومن بين هذه الخصائص: حب الذات، وعدم القدرة على تكوين علاقات عاطفية عميقة مع الآخرين، والسعي نحو طلب المديح والتدعيم من الآخرين، وعدم القدرة على الدخول في علاقات وطيدة من العلاقات التي تفرض بعض الأعباء كإنجاب الأطفال أو رعاية كبار السن والهرم الفيزيقي.

ومثل هذه السمات تبعد الشخص عن الجماعة والروابط القرابية وتجعله ينكب على ذاته، ويوجه اهتمامه نحو الجسد والمتع الحسية. وتستجيب ثقافة الاستهلاك لهذا النمط الجديد بخلق اهتمامات ومجالات لإشباع هذه الحاجة، فضلا عن توفير السلع الضرورية التي يفرضها هذا الاهتمام، ولذلك فقد اتجهت كثير من المنتجات نحو تجميل المظهر الخارجي للجسم مثل أدوات المكياج وأدوات التخسيس، وأغذية الرجيم، وأدوات الرياضة. كما تقوم جهات معينة بتنظيم الحفلات والمهرجانات ووسائل قضاء أوقات الفراغ التي ترفه عن الجسد، كما تقدم وسائل الاتصال المختلفة من صحافة وتلفزيون وسينما صورة عن الجسم النموذجي، وتركز معظم الإعلانات على هذه الصورة بحيث تنطبع في أذهان الناس ليسعى الجميع نحو تحقيقها. ولا تخلو هذه الدعوة من مفارقة، فقد تنقلب – لتحقيق أهدافها – في الاتجاه المعاكس لتدعو إلى نمط من الجمال يعتمد على إعلاء الروح وتحسين الصحة عن طريق تخليص الذات من شهواتها. وبرغم أن هذه الدعوة تبدو ذات طبيعة معاكسة إلا أنها تستهدف – في النهاية – خلق صورة ترتبط بالنمط المثالي للجسد وخلق الاهتمام بنوعية

خاصة من السلع. وفي كل الأحوال فإن هذه الثقافة تنجح في تحويل فكرة المحافظة على الجسد إلى شرط (أو متطلب) للقبول الاجتماعي، كما تربط بين المظهر الخارجي وبين القدرة على التعبير عن النفس والثقة فيها، إنها باختصار تنجح في تحويل فكرة الجمال إلى لذة وفي تحويل قيمة الجمال المعنوية إلى قيمة مادية.

٣ - الادخار والاستثمار

يشير مفهوم الادخار saving إلى الاقتصاد في النفقات، أو توفير جزء من الدخل، أما مفهوم الاستثمار investment فإنه يشير إلى استخدام رءوس أموال مدخره أو مقترضة في مشروعات تجارية أو صناعية أو زراعية بغرض تزويد رءوس الأموال. ويعتبر الادخار - كما الاستثمار - سلوكًا اقتصاديًّا؛ فهو يرتبط بالنقود، كما أن فعل الادخار أو الاستثمار هو فعل اقتصادي يرمي إلى توفير النقود أو تزويدها. وثمة علاقة واضحة بين هذين النمطين من السلوك من حيث ارتباطهما بالنقود، ومن ثم فإننا نتوقع أن تكون العوامل المؤثرة عليهما متشابهة.

ولا ينظر المتخصص في علم الاجتماع إلى هذين النمطين من السلوك على أنهما ضمن الأفعال الاقتصادية البحتة، فثمة عوامل اجتماعية وثقافية تقف وراء هذه الأفعال، كما أن الآثار المترتبة عليهما تتضمن بعض المتغيرات الاجتماعية. ونحاول في هذا الجزء من الفصل أن ننظر في بعض المتغيرات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالسلوك الإدخاري أو السلوك الاستثماري.

أ - الادخار ضرورة اجتماعية

من الأسئلة المهمة التي تثار حول الادخار والاستثمار وما يتعلق بالهدف منهما. أسئلة من قبيل لماذا يميل البشر إلى الادخار؟ ولماذا يميلون إلى تزويد

ما لديهم من نقود؟ ولماذا يمتنع البعض عن الخوض في مثل هذا النوع من السلوك؟ وهل الإنسان ميال إلى الادخار والاستثمار بطبعه؟ أم أن ظروف البيئة هي التي فرضت عليه مثل هذه الأفعال الاقتصادية؟

لقد كان الإنسان في المجتمعات البسيطة يعيش في ظل اقتصاد معيشي يكتفي منه بالضروري، ولا يبحث عن الأشياء الكمالية التي – من وجهة نظره – لا فائدة ترجى منها في حياته. فلقد كان الإنسان في هذه المجتمعات يعيش يومًا بيوم؛ يلتقط الثمار، ويستغل ما يحيط به من موارد محدودة لكي يتكيف مع بيئته ويستبقي حياته. وإذا كانت البيئة المحيطة بالإنسان قد منحته كل الخير الذي مكنه من أن يتكيف ويعيش، فإنها هي نفسها التي ضنت عليه بهذا الخير، وجعلته من ثم يميل إلى النظر في مستقبل حياته كيف يكون، وإلى أن يبذل قصارى جهده في أن يحمي نفسه ضد مخاطر البيئة. فالمحاصيل قد تدمرها الرياح أو الأمطار أو الفيضانات، كما أن الطبيعة قد تضن بعطائها فيجف الزرع وينضب الطعام. وكان لابد من أن يتعلم الإنسان دروسًا من تقلبات الطبيعة؛ فظهر الميل إلى الادخار كأحد السبل لمواجهة مخاطر الطبيعة. ومن هنا فيمكن بناء على ذلك النظر إلى تخزين المحاصيل، ومياه المطر، وتجفيف لحوم الحيوانات (بالطرق البدائية التي كانت تتم بها في الماضي)، وتخزين الطعام القابل للتخزين، يمكن النظر إلى كل ذلك وغيره على أنه صورة مبكرة للادخار.

وإذا كان الادخار في المجتمعات القديمة قد ظهر عبر هذه العلاقة الحذرة بالطبيعة، فإنه في المجتمعات الحديثة تحول إلى أهداف أخرى مع الاحتفاظ بالأهداف القديمة. فما تزال المجتمعات حتى الآن تدخر وتخزن الطعام والمحاصيل وغيرهما من سبل العيش. ولكن المجتمع الحديث قد فرض تغيرات على نظام الادخار، وكانت أهم ملامح هذا التغير:

- **الانتقال إلى صور الادخار النقدي**: حيث تحولت النقود في المجتمع الحديث إلى قدرة رمزية على الادخار. صحيح أن الأفراد والمجتمع بعامة يدخر في أمور متعددة أخرى غير النقود، ولكن النقود تحولت في المجتمع الحديث إلى رمز للقدرة الاقتصادية سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع. وكان لظهور البنوك وانتشارها دور كبير في عمليات الادخار وفي تحويل النقود إلى قوة رمزية.

- **ظهور صور الادخار الجمعي**: فالادخار ليس سلوكًا فرديًا فحسب، بل إن الدول والحكومات حريصة على أن تضمن استقرارًا اقتصاديًا دائمًا، ولذلك فإنها تحاول أن ترسم خططا استراتيجية للحفاظ على الموارد الاقتصادية، والعمل على ضمان تدفق السلع والخدمات بشكل مستمر دون حدوث أزمات، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بنظرة استراتيجية إلى الادخار.

- **التشابك بين مصالح الفرد والدولة**: فإذا كان للفرد هدف من ادخار فوائض دخله في البنوك يرتبط بضمان استقرار مستقبله ومواجهة أزمات حياته وحياة أسرته، فإن الدولة هي التي تستخدم مدخرات الأفراد وتوجهها في برامج استثمارية لتحقيق استقرار المجتمع.

ب - الاستثمار وترقية الحياة الاجتماعية

إذا كان الادخار ضرورة اجتماعية فإن الاستثمار يعمل على ترقية الحياة الاجتماعية وازدهارها. فإزاء الموارد النادرة، وإزاء الزيادة المطّردة في أعداد السكان، ليس هناك من وسيلة أمام المجتمعات إلا أن تنمي ثرواتها، وأن تستثمر ما لديها من إمكانات، وثروة لتحقيق قدر من النمو الاقتصادي، الذي يوفر فرص عمل من ناحية، ويمول الخدمات الاجتماعية المختلفة: كالصحة، والتعليم، والمرافق العامة (المياه والكهرباء)، والبنية التحتية من ناحية أخرى.

ويعتبر الاستثمار مؤشرًا على قدرة الإنسان على التكيف مع البيئة. فإذا تلقى الإنسان ما تجود به الطبيعة دون أن يبذل جهدًا في تطوير هذه الطبيعة واستثمار مواردها، فإنه سوف يظل يعيش في نطاق نمط اقتصادي واجتماعي أقرب إلى الاقتصاد المعيشي. أما إذا تفاعل الإنسان تفاعلًا إيجابيًا مع الطبيعة، وحاول أن يستثمر ما في الطبيعة من موارد، بل حاول أن يكتشف موارد جديدة، فإن حياته الاقتصادية سوف تزدهر، وبالتالي فإن نوعية حياته الاجتماعية سوف تتغير إلى الأفضل. ويقاس تقدم الشعوب في عالمنا المعاصر بقدرة المجتمع على التكيف الخلاق مع ظروف البيئة ومقدرات الطبيعة. وما كان للمجتمعات المتقدمة في العالم (أوروبا الغربية واليابان، وأمريكا الشمالية) أن تصل لما وصلت إليه لولا هذه القدرة الفائقة على استثمار موارد الطبيعة، والعمل الدائم على اكتشاف موارد جديدة.

ويمكن النظر إلى الاستثمار من زاويتين: زاوية الفرد وزاوية المجتمع. فالاستثمار على **المستوى الفردي**، هو فعل اقتصادي يقوم به بعض الأفراد ممن لديهم القدرة على المغامرة، وهم إذ ينخرطون في هذا السلوك فإنهم يتميزون كفئة اجتماعية لها علاقة بالثروة والملكية، ويُطلق عليهم **المستثمرون**، وهم يتدرجون في مستوياتهم الاجتماعية، من الاستثمارات البسيطة إلى الاستثمارات الكبرى المرتبطة بالصناعة أو المشروعات الزراعية الرأسمالية الضخمة. وإذا ما انتقلنا إلى مستوى المجتمع نجد أن الاستثمار في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يتحول إلى قضية سياسية واقتصادية. فالمجتمع الرأسمالي يقوم على تشجيع المبادرات الفردية، والعلاقات التجارية الحرة، وحرية الملكية، وحرية حركة رءوس الأموال. ومن ثم فإن الدولة في المجتمع الرأسمالي تتجه إلى تشجيع المستثمرين، وإلى رسم سياسات لتشجيع دخول رءوس الأموال.

وتتأثر حركة الاستثمار سواءً على المستوى الفردي أو المستوى المجتمعي بالظروف الاجتماعية والسياسية في المجتمع. فكلما كان المجتمع مستقرًا من الناحية السياسية والاجتماعية أدى ذلك إلى جذب رءوس أموال أكثر وازدهرت منه صور الاستثمار، والعكس صحيح. ولذلك نجد أن الاستثمار ينحسر في حالة حدوث أزمات سياسية أو اجتماعية. وغالبًا ما تتجه بعض الدول إلى إنشاء هيئات لتشجيع الاستثمار، ومن هذه الدول مصر التي بها وزارة للاستثمار.

جـ - قيم الادخار والاستثمار

ويتأثر الادخار والاستثمار بمنظومة القيم السائدة في المجتمع، بل إن للادخار والاستثمار قيما خاصة تحكم سلوك المدخرين والمستثمرين. ونشير فيما يلي إلى بعض القيم الحاكمة للادخار والاستثمار:

- **تفضيل السيولة**: تختلف قيم الادخار والاستثمار باختلاف الريف والحضر، فالريفيون قد يميلون إلى «تفضيل السيولة»؛ أي تفضيل تجميع النقود وادخارها في المنزل، دون البنوك، وذلك لعدم انتشار الثقافة البنكية في المجتمع الريفي، وإن كان هذا الاتجاه قد بدأ يتغير في السنوات الأخيرة خاصة بعد إنشاء بنك الائتمان والتنمية الزراعية.

- **روح المخاطرة**: وتعمل بعض الاتجاهات السلبية نحو البنوك، إلى الإحجام عن الادخار والاستثمار. ويؤثر ذلك تأثيرًا سلبيًا على روح المبادأة وروح المخاطرة، وهما من القيم المهمة في الإقدام على الاستثمار.

- **تفضيل المصلحة الخاصة**: ويميل المستثمرون إما إلى تفضيل المصالح العامة للمجتمع، وإما إلى تفضيل مصالحهم الشخصية. وينعكس ذلك على سلوكهم الاستثماري واختياراتهم لمشروعاتهم، هل هي مشروعات

تراكم الثروة للمجتمع أم أنها مجرد مشروعات تجارية أو منتجة لسلع استهلاكية تحقق أرباحا لأصحاب رءوس الأموال دون أن تحقق قيمة مضافة إلى المجتمع.

الفصل الثامن

التغير الاجتماعي: المفهوم والعوامل

أولًا: التغير الاجتماعي: خلفية تاريخية.
ثانيًا: التغير الاجتماعي: محاولة للتعريف.
ثالثًا: التغير الاجتماعي والمفهومات المصاحبة.
رابعًا: عوامل التغير الاجتماعي.

الفصل الثامن

التغير الاجتماعي: المفهوم والعوامل

مقدمة

يختلط مفهوم التغير الاجتماعي، برغم شيوعه وانتشاره بالكثير من المفاهيم مثل مفهوم التقدم ومفهوم التطور ومفهوم النمو وغيرها من المفاهيم، الأمر الذي يستلزم تحديدًا دقيقًا لها وتحديد علاقتها بمفهوم التغير الاجتماعي. ولا يمكننا أن نبدأ حديثًا عن مفهوم التغير الاجتماعي دون أن نلقي نظرة سريعة على تاريخه، فإذا كان مفهوم التغير الاجتماعي مفهومًا حديثًا نسبيًا، فإن التغير كامن في الوجود منذ القدم، كما أن مفهوم التغير نفسه كامن في آراء الفلاسفة والمفكرين منذ القدم أيضًا. ومن ثم فإنه لا يمكننا استجلاء مفهوم التغير الاجتماعي دون أن نتعرف على الخلفية التاريخية لهذا المفهوم. إن هذه الخلفية التاريخية هي التي سوف تمكننا من أن نتقدم لتعريف التغير الاجتماعي وتحديد علاقته بالمفاهيم الأخرى وإلقاء الضوء على عوامله.

وبناء على ذلك فإننا نتوقع أن يتكون هذا الفصل من أربعة عناصر أساسية هي:

أولًا: التغير الاجتماعي: خلفية تاريخية.

ثانيًا: التغير الاجتماعي: محاولة للتعريف.

ثالثًا: التغير الاجتماعي والمفاهيم المصاحبة.

رابعًا: عوامل التغير الاجتماعي.

أولًا: التغير الاجتماعي: خلفية تاريخية

بالرغم من أن دراسة التغير الاجتماعي من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع، إلا أن الفلاسفة والمفكرين على مر العصور قد لاحظوا التغير الاجتماعي والسياسي وتأملوه وطوروا بشأنه أفكارًا ربما تكون قد شكلت الرصيد المعرفي الذي تطور من خلال مفهوم التغير الاجتماعي الحديث. وليس هذا أمرًا غريبًا، إذ أن التغير سمة لصيقة بحياة الإنسان وأفكاره والتجمعات البشرية التي أقامها. فمبدأ التغير هو أحد المبادئ الأساسية التي ينهض عليها الوجود الاجتماعي بجوانبه الطبيعية وغير الطبيعية. فظواهر الكون الطبيعية تخضع للتغير كما أن الكائنات الحية التي تعيش داخل الإطار الطبيعي -الفيزيقي في هذا الكون تخضع في حركتها وتطورها لمبدأ التغير. وعندما أسس الإنسان هذه التجمعات التي أطلق عليها «مجتمعات» لم تكن أشبه بمجتمعاتنا المعاصرة الأشد تعقيدًا، بل كانت تجمعات بسيطة أقل تعقيدًا. ويعني ذلك أنها خضعت لعملية تغير بعيدة المدى، بل إنها ماتزال تخبر تغيرًا جديدًا كل يوم.

من الطبيعي إذن أن يتأمل الفلاسفة والمفكرون ظواهر التغير الطبيعي والبيولوجي والاجتماعي من حولهم، وأن يؤسسوا نظريات وافتراضات عامة بشأنها. ولعل أول من لفت الانتباه إلى قوانين التغير العامة التي تحكم كل الأشياء هو فيلسوف اليونان القديم هيراقليطس (٥٤٠ -٤٧٥ ق.م) الذي أطلق عبارته الشهيرة التي قال فيها «إن الإنسان لا يستطيع أن يضع قدمه في نهر واحد مرتين لأن النهر يكون قد تغير بين الخطوتين». ويعني هذا أن التغير قانون أساسي من قوانين الوجود، وأن الوجود دائم الحركة لا يسكن على حال ولا ينقطع تغيره لحظة من اللحظات، بحيث إن الإنسان إذا نزل نهرًا وعاود نزول النهر نفسه فإنه لن يكون الإنسان نفسه،

ولن يكون النهر النهر نفسه، فقد أصابهما التغير ولم يعودا كما كانا عليهما بالأمس. لقد تغير النهر والإنسان وتغير كل شيء من حولهما فأصبح كل شيء جديدًا جديدًا.

وأكد فلاسفة اليونان ممن جاءوا بعد هيراقليطس على مبدأ التغير. وبرغم أن أفلاطون (٤٢٧ -٣٤٧ ق.م) كان فيلسوفًا مثاليًا إلا أنه كان يدرك أن المجتمع الذي عاش فيه (والذي كان مجتمعًا معقدًا إلى حد ما) ظهر نتيجة تطورات سابقة عليه. لقد كان المجتمع الأول الذي أسسه الإنسان مجتمعًا بسيطًا، لا يتجاوز الأسرة الواحدة وعرفت المجتمعات في تغيرها نظم تقسيم العمل وفقًا لتغير حاجاته فظهرت الحرف والصناعات، التجار، والعمال، والجنود المحترفون. وكلما ظهرت حاجات جديدة، وكلما تنوعت مطالب الناس، كلما ظهرت الحاجة إلى إحداث تغيرات سريعة. ولقد ظلت المجتمعات هكذا إلى أن أصابها الفساد من جراء ما حدث بها من تغيرات، الأمر الذي دعا أفلاطون إلى أن يحاول تجاوز هذه المجتمعات إلى عالم اليوتوبيا (العالم المثالي) يؤسس مدينة فاضلة لا يدركها التغير.

هرقليطس فيلسوف يوناني، قبل سقراط، قال بالتغيّر الدائم. وتقوم فلسفة هيراقليطس على نظرية التدفق أو الجريان فكل ما في الوجود في تغير دائم وتدفق مستمر، فجوهر الوجود هو الحركة والتغير المتواصلان، وهذا التغير والجريان صراع بين الأضداد، وهو أساس الوجود والصيرورة، فكل شيء يحمل في داخله ضده، ويشبّه الأشياء بالنهر الجاري الذي تتغير مياهه باستمرار، فأنت لا تسبح في مياه النهر مرتين.

وسار أرسطو (٣٨٤ -٣٢٢ ق.م) على منوال أفلاطون، ولكنه كان فيلسوفًا واقعيًا أقرب إلى تحليل ما هو كائن دون التحليق فيما ينبغي أن

يكون. لقد اتجه ارسطو إلى توضيح العمليات التي أصابت المجتمعات الصغيرة وحولتها إلى مجتمعات أكثر تعقيدًا مثل التعاون والتضامن وتقسيم العمل. كما أوضح السلسلة المتصلة من التطور التي تأسست عليها الدولة أو المجتمع السياسي. فالدولة (المجتمع) في أصل نشأتها، تشكلت من صورة المجتمع الصغير الذي التف حول الأسرة، ومن الأسرة ظهرت القبيلة، ومن القبيلة تكونت القرى، فالمدن، فالمجتمع السياسي الكبير.

وكانت الحاجة إلى التعاون والتضامن هي الكامنة خلف تعقيد المجتمعات على هذا النحو، وتغيرها عبر الزمن مع تبدل المشكلات والحاجات التي تواجهها. ولقد لفت أرسطو النظر إلى عنصر هام أصبح جوهريًا في دراسات التغير الاجتماعي فيما بعد. فالتغير عندما يحدث، يحدث وفق قانون ثابت هو قانون الانتقال من البسيط إلى المركب ومن المتجانس إلى اللامتجانس، وهكذا تتحول المجتمعات ببطء شديد، ويتم انتقالها عبر مراحل طويلة المدى. وبرغم تأكيد أرسطو على هذا التغير التدريجي التلقائي في بناء المجتمعات، إلا أنه أكد أيضًا على إمكانية ظهور التغير المفاجئ الناتج عن الثورة أو الانقلاب ويظهر ذلك عندما تتأسس الدولة على نظام خاطئ للعدالة.

وتفصح نظرية ابن خلدون في شئون العمران عن وعي مبكر بقوانين التغير الاجتماعي في العمران البشري. فالمجتمع عنده أشبه بالكائن الحي يظهر إلى الوجود طفلًا، ثم يبلغ شبابه، وكهولته، وأخيرًا يصيبه الهرم فيفنى ويزول. فالعمران كله على ما يذهب ابن خلدون له عمر محسوس كأعمار البشر، وهو يفنى ويدركه الهرم كالأعمار الطبيعية للحيوانات. ويبدو أن إدراك ابن خلدون لطبيعة التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية هو الذي جعله ينشغل بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة، ومن الرئاسة

إلى الملك، ومن الصنائع البسيطة الضرورية إلى الصنائع الكمالية. ولكن الأهم من ذلك كله، هو أن ابن خلدون قد أدرك أن التغير لا يسير على وتيرة واحدة، بل إن له أشكالًا حددها في شكلين رئيسيين هما:

١ - المباينة بالجملة، وتعني التغير التدريجي الذي يحدث في العمران كله أو في جزء من أجزائه.

٢ - التبدل بالجملة، ويعني التغير الجذري الذي يخلق نمطًا جديدًا ومجتمعًا جديدًا يخالف المجتمع السابق عليه تمامًا.

لقد بلغ الاهتمام بالتغير الاجتماعي مبلغه في عصر التنوير الأوروبي. وتعد روح هذا العصر شاهدة على تغير واضح في بناء المجتمع السياسي وفي بناء الفكر. فقد اهتم فلاسفة عصر التنوير بالمتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية منذ نشأتها وحتى قيام الدولة المدنية الحديثة. وبرغم أن التصورات التي قدمها فلاسفة عصر التنوير قد اعتمدت على نظريات افتراضية. إلا أنها عكست اهتمامًا كبيرًا بالتغير الاجتماعي، وإدراكًا واعيًا لدوره في تقدم المجتمعات. والتغير الاجتماعي في نظر فلاسفة عصر

نظرية المجتمع المنجز: ديفيد ماكليلاند:
اهتم ماكليلاند بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي ومال ميلاً سيكولوجيًا في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية، وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز، لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية -سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة- تظهر دائمًا بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة إلى الإنجاز، ومن ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الإبداعية وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز، وبناء على ذلك فقد رفع ماكليلاند شعارًا يقول فيه "استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة". وافترض أن الحاجة إلى الإنجاز تعد المحرك الأساسي لعملية التغير الاجتماعي.

التنويـر هو تغير تقدمي ينقل المجتمعات إلى حالة أفضل، إلى نظام سـياسي يحقـق فيـه الأفـراد أهدافهـم. وفي ضوء ذلك أكـد توماس هوبـز (١٥٨٥ -١٦٧٩ م) على انتقال المجتمعات من حالة الفوضى التي يقتل فيها الأفراد بعضهـم البعض الآخر أو من حالة الحرب الاجتماعية إلى حالة يسـود فيها النظـام ويتحكـم فيها العقل مـن خلال قوة الدولة التي تلـزم الأفراد لكي ينصاعوا لقانونها العام. وبالطريقة نفسها أكد جون لوك (١٦٣٢ -١٧٠٤ م) عـلى تطور النظام القانـوني في المجتمعات البشرية فقـد ظهر هذا النظام لكي يكمل الحالة الطبيعية للبشر الذين يعتدون على حرية بعضهم البعض إذا تُركـوا دون قانـون. وتمثـل الحكومة هذا النظـام القانوني الـذي يتطور مـن خلال وعـي الأفـراد في المجتمع لـضرورة قيامه حمايـة لمصالحهم. أما روسـو (١٧١٢ -١٧٧٨ م) فقـد ركز على نمو الـروح الجمعية الأخلاقية فقـد تطـورت المجتمعات من حالة بسـيطة يشـبع فيها الفـرد كل حاجاته إلى مجتمعـات سـيطرت فيها بعض الفئات على فئـات أخرى وظهرت فيها أشـكال من اللامسـاواة، الأمر الذي يتطلب قيام نظام أخلاقي جمعي تمثله الدولة التي تحمي حقوق الأفراد.

إن هذا الاهتمام المستمر بدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمعات البشرية فتح آفاقًا أمام علماء الاجتماع الأوائل لرصد حركة التغير وتنظيمها بشكل علمي. والمحقق أن علماء الاجتماع الأوائل لم يستخدموا مفهوم التغير الاجتماعي بشكل مباشر ولم يفردوا له فصولًا في كتبهم ولكن أعمالهم تمثل دراسات مطولة في التغير الاجتماعي. فكتاب دروس في الفلسفة الوضعية لأوجست كونت يكشف عن تحليل واسع النطاق للتغيرات الاجتماعية الكبرى التي اعتقد كونت أنها أصابت المجتمعات البشرية. والكتاب في مجمله دفاع عن قانون التقدم (قانون المراحل الثلاث)، الذي

بمقتضاه تتحول المجتمعات من المرحلة الدينية إلى المرحلة الفلسفية وأخيرًا إلى المرحلة الوضعية. كما يعد كتاب دوركايم عن تقسيم العمل دراسة في تحول المجتمعات الرأسمالية الغربية وفقًا لمبدأ التباين والتكامل الناتجين عن تقسيم العمل. كما أن دراسة ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ما هي إلا دراسة في الدور الذي لعبته المعتقدات في تغير المجتمع. وينسحب الشيء نفسه على دراسة ماركس في رأس المال التي تعد محاولة لاكتشاف قوانين التغير المجتمعية الكبري، وينطبق الحكم نفسه أيضًا على دراسات سبنسر وباريتو وغيرهما من علماء القرن التاسع عشر. لقد انشغل هؤلاء العلماء برصد حركة المجتمع وتغيره، وطوروا بشأنه قوانين مختلفة ولكنهم لم يستخدموا مفهوم التغير الاجتماعي قدر استخدامهم لمفاهيم أخرى كالتطور والتقدم. وسوف يتضح لنا ذلك فيما بعد الفروق بين هذه المفاهيم. وحسبنا الآن أن نؤكد أن التراكم المعرفي حول رصد التغير، والتأمل حول أنماطه وعوامله قد تجسد في القرن التاسع عشر في نظريات علمية عديدة.

وبرغم هذا الاهتمام بالتغير الاجتماعي، إلا أن المفهوم لم يظهر

يري **وليم أوجبرن** أنَّ التغيير الحضاري يمر بمراحل ثلاث وهي:

- **الاختراع والإبداع**: وهذان يشيران إلى القابلية الحضارية على خلق شيء جديد وهو إمَّا أنْ يكون ذاتيًا صادرًا عن تفكير الإنسان أو يكون صادرًا من آخرين.
- **التراكم**: الذي يشير إلى اكتساب الإبداعات السابقة وإضافة إبداعات جديدة أخرى إليها.
- **الانتشار**: أي أنَّ نمو الحضارة وتغييرها لا يأتي فقط من خلال الإبداعات والاختراعات بل من خلال الانتشار أيضًا الذي يكون بواسطة وسائل الاتصال والتجارة والتزاوج والاتفاقيات الثقافية بين الدول والهيئات الدبلوماسية والمهاجرين والملاحين حيث يقومون بنشر الإبداعات الجديدة بشكل مباشر أو غير مباشر.

بشكل منظم إلا في عام ١٩٢٢م عندما كتب وليام أوجبرن William Ogburn كتابه عن التغير الاجتماعي. ولقد ساهم هذا الكتاب في شيوع مفهوم التغير الاجتماعي، وأصبح موضوعًا من موضوعات الدراسة في علم الاجتماع، تفرد له صفحات في كتب المدخل، بل وتخصص له دراسات وبحوث مستقلة. ويبدو أن ظهور مفهوم التغير الاجتماعي وشيوعه قد لبى حاجة ماسة، وسد نقصًا كبيرًا لم تستطع المفاهيم الأخرى الأكثر شيوعًا أن تسده. لنحاول الآن الاقتراب من مفهوم التغير الاجتماعي.

ثانيًا: التغير الاجتماعي: محاولة للتعريف

ثمة مشكلات كامنة في تعريف مفهوم التغير الاجتماعي، وتنتج هذه المشكلات من تنوع التعريفات من ناحية، ومن الطابع المعقد لعملية التغير الاجتماعي. فقد تعرض مفهوم التغير الاجتماعي لجهود تعريف عديدة مثله غيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية الأمر الذي يدعو البعض إلى عدم الخوض في تعريف التغير الاجتماعي على اعتبار أن التعريف جهد غير مفيد، والاكتفاء بالإشارة إلى أبعاد التغير الاجتماعي أو مجالاته كالحديث عن التغير الاجتماعي أو التغير في السكان أو الثقافة وغيرها من مجالات التغير الاجتماعي. ولا تنبع مشكلات التعريف من تعدد المفاهيم وتضاربها فحسب، بل تنبع في الأساس من تعقد عملية التغير الاجتماعي نفسه. فالحديث عن التغير الاجتماعي يعني -أولًا - الحديث عن المجتمع برمته في تفاعلاته المعقدة وفي اتساعه في الزمان والمكان. كما أنه يعني - ثانيًا -

يشير **التغير الاجتماعي** إلى كافة أشكال التحول الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي- الثقافي لمجتمع من المجتمعات، تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن، ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي.

الإشارة إلى نقيضه أي إلى عناصر الثبات والاستقرار في المجتمع. فليس هناك تغير بغير ثبات، كما إن التغير عندما يحدث لا يحدث بشكل لا متناهي وإنما يكون له دائمًا حدودًا يحدث فيها. وأخيرًا فإن الحديث عن التغير الاجتماعي يعني صعوبة القياس وصعوبة الإمساك بالعناصر الأساسية فيه. إن التغيرات الاجتماعية أمور لا يمكن ضبطها وقياسها إلا بصعوبة، كما لا يمكن التنبؤ بحدوثها.

وبرغم كل هذه المشكلات إلا أن العلماء لم يكفوا عن تعريف التغير الاجتماعي، أو حتى معظمها. ولقد أمكننا أن نصنف تعريفات التغير الاجتماعي في خمسة مجموعات أساسية.

١ – هناك أولًا مجموعة التعريفات التي تركز على التغييرات الهيكلية في البناء الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي في هذه المجموعة من التعريفات يشير إلى التحولات أو التبدلات في بناء المجتمع، أي في الهياكل الأساسية فيه مثل حجم المجتمع، وتركيب أجزائه المختلفة. والتوازن بين هذه الأجزاء. ومن التعريفات تعريف جنزبرج Ginsberg الذي حدد التغير في البناء الاجتماعي كالتغير في حجم المجتمع وتركيبه ونمط التوازن بين أجزائه أو نمط تنظيماته. ومن الأمثلة على هذا النوع من التغير تضاؤل حجم الأسرة وتحلل الاقتصاد المعيشي على أثر ظهور المدن، والتحول من الطوائف المهنية إلى الطبقات.

٢ – قد يشير التغير أيضًا إلى التحولات في أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي التي تشكل العلاقات الاجتماعية المنظمة التي هي جوهر البناء الاجتماعي. ويتضمن ذلك كل أشكال التحول التي تحدث في القيم والمعايير وقواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل بين الأفراد، ومن الأمثلة على هذا النوع مع التعريفات تعريف ولبرت مور W. Moore للتغير

بأنه التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية أي في أنماط الفعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل كما تنعكس في التغييرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز. وسواء ركزت على الهياكل أم على أنماط التفاعل، فإن التعريفات البنائية تهتم بالتحولات الكبرى التي تطرأ على المجتمعات، ونقصد بالتحولات الكبرى تلك التي تأخذ زمنًا طويلًا في حدوثها والتي تترك آثارًا بعيدة المدى على الهياكل الثابتة لبناء المجتمعات.

٣ – هناك ثالثًا التعريفات التي تركز على الوظائف. فالتغير الاجتماعي هو تغير في المكونات النسقية أو النظامية في المجتمع، ومن ثم فهو تغير في الطريقة التي تعمل بها النظم والأنساق. أو في نوعية الأداء الوظيفي لهذه الأنساق، ومن الأمثلة على هذه التعريفات تعريف فرنسيس الين .F Allen، الذي يذهب إلى أن التغير يشتمل على التعديلات في الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي وكذلك أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق عبر فترة من الزمن. تفترض هذه المجموعة من التعريفات أن لكل نسق اجتماعي وظائف محددة عليه أن يواجهها. وعندما يحدث التغير الاجتماعي، فإنه لا يحدث في الأنساق الأساسية والأنساق الفرعية فحسب، ولكنه يحدث في وظائف هذه الأنساق. فقد يؤدي التغير إلى أن يصبح النسق أكثر كفاءة في أداء وظائفه، وقد يؤدي إلى أن يصبح النسق أقل كفاءة في أداء وظائفه؛ ذلك يعتمد على الطريقة التي يحدث بها التغير والعوامل الفاعلة فيه، وطبيعة المعوقات الوظيفية التي تفرزها عملية التغير الاجتماعي.

٤ – وهناك مجموعة رابعة من التعريفات تركز على المستويات المختلفة للتغير الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي عندما يحدث فإنه يؤثر على بناء

المجتمع، وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه، وعلى وظائف الأنساق، وأخيرًا فإنه يؤثر على الأفراد. إن التغير هنا عملية شاملة متعددة المستويات ويمكن النظر إليها عبر هذه المستويات. بل إن هذه المستويات للتغير يمكن أن تمتد لتشمل التغيرات الكونية Global التي تظهر على المستوى العالمي. ومن أشهر التعريفات التي تهتم بمستويات التغير الاجتماعي تعريف روبرت لارو R. H. Lauer الذي ينظر إلى التغير الاجتماعي على أنه يشير إلى التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءًا بالفرد وانتهاء بالكون كله.

٥ – هناك نوع خامس من التعريفات يهتم – مع تركيزه على العناصر البنائية والوظيفية – بعنصر الزمن في عملية التغير الاجتماعي. إن التغير الاجتماعي عملية ممتدة عبر الزمن، ولا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن يحدث فيه ومن التعريفات التي تهتم بعنصر الزمن تعريف نسبت R.Nisbet، الذي يعرف التغير الاجتماعي بمعناه الواسع بأنه مجموعة متتابعة (أومتوالية) من التبدلات (الاختلافات) التي تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود. وفي ضوء ذلك فإن التغير الاجتماعي يشير إلى مجموعة من العمليات المتتابعة عبر الزمن والتي تنتج أشكالا من الاختلاف والتباين التي تؤدي إلى تغير البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والجوانب الثقافية المختلفة كالقيم والمعايير والمعتقدات.

٦ – أخيرًا هناك التعريفات التي تهتم بتعدد مظاهر التغير أو مجالاته. ومن هذه التعريفات ما يعدد مجالات التغير المختلفة كالتغير الأيكولوجي، والتغير الاقتصادي والتغير السياسي؛ والثقافي ومنها ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التي تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسي، أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية. وغالبا ما تميل هذه التعريفات إلى التفرقة

بين نوعين من التغير: التغير الاجتماعي، والتغير الثقافي. الأول يشير إلى التغيرات في البناء والعلاقات والثاني يشير إلى التغير في القيم والمعتقدات. ومن الذين مالو إلى التفرقة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي بوتومور Bottomore الذي عرف التغير الاجتماعي بالتغير في البناء الاجتماعي أو في بعض النظم أو العلاقات بينها، بينما يشير التغير الثقافي إلى صور التنوع التي تطرأ على الظواهر الثقافية كالمعرفة والأفكار والفن والمذاهب الدينية والأخلاقية.

والمستعرض لهذه التعريفات يجد فيها - برغم اختلافها - عناصر مشتركة. فجميع التعريفات تنظر إلى التغير الاجتماعي بوصفه تحولًا Transformation أو تبدلًا Altration في الأبنية أو النظم أو العلاقات أو الوظائف أو الأطر الثقافية. كما أن جميع التعريفات تنظر إلى التغير كعملية مستمرة لها أسباب ونتائج. ويأتي الخلاف في التركيز على نتائج التغير هل هو تغير في البناء أو الثقافة أوفي جميع المستويات المكونة للتنظيم الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع. وأخيرًا فإن كل التعريفات لا تنكر عنصر الزمن. فهناك تعريفات تركز على الزمن بشكل مباشر، أما التعريفات التي لا تركز عليه بشكل مباشر فإنها تفترض وجوده بشكل ضمني. فالحديث عن التحول أو التبدل يعني وجود زمن يحدث فيه هذا التحول.

في ضوء العناصر المشتركة نستطيع أن نُعَرِّفَ **التغير الاجتماعي** بأنه يشير إلى كافة أشكال التحول الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي - الثقافي لمجتمع من المجتمعات، تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن، ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي. ونعتقد أن هذا التعريف يمكن أن يحقق المزايا التالية:

١ – أن يتجنب الفصل بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، حيث يعتبر أن جوانب البناء الاجتماعي متكاملة وأن أي تغير يحدث في هياكل المجتمع يصب في تغيرات مصاحبة في الثقافة والعكس صحيح.

٢ – أنه لا يفصل بين التغيرات الكلية والتغيرات الجزئية، بل نفترض أن أي تغير جزئي يمكن أن تكون له أصداء على البناء الاجتماعي برمته والعكس صحيح.

٣ – يفترض هذا التعريف، أن التغير الاجتماعي عملية دينامية تناقض السكون والثبات، وهي عملية متصلة تحدث في عمليات فرعية عديدة عبر الزمن.

على أن هذا التعريف يبقى تعريفًا صوريًا. ولذا فإن محاولة الاقتراب من دراسة التغير الاجتماعي في الواقع تفرض على الباحث أن يتعرف على جوانب أخرى أكثر تفصيلا تمكنه من أن يلم بكافة عناصر التغير الاجتماعي وأبعاده. ولقد انتبه هانز جيرث Gerth ورايت ميلز mills الانتباه إلى هذا الشرط عندما لفتا الأنظار إلى المجالات الأساسية التي يجب أن تركز عليها بحوث التغير الاجتماعي. وقد حددا هذه المجالات في أربعة أسئلة رئيسية: ما الشيء الذي يتغير؟ وكيف يتغير؟ وما اتجاه التغير؟ وما العوامل الرئيسية في التغير؟ وتسير معظم كتب التغير الاجتماعي على المنوال نفسه تقريبًا. ولقد حاول ستيفن فايجو S. Vago أن يطور هذه الجوانب في دراسات التغير الاجتماعي وفقا لفكرة المتصل في محاولة للتوصل إلى تعريفٍ عملي للتغير الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي – سواء كان تغيرا مخططا أو غير مخطط، كميا أو كيفيا – يمكن دراسته وفقا لستة مكونات مترابطة يقع كل منها على متصل. والمكونات هي:

١ – **نوع التغير أو هويته:** يشير نوع التغير إلى الظواهر التي تتعرض للتغير كالسلوك والممارسات اليومية والاتجاهات ومظاهر التفاعل

وأبنية السلطة وأنساق التدرج الاجتماعي وغيرها من مكونات البناء الاجتماعي.

٢ - **مستوى التغير**: يشير إلى الموضع الذي يحدث في التغير. وتتدرج مستويات التغير من الفرد إلى الجماعة إلى التنظيمات والنظم فالمجتمع بأسره.

٣ - **زمن التغير**: يشير إلى المدى الزمني الذي يحدث فيه التغير حيث يمكن التفرقة بين التغيرات قصيرة المدى والتغيرات بعيدة المدى.

٤ - **وجهة التغير**: تشير إلى المسلك الذي يسير فيه التغير حيث يمكن أن يسير التغير في مسلك تقدمي إلى الأمام أو يسير في مسلك تقهقري إلى الخلف. كما قد يكون تطوريا أو دائريا. كما قد يحدث في شكل طفرات أو تذبذبات أو تنوعات على الموضوعات الأساسية نفسها.

٥ - **حجم التغير**: يشير إلى مقدار التغير. فالتغير قد يظهر في شكل زيادة بسيطة أو إضافة طفيفة لعناصر جديدة. كما قد يكون تغيرا هامشيا. وقد يكون تغيرا شاملًا أو ثوريًا.

٦ - **معدل التغير**: وهو يشير إلى درجة السرعة أو البطء في حدوث التغير، فالتغير قد يكون سريعا أو بطيئا، وقد يكون مستمرًا أو متقطعًا وقد يكون منظمًا أو فوضويًا.

ما من شك أن هذه المكونات الستة يمكن أن تساعد في دراسة التغير من جوانبه المختلفة، كما أنها تتيح الفرصة للمقارنة بين أشكال التغير بين المجتمعات المختلفة والثقافات المختلفة. هذا فضلًا عن أنها تتيح الفرصة لتطوير مؤشرات واقعية يمكن من خلالها قياس التغير الاجتماعي بشكل إجرائي.

ثالثا: التغير الاجتماعي: المفاهيم المصاحبة

ذكرنا من قبل أن مفهوم التغير الاجتماعي قد ظهر لمواجهة أوجه القصور في المفاهيم الأخرى الدالة على عملية التحول الاجتماعي. ومع

هذا فذلك لا يعني أن مفهوم التغير قد قضى على هذه المفاهيم حال ظهوره. إذ ظلت هذه المفاهيم تستخدم، وأصبحت تدل على ظواهر خاصة في عملية التغير الاجتماعي الشاملة. إن هذه المفاهيم تشترك في خاصية واحدة، تتمثل في أن لكل منها ظروفا خاصة وسياقًا خاصًا ظهرت فيه. وأن معظم التعريفات تشير إلى جوانب من التغير الاجتماعي، وأن أي منها لا يستغرق عملية التغير في شموليتها وعموميتها. وسوف نحاول فيما يلي أن نعرض لأهم المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التغير الاجتماعي ونختتم هذا العرض بتوضيح أبرز الخصائص التي تميز مفهوم التغير الاجتماعي عن هذه المفاهيم.

مفهوم التقدم Progress: يشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية. ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نحو نقطة نهائية، ويرتبط هذا الهدف دائما بنوع من الغائية. بمعنى أنه يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها «المثل الأعلى» أو «مجتمع المثال». وغالبًا ما يكون المثل الأعلى أو المجتمع المثالي أفضل من كل الصور السابقة عليه، فالتقدم يعني أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها.

بناءً على ذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بحكم قيمي. فالتغير لابد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه والذي يحقق مزيدًا من الرضا. ولقد ظهر مفهوم التقدم في سياق خاص، حيث ارتبط ببعض النظريات في القرن التاسع عشر سواء في مجال فلسفة التاريخ (كما في نظرية كوندرسيه) أو في مجال علم الاجتماع (كما في نظرية أوجست كونت). وقد أكدت هذه النظريات على أن التاريخ يسير في خط تقدمي، كما افترضت النظريات

أن التاريخ قد أوشك على أن يبلغ ذروته بعد أن قامت الثورة الصناعية والثورة الديمواقراطية. ومما يذكر أن المفهوم لم يعد يستخدم إلا للإشارة إلى وجهة التغير الاجتماعي عندما يكون هذا التغير سائرا في خط تقدمي. بل إن هذا المفهوم – كما يذهب بوتومور – قد تعرض للنقد منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولعل هذا قد نتج عن إدراك لأوجه القصور التي يعاني منها هذا المفهوم والتي يمكن حصرها في:

١ – إنه يعاني من التحيز القيمي، فهو مفهوم غائي ومثقل بالتحيز القيمي.

٢ – عدم استيعاب المفهوم كل جوانب التغير، بل جانب واحد منه وهو التغير التقدمي.

٣ – إن المفهوم يقوم على افتراض لا يمكن التحقق من صدقه ويتمثل هذا في القول بأن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل. وأن هذا افتراض يصعب تحقيقه طالما أننا لا نستطيع أن نحدد ما الأفضل ومن وجهة نظر من؟ لاسيما وأن هذه أمور نسبية لا يمكن التوصل بشأنها إلى حكم يقيني.

تشارلز داروين: صاحب نظرية التطور الذي تناولها في كتاب «أصل الأنواع» عام ١٨٥٩م، وذلك في محاولة لإظهار فكرة الأصل المشترك للكائنات وتفسير التنوع الموجود بالطبيعة. ويرى أن التطور يحدث بواسطة الانتقاء الطبيعي. التطور بواسطة الاصطفاء الطبيعي هو عملية يُستدل عليها من ثلاث حقائق:

١ – أن النسل الذي يتم إنجابه يكون أكبر عددا من ذلك القادر على النجاة.

٢ – السمات تتباين بين الأفراد، مما يؤدي لاختلاف معدلات النجاة والتكاثر.

٣ – الاختلافات في السمات هي وراثية.

٢ – مفهوم التطور Evolution:

يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدًا. وهو يستخدم لوصف

التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا. ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية، وخاصة علم الأحياء، كما تأثرت أكثر بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية. ولذلك فإن استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثر. ومن ثم فقد شبه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره، بل إن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية، فالحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات.

لقد تركت فكرة التطور تأثيرًا كبيرًا على نظريات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بل إنها لم تهمل كثيرا مثلما حدث لفكرة التقدم. وبرغم أن وعي علماء الاجتماع بأوجه القصور التي عانت منها الصياغات التطورية الأولى إلا أنهم لم يتخلوا تمامًا عن مفهوم التطور. وأصبح المفهوم يشير إلى التغيرات واسعة النطاق في حياة المجتمعات أو الحضارات. ولقد تم تخليص المفهوم من شوائب المماثلات العضوية القديمة حيث استطاع العلماء أن يدركوا مواطن الضعف الكامنة في المماثلة بين التطور البيولوجي والتطور الاجتماعي. وحينئذ بدأ يستخدم للإشارة إلى أشكال خاصة من التغير الاجتماعي طويل المدى. ومن هنا تتحدد علاقته بمفهوم التغير الاجتماعي. فمفهوم التطور يشير فحسب إلى نمط خاص من التغير ويعني ذلك أننا لا يمكن أن نستخدم مفهوم التطور لوصف كافة أشكال التغير. فهذا المفهوم ظهر كما أوضحنا في ظروف خاصة، وانتشر استخدامه – مثل مفهوم التقدم – في القرن التاسع عشر. وإذ أبقى بعض علماء الاجتماع عليه الآن، فإنهم لا يخلطون بينه وبين مفهوم التغير الاجتماعي بل إنهم يعتبرون أن مفهوم التغير الاجتماعي أكثر شمولًا منه.

٣ -مفهوم النمو: Growth: يشير هذا المفهوم إلى نوع معين من التغير الكمي. ومن أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات، ومعدلات الخصوبة وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه، والتغيرات في أنواع الإنتاج المختلفة كالتغير في الإنتاج الزراعي أو الصناعي. وتشترك كل هذه التغيرات في أنه يمكن قياسها كميًا. ولذلك فإن مفهوم النمو أكثر انتشارًا في الدراسات السكانية والاقتصادية.

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطًا وثيقًا، ذلك أن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة، وأحد هذه الجوانب هي الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي. فالتغير في حجم السكان أو في تركيبهم والتغير في حجم الناتج القومي يمكن أن يعد مؤشرات للتغير الاجتماعي، فدراسة التغير الاجتماعي تحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلًا حول التغيرات الكيفية في العلاقات الاجتماعية وفي الثقافة والقيم.

٤ - مفهوم التنمية Development: يعني هذا المفهوم في معناه الحرفي عملية « التفتح التدريجي» أو النضج الكامل لجزيئات شيء ما أو نمو لما هو كائن داخل البذرة الأصلية. وبهذه الطريقة فإن مفهوم التنمية Development يشير إلى عملية ارتقاء تدريجي كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية وهو يستخدم بهذا المعنى في علم النفس الارتقائي أو علم نفس النمو. ولكن المفهوم في استخدامه الاجتماعي يعني شيئًا مختلفًا إلى حد ما. فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتفرقة بين نوعين من المجتمعات: المجتمعات الصناعية، والمجتمعات النامية التي ما تزال مجتمعات ريفية وزراعية. وفي

ضوء التفرقة أصبح مفهوم التنمية يشير إلى عملية التغير التدريجي سواء ارتبط هذا التغير بتغيرات اقتصادية كمية يمكن قياسها أو ارتبط بتغيرات في المعرفة والسيطرة على الطبيعة وتنمية قوى الإنتاج البشرية.

وفي هذا الإطار يشير مفهوم التنمية إلى أنواع من التراكمات المادية وغير المادية، والتي تحدث عبر الزمن. وهذه التراكمات قد تحدث بشكل تلقائي نتيجة لجهود قوى اجتماعية فاعلة في المجتمع كوجود طبقة رجال الأعمال، أو لوجود تنظيم سياسي فعال، أو حتى بطبقة عمالية ماهرة. وقد تحدث أيضًا بشكل مقصود نتيجة لسياسات وخطط مدروسة. وغالبًا ما تحدث عملية التنمية الاجتماعية من تفاعل القوى التلقائية في المجتمع مع الجهود التخطيطية لصناع السياسة.

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث Modernization والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي إلى نمط متطور تكنولوجيًا واقتصاديًا وسياسيًا. وغالبًا ما تفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التي قطعت شوطًا في طريق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية. فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية. وتتمثل هذه الظروف في خلق النسق الاجتماعي المستقر الذي يحقق تطورًا وديناميةً داخلية دون أن ينهار؛ وتحقيق درجة من التباين والمرونة في البناء الاجتماعي؛ وخلق الإطار العام الذي يوفر المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق ذلك. ومن الواضح أن مفهوم التنمية ومفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير. فالتحديث والتنمية يحدثان تغيرًا اجتماعيًا. ولكن المفهومين ليسا بديلين لمفهوم التغير الاجتماعي، لأنهما

يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة. أما التغير فهو يشتمل على هذه العملية وعمليات أخرى عديدة تتصل بتحول المجتمعات عمومًا، فمفهوم التغير أشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعًا.

حددنا فيما سبق أهم المفاهيم المرتبطة بمفهوم التغير الاجتماعي. ومن الواضح أن لكل مفهوم من هذه المفاهيم معنى خاص ويرتبط بظروف خاصة. لهذا فإن مفهوم التغير الاجتماعي هو المفهوم الذي يمكن أن يحتويها جميعًا دون أن يكون متحيزًا أو منتميًا إلى تراث خاص. ولعل هذا هو السبب الذي دفع وليام أوجبرن إلى استخدام مفهوم التغير الاجتماعي. فضلًا عن شمولية هذا المفهوم، فإنه مفهوم حيادي. وهذا ما ذهب إليه روبرت ماكيفر، وشالز بيدج عندما أكدا على أن تعبير التغير الاجتماعي يعد تعبيرًا محايدًا تمامًا. ولا يتضمن شيئًا سوى الاختلاف، بمرور الوقت في الموضوع الذي يشير إليه، وحين نتحدث عن تغير اجتماعي فإننا لا نعني الإشارة إلى أي قانون أو أي نظرية أو أي اتجاه أو حتى أي استمرار.

رابعًا: عوامل التغير الاجتماعي

لماذا يحدث التغير؟ هذا سؤال هام في دراسات التغير الاجتماعي. فالتغير لا يحدث دون سبب خلفه يحركه ويدفعه إلى الأمام. والواقع أن البحث في أسباب أو عوامل التغير الاجتماعي عملية معقدة تثير بعض المشكلات النظرية والمنهجية. فهناك أولًا مشكلة التداخل بين هذه العوامل، فليس مسوغًا الآن أن نقول بأن التغير يحدث نتيجة لعامل واحد بل إن العوامل متداخلة إلى درجة كبيرة. وعلى سبيل المثال فإن الاتصال الثقافي يعتبر أحد العوامل الهامة في إحداث التغير ولكن هذا الاتصال يتم - في كثير من الأحيان - عن طريق أفراد يلعبون دورًا داخل مجتمعاتهم. كما يرتبط في

أحيان أخرى بأشكال من التجديد الداخلي، وهنا تضاف العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية في إحداث التغير. وهناك ثانيًا مشكلات التعليل. فعندما نتحدث عن عوامل التغير الاجتماعي، تصبح قضية التعليل محل نقاش. هل هذه العوامل تعتبر أسبابًا أو عللًا أم أنها مجرد عوامل مصاحبة أو مؤثرات. الحقيقة أن عملية البحث عن الأسباب في الأمور الاجتماعية عملية صعبة ومحفوفة بالمخاطر، ولا يمكن فيها التوصل إلى يقين كامل. فإذا تحدثنا عن عدة عوامل للتغير، فلا يمكن أن نجزم بأن أحدها أو جميعها أسبابًا للتغير دون أن نجري دراسات مستفيضة تمكننا من أن نقرر – بقدر ضئيل من اليقين – أيها أكثر تأثيرًا وأيها أقل تأثيرًا. وهناك ثالثًا مشكلة تصنيف عوامل التغير الاجتماعي. فلا يوجد أدني اتفاق بين المؤلفين والدارسين حول تصنيف هذه العوامل. فبينما يصنفها البعض في ثلاثة عوامل، ويصنفها البعض الآخر في ثمانية عوامل. ولا يوجد الخلاف فقط حول منهج التصنيف، بل يوجد إبراز بعض العوامل على حساب عوامل أخري. فالبعض يميل إلى إبراز العوامل الكبري ذات المستويات النظامية، بينما يميل البعض الآخر إلى إبراز دور الأفراد ومنجزاتهم الفكرية والمادية والتكنولوجية في إحداث التغير. ولا نود هنا أن ندخل في جدل حول هذه الأمور الخلافية، وحسبنا أن نلفت النظر إليها وأن نكون على وعي بها أثناء تدارسنا لعوامل التغير الاجتماعي. وسوف نقدم فيما يلي اجتهادا خاصًا في تصنيف عوامل التغير الاجتماعي بتقسيمها إلى عوامل خارجة وعوامل داخلية مع افتراض وجود التداخل بينهما. ونقصد بالعوامل الخارجية، العوامل التي ترتبط بمؤثرات ثقافية قادمة من الخارج كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال والانتشار الثقافيين. أما العوامل الداخلية فنقصد بها العوامل الناتجة عن تفاعلات أو خصائص داخلية كالدور الذي يقوم به

التنظيم السياسي ودور الاختراعات التكنولوجية، ودور الأفراد. وكما أكدنا فإننا نفترض أن كلا النوعين من العوامل يرتبط بالآخر، وأن التغير غالبًا ما يحدث في ضوء تفاعل كل هذه العوامل سويًا. ولنحاول الآن أن نلقي ضوءًا سريعًا على أهم عوامل التغير الاجتماعي في ضوء التصنيف الذي اقترحناه هنا.

١ - العوامل الخارجية

نقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل التي لا دخل للإنسان بها، والتي تحدث تغيرا تلقائيا ونشير هنا إلى أهم ثلاثة عوامل من العوامل الخارجية وهي: تأثير البيئة الفيزيقية، والتغيرات الديموجرافية، والاتصال الثقافي.

أ - البيئة الفيزيقية:

ثمة علاقة بين الإنسان والبيئة، بل إنه إذا كان الإنسان يؤثر في البيئة المحيطة، فإنها تؤثر فيه وتضفي عليه طابعها. وتحدث البيئة أثرًا كبيرًا على تطور الحياة الاجتماعية ونظمها. فالناس في كل مكان عليهم أن ينظموا أنماط حياتهم وفقًا لظروف الطقس وتقلباته. كما أن البيئة الفيزيقية هي التي تحدد أشكال النظام الاقتصادي التي ينخرط فيها الناس، زراعة، أم رعيًا أم تجارة. ولقد اتضح ذلك بجلاء في الحضارات القديمة. فقد ظهرت ثقافات الجمع والالتقاط في المناطق الخصبة، كما ظهر الرعي في المناطق الصحراوية القاحلة. وفي ضوء ذلك يفترض أن تترك البيئة الفيزيقية تأثيرًا بالغًا على مستوي التغير الاجتماعي وطبيعته في أي مجتمع.

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن العوامل الفيزيقية هي العوامل الأساسية الوحيدة في إحداث التغير. ولكن التاريخ قد أثبت أن بعض التغيرات في البيئة الفيزيقية يمكن أن تؤثر على حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون

بعيدة المدي في بعض الحالات الاستثنائية كما حدث في الدول التي ظهر فيها البترول. فبالرغم من أن البترول قد اكتشف من خلال جهود بشرية، إلا أن ارتباطه بالطبيعة أي وجوده في هذه المناطق بالذات قد أثر تأثيرًا كبيرًا على مسار التطور في المناطق التي اكتشف فيها. لقد أحدثت الظروف البيئية – الفيزيقية – في حالة اكتشاف البترول تغيرًا تقدميًا ملموسًا. ولكن ظروفًا بيئية أخرى قد تُحدث العكس كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية كحدوث زلازل أو براكين أو فيضانات أو غيرها من الكوارث. إن هذه التغيرات الطبيعية قد تؤدي إلى زوال مجتمعات بأسرها. والواضح من هذين المثالين أننا لا نميل إلى تأكيد حتمية البيئة الفيزيقية، ولكننا نميل إلى تأكيد دورها في ظروف معينة. بل إن هذا الدور قد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجهد الإنساني كما في حالة اكتشاف البترول.

ونستطيع أن نحصر العوامل الفيزيقية التي قد تلعب دورًا في إحداث التغير فيما يلي:

– المناخ: الحرارة – الرطوبة – الرياح – الأمطار.

– التبدلات الجيولوجية والجغرافية: التصحر مثلًا.

– وجود الموارد الطبيعية: البترول – الغابات – المعادن – أو نفاذ هذه الموارد.

– الطاقة الكامنة في المادة: الطاقة الذرية – الطاقة الشمسية.

– الكوارث البيولوجية: الأوبئة والأمراض.

– الكوارث الطبيعية: الفيضانات – الزلازل – البراكين – الأعاصير.

– الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحر.

– تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

ب - العوامل الديموجرافية

يقصد بالعوامل الديموجرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديموجرافية. فالملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية في تزايد مستمر. فقد تزايد حجم السكان في المدة من ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠ من ١٢٠٠ مليون نسمة إلى ٢٥٠٠ مليون نسمة، أي أن حجم السكان قد تضاعف تقريبًا خلال مائة عام. كما تزايد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ من ٢٥٠٠ مليون نسمة إلى ٥٠٠٠ مليون نسمة، أي تضاعف تقريبًا خلال ثلاثين عامًا. ويبلغ تعداد سكان العالم الآن حوالي ٧,٢ مليار نسمة. وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد إلى آخر. فهي كبيرة في البلدان النامية عنها في البلدان الصناعية، كما تزداد هذه المعدلات بين سكان المدن أكثر منها بين سكان الريف.

توماس مالتوس(١٧٦٦ - ١٨٣٤)
باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني في العصر الحديث. ويشير مالتوس إلى وجود عامل يجب دراسته إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل، ذلك لأن العلاقة وطيدة بين تطور عدد السكان وتطور كمية الإنتاج. وينبأ مالتوس بتكاثر أعداد السكان في مقابل شح الموارد؛ الأمر الذي يدخل المجتمعات في طريق مسدود إذا هي لم توقف النمو السكاني.

وترتبط عملية النمو السكاني بعمليتي التحضر والتصنيع، فقد تزايد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبتها بالضرورة ثورة حضارية. ولم يرجع هذا التزايد إلى الثورة الصناعية - أو الحضرية في حد ذاتها بل يرجع أيضًا إلى التقدم في المستويات الصحية، الأمر الذي أدى إلى التقليل من معدلات الوفاة. حيث أمكن التغلب على

الكثير من الأمراض والأوبئة، بينما ظلت معدلات المواليد ثابتة وإن لم تكن قد ارتفعت في بعض البلدان، وقد ساعد ذلك على حدوث طفرة سكانية على المستوي العالمي، كان نصيب الدول النامية منها كبيرًا. وينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره أحد الوسائل الهامة لإحداث التغير الاجتماعي، وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان وتوفر القوي العاملة المولدة للثروة. في هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري بوصفه عنصرًا أساسيًا من عناصر الإنتاج. وفي مقابل وجهة النظر هذه هناك وجهة النظر النابعة من نظرية مالتوس؛ والتي تنظر إلى النمو الهائل في السكان نظرة تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو في حجم الإنتاج، أو في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان. وبهذا يكون النمو السكاني الهائل عنصرًا مدمرًا للتقدم، وخالقًا لأشكال من التغير الاجتماعي غير المرغوب فيها. وبصرف النظر عن صحة أي من وجهتي النظر هاتين، فإن الوقائع تؤكد أن الزيادة السكانية خاصة في دول العالم الثالث – تؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة. فهي ترهق الاقتصاد وتساهم في التقليل من نصيب الفرد من الدخل القومي، وتؤدي إلى تكدس المدن بسكان عاطلين لا طائل من ورائهم.

وينقلنا ذلك مباشرة إلى الإشارة إلى دور الهجرة كأحد المتغيرات الديموجرافية – على التغير الاجتماعي. فالتحركات السكانية – سواء كانت إجبارية أو عفوية أو مقصودة – تُحدث تغيرات هائلة في الأماكن التي ينزح منها السكان، وفي ذلك بعض الآثار السلبية والإيجابية التي لا يتسع المجال لسردها هنا. ولكن دراسات الهجرة قد أكدت على أن نزوح السكان من مجتمع معين يترك خللًا سكانيًا ويؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائمة؛ وأن وفود جماعات كبيرة من المهاجرين على مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة تتصل

بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية، وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخري.

جـ - الاتصال الثقافى

يُقصد بالاتصال الثقافي الالتقاء بين ثقافتين بحيث تؤثر إحداهما في الأخرى أو يظهر بينهما تبادل ثقافي يؤدي إلى إحداث تغيرات داخلية في كل ثقافة. وقد يحدث الاتصال الثقافي نتيجة للاستعمار أو الغزو أو الاحتلال العسكري أو البعثات التبشيرية، كما قد يحدث من خلال كافة صنوف الاتصال الثقافي التلقائي كتحركات العمال الطوعية، والتبادل التجاري والفني والسياحة، وفي وجود كل هذه العوامل أو غيابها فإن الاتصال الثقافي قد يحدث – خاصة مع ثورة الاتصال الأخيرة – من خلال وسائل الاتصال الجماهيري، التي تحول العالم يومًا بعد يوم إلى قرية صغيرة. ويطلق على عملية الالتقاء بين الثقافات «التثاقف» Acculturation التي بمقتضاها يتم الالتقاء بين ثقافتين تؤثر إحداهما في الأخري، أو يحدث بينهما تأثير متبادل.

تشير ثقافة المغلوب لدى ابن خلدون: «إلى أن المغلوب مولعٌ أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده».

وعندما يحدث الاتصال الثقافي بين ثقافتين، فإن التبادل بينهما لا يكون متكافئًا. فغالبًا ما تُخضع الثقافة الأقوي الثقافة الأضعف بحيث تأخذ الأخيرة من الأولي عناصر وأفكارًا جديدة. ويحدث في بعض الأحيان أن تفرض الثقافة الأقوي أفكارها ومعتقداتها وأساليبها بالقوة على الثقافة الأضعف، بل إن التاريخ يكشف عن أن ذلك كان سمة غالبة في عمليات الاتصال الثقافي خاصةً ما ارتبط منها بالاستعمار. ولكن هذا لا يمنع وجود أشكال من الاتصال الطوعي Voluntary كما يحدث الآن عندما

تتبني المجتمعات التقليدية أساليب الثقافة الحديثة دون أن يفرض عليهم أحد ذلك، وهي العملية التي يطلق عليها التحديث Modernization، والتي قد تتحول فيها عملية تبني الثقافة الحديثة إلى عملية مخططة يتم فيها الانتقاء بعقلانية وحصافة كما حدث في اليابان.

إن عملية الاتصال الثقافي عملية معقدة، تتداخل فيها عمليات فرعية كبيرة، وتختلف في طريقة حدوثها باختلاف الظروف الفاعلة فيها. ولكنها أولًا وقبل كل شيء عملية تساهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصةً في الثقافات المستقبلة – أو تلك المستهلكة لعناصر الثقافة المهيمنة. ويتبدي تأثير الاتصال الثقافي في الأفكار والمعتقدات الثقافية – والدينية أحيانًا – وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة مثل عمق الاتصال، ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية، ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة ومدي تعدد قنوات الاتصال.

٢ - العوامل الداخلية

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته، والتي لها قدر من الاستقلال النسبي في الطريقة التي تؤثر بها على مجري التغير الاجتماعي. وتتراوح هذه العوامل بين العوامل النظامية كالدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغير، أو الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية الناتجة عن التجديدات والاختراعات، وبين العوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغير كالقادة السياسيين والمنظمين.

أ - النظام السياسي

لم يكن النظام السياسي يلعب دورًا في المجتمعات البسيطة زراعية كانت أم رعوية. فلم يكن النظام السياسي في هذه المجتمعات يحقق درجة

من الاستقلال تمنحه القدرة على الحركة والتأثير. ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، والتي ترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي، وتحاول جاهدة أن تعبئ طاقات المجتمع لتنفيذ هذه السياسات. ولقد أكد معظم الباحثين على الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام السياسي في عملية التغير. بل إن أولئك الذين يؤكدون دور العوامل التكنولوجية والاقتصادية لا ينكرون هذا الدور للنظام السياسي. ويقوم النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستقرار والأمن. وكلما حقق النظام السياسي درجة من القوة - والتي غالبًا ما تقاس بمدي شرعية النظام ودرجة إدماجه لأكبر عدد من سكانه في إطار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسات التي يضعها ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للسكان - نقول إنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة استطاع أن يكون فاعلًا في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها.

ويلعب النظام السياسي في الدول النامية دورًا أساسيًا في عملية التغير الاجتماعي. ولا يقتصر دوره على رسم السياسات، أو التدخل في الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها، أو الإشراف على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتأمين ... الخ، بل إن دوره يمتد لتطوير البناء السياسي ذاته. فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسية فحسب، بل إنها عملية تنمية سياسية أيضًا. ولذلك فإن البعض يري أن عملية التنمية السياسية هي البوتقة التي تجمع كل التغيرات الأخرى لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق ومن ثم الاستقرار السياسي القائم على الشرعية.

ورغم ذلك فإن النظام السياسي قد يلعب دورًا سلبيًّا في إحداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين:

➢ أن يكون النظام السياسي تابعًا لنظام سياسي آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية للمواطنين، أي أن هذا النظام يكون نظامًا عميلًا متواطئًا على شعبه. ولقد سقطت بعض النظم السياسية في العالم الثالث لهذا السبب.

➢ أن يكون النظام السياسي نظامًا عدوانيًّا يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى (كما هو الحال في النظام النازي والفاشي) أو يبدد ثروات الشعب في حروب لا طائل من ورائها.

ب - الاكتشافات والاختراعات

تلعب الاكتشافات والاختراعات دورًا حيويًّا في التغير الاجتماعي. وتقف الاختراعات والاكتشافات على طرف نقيض مع عملية الانتشار الثقافي أو التثاقف. فإذا كان التثاقف يؤدي إلى نقل أفكار وعناصر ونظم من خارج المجتمع، فإن الاكتشافات والاختراعات تظهر من داخل المجتمع وتحدث إضافات داخلية إلى الثقافة والعلاقات الاجتماعية.

وليس سهلًا أن نرسم حدودًا فاصلة بين الاكتشاف والاختراع. وغالبًا ما يفرق بينهما على أساس أن الاكتشاف Discovery هو إدراك لعلاقات قائمة بالفعل بين عناصر ولكنها لم تدرك من قبل. ويمكن أن يتم هذا الإدراك بشكل مقصود أو عن طريق الصدفة، أما الاختراع Invention فهو مزج لعناصر قائمة بالفعل أو لاختراعات قائمة بالفعل في شكل جديد تمامًا، ويمكن أن نصنف الاختراعات إلى نوعين: الأول هو الذي يظهر بشكل تلقائي من خلال المحاولة والخطأ، والثاني هو الاختراع المخطط الذي يظهر من خلال التجارب العلمية المنظمة. وقد كانت الاختراعات تتم في الماضي

عن طريق الصدفة أو المحاولة أو الخطأ. ولكن التقدم الذي أحرزه العلم قد أدى إلى أن تُصبح الاختراعات العلمية قصدية مخططة. والمحقق أن عملية الاكتشاف ضرورية لحدوث الاختراعات. فالأفراد يجب أن يعرفوا وأن يدركوا العلاقات بين الأشياء وأن يكتسبوا بعض المهارات قبل أن يكونوا قادرين على إبداع شيء جديد. كما أن الاختراعات تجعل حدوث اكتشافات جديدة ممكنة. فاختراع مناهج جديدة للتفكير والعمل يساعد على تحقيق الاكتشافات. ويدل ذلك على وجود علاقة بين الاختراعات والاكتشافات، إلى الحد التي يعتبرها البعض شيئا واحدًا.

وتظهر الاكتشافات والاختراعات لا على المستوى المادي فقط بل على المستوى غير المادي أيضًا فإذا كانت السيارة والتليفون من الاختراعات التي أثرت في حياتنا تأثيرًا كبيرًا. فإن اختراع عناصر غير مادية كالانتخابات، واختبارات الذكاء، والأساليب الحديثة في التجارة قد تركت تأثيرات موازية.

وعندما تظهر الاختراعات فإنها تولد حاجات وأساليب تكيف جديدة. ولذلك فإذا كانت « الضرورة» هي أم الاختراع كما يقولون، فإن الاختراع هو أم الضرورة كما قال فبلن Veblen؛ بمعني أن الاختراع عندما يظهر فانه يولد ضرورات جديدة أو حاجات جديدة. فاختراع السيارة أو القطار أو الطائرة وكل وسائل المواصلات أحدث تغيرات في مفاهيم الزمان والمكان، بل أنه قد أحدث أشكال من التكيف الفيزيقي في الملبس والمسكن ونظم الحياة. وبهذه الطريقة يمكن فهم طبيعة العلاقة بين الاكتشافات والاختراعات والتغير الاجتماعي، فقد أحدثت الاختراعات والاكتشافات – مادية كانت أم غير مادية – انقلابًا في العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية وأشكال العلاقات بين البشر لا داخل المجتمع الواحد

بل بين المجتمعات. ويكفي أن نفكر في اختراع جهاز مثل التليفزيون أو الكمبيوتر لكي نستوعب مدى التغير الذي أحدثه أي منهما في حياتنا.

على أن الاختراع كعامل من عوامل التغير الاجتماعي لا تكون فعالة بمفردها، فلابد من توفر مجموعة من الشروط لكي تنمو هذه الاختراعات من ناحية، ولكي تحدث التغير الاجتماعي من ناحية أخرى، ومن أهم هذه الشروط: (١) توفر قاعدة ثقافية دافعة للاختراع ومهيأة لتقبله (٢) توفر نسق للقيم والاتجاهات يشجع الاختراعات وينشرها (٣) توفر قدرات عقلية فائقة الجودة يمكن أن تسهم في علميات الاختراع والاكتشاف.

جـ - دور الفرد في التغير الاجتماعي

يدور دائمًا اختلاف حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في التغير الاجتماعي. فالبعض يغالي في إبراز هذا الدور معتقدين أن التغير يقوده دائما أفراد عباقرة أو ملهمين. وفي المقابل يعتقد البعض الأخر أن هؤلاء الأفراد، حتى ولو كانوا عباقرة أو ملهمين، فإنهم من نتاج مجتمعهم وهم يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة في عصرهم، والمحقق أن كلا الرأيين يؤكدان على دور الفرد في التغير، فالخلاف بينهما ليس خلافًا على دور الأفراد بقدر ما هو خلاف حول البعد النفسي والبعد الاجتماعي للدور الذي يقوم به الأفراد في عملية التغير الاجتماعي.

ويكشف تراث دراسات التغير والتنمية عن أن الأفراد يمكن أن يلعبوا دورًا رئيسيًّا في التغير الاجتماعي ويمكن تتبع هذا الدور على مستويين.

أ – مستوى القادة الملهمين Charismatic أو حاملي الكاريزما. فهؤلاء يأخذون على عاتقهم قيادة مجتمعاتهم نحو آفاق جديدة للتغير الاجتماعي. وتعني الكاريزما موهبة خاصة أو قوة خارقة يتمتع بها بعض القادة ويستطيع هؤلاء – بفضل هذه القوة – أن يحققوا أعمالا خارقة أو معجزات. ولقد

نجح هؤلاء في إحداث تغييرات هامة في مجتمعاتهم واستطاعوا أن يتحولوا إلى نماذج للدور الذي يمكن أن تلعبه القيادة في إحداث التغير الاجتماعي. والمحقق أن التغيرات التي تحدثها الكاريزما الفردية ليست بالضرورة تغيرات مرغوب فيها. فقد تقود الكاريزما إلى حروب وعدوان ودمار. وهنا يصبح الدور الذي يقوم به الفرد سلاحًا ذا حدين، فقد تتحول الطاقة الكاريزمية إلى جهد نافع يحرك المجتمع إلى الأمام وقد تتحول إلى جهد فاسد يرجع بالمجتمع إلى الخلف.

ب – ويمكن أن يلعب الأفراد دروًا في عملية التغير من خلال نشاطاتهم أو مهاراتهم الخاصة. ونشير في هذا الصدد إلى أداور عدة منها دور المبدعين والمثقفين الذين قد تعمل إبداعاتهم وأفكارهم على قيادة المجتمع نحو الأفضل. كما يمكن الإشارة إلى دور المنظمين Entrepreneurs فالمنظم يمثل نموذجًا معينًا من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة على الانجاز والإحساس بالتفوق على بقية أفراد المجتمع. إن المبدعين والمثقفين والمنظمين والمجددين، كل أولئك هم القادة الحقيقيون لعملية التغير التقدمي لو أنهم ساهموا في نشر الأفكار والمعتقدات الدافعة إلى مزيد من الإنجاز ومزيد من الابتكار والخلق، ولكن دوره يتحول إلى دور سلبي إذا ما حاول أن يكرس نشاطه لنشر ثقافة الاستهلاك الترفيهي أو المساهمة في تدعيم علاقات التبعية لمجتمعات أخرى. ونفس الشيء ينسحب على المثقفين الذين قد يسهمون في تنوير مجتمعاتهم، ونهضتها، وقد يسهمون في عمليات التضليل أو النفاق.

وفي نهاية حديثنا عن عوامل التغير الاجتماعي، نودّ أن نؤكد أن هذه العوامل جميعًا، وغيرها، مترابطة أشد الترابط وأن الفصل بينهما كان بغرض التحليل وسهولة العرض.

مزيد من القراءات حول علم الاجتماع

أولًا: كتب ودراسات عربية

١ - ابن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٢ - إجلال حلمي، «**نحو صياغة قضايا نظرية في الأسرة: دراسة تطبيقية على بناء القوة في الأسرة**»، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، إشراف محمد الجوهري، العدد السادس، دار المعارف، ١٩٨٤م.

٣ - إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع** السياسي، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٤ - أحمد أبو زيد، **البناء الاجتماعي**، الجزء الأول، المفاهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

٥ - أحمد زايد، **الدولة في العالم الثالث**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.

٦ - **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٤، الفصل العاشر.

٧ - **مقدمة في علم الاجتماع السياسي**، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، ١٩٨٨. الطبعة الثانية دار نهضة مصر، ٢٠٠٦.

٨ - **الأسرة العربية في عالم متغير**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠١٢.

٩ - أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري، الدوحة: جامعة قطر، ١٩٩١.

١٠ - أحمد زايد واعتماد علام، **التغير الاجتماعي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠

١١ - أحمد زايد، **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**، القاهرة: دار نهضة مصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦.

١٢ - **تناقضات الحداثة في مصر**، ط٢، القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

١٣ - **صوت الإمام: الخطاب الديني من السياق إلى التلقي**، القاهرة: دار العين، ٢٠١٧

١٤ - **سؤال الأخلاق في مشروع الحداثة: جدل الحضور والغياب**، دبي: مؤسسة سلطان بن على العويس الثقافية، ٢٠٢٤.

١٥ - السيد الحسيني وآخرون، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، ط ١، الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٨.

١٦ - السيد الحسيني، **التنمية والتخلف**، الطبعة الثالثة، الدوحة: دار قطري بين الفجاءه، ١٩٨٦

١٧ - بوتومور، ت. ب، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط٤، دار المعارف ١٩٨٠.

١٨ - تيماشيف (١٩٨١). **نظرية علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: دار المعارف.

١٩ - جمال شحاته حسن (٢٠١٠). **السلوك الاجتماعي والبيئة الاجتماعية**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

٢٠ - جهينة سلطان العيسى، **المجتمع القطري: دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعي المعاصر**، بدون ناشر، الطبعة الأولي، ١٩٨٢.

٢١ – جي روشيه، **علم الاجتماع الأمريكي**، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة: محمد الجوهري وأحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

٢٢ – جين هيمفرس وليون دي ليل، «**تحليل طبقي وتاريخي لدراسة المرأة والتغير الاقتصادي**»، ريتشارد أنكر وزملاؤه، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة علياء شكري وحسن الخولي وأحمد زايد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥م.

٢٣ – حسن سليمان (٢٠٠٥). **السلوك الاجتماعي والبيئة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

٢٤ – سامية الساعاتي، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م.

٢٥ – سكارليت أبشتاين، الاتجاه الأنثروبولوجي الاجتماعي في دراسة أدوار المرأة ومكانتها في الدول النامية: الدورة المنزلية»، في: ريتشارد انكر وزملائه، **المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث**، ترجمة علياء شكري وزملائها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٦ – سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٤م

٢٧ – عزة أحمد صيام (٢٠١٢). **تاريخ الفكر الاجتماعي**، بنها: جامعة بنها.

٢٨ – علي ليله، **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا**، دار المعارف، ١٩٨١.

٢٩ – علياء شكري وحسن الخولي وأحمد زايد، **المراة في الريف والحضر**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٦.

٣٠ - علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ص ١٧٠ -١٧١.

٣١ - علياء شكري وآخرون، **دراسات في علم السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

٣٢ - غنيمة يوسف المهيني، **الأسرة والبناء الاجتماعي في المجتمع الكويتي**، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٠م.

٣٣ - فاروق أمين، دراسة **حول واقع الأسرة البحرينية**، جمعية الاجتماعيين البحرينية، ١٩٨٣.

٣٤ - فاروق محمد العادلي (١٩٨٥). **دراسات في الضبط الاجتماعي**، القاهرة: دار الكتاب الجامعي.

٣٥ - كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث**، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، بيروت، ١٩٩٣.

٣٦ - محمد أحمد الزغبي، **التغير الاجتماعي**، ط٣، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

٣٧ - محمد الجوهري وآخرون، **التغير الاجتماعي**، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، ١٩٨٤.

٣٨ - محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٥٧.

٣٩ - محمد عابد الجابري (١٩٨٢). **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، بيروت: دار الطليعة.

٤٠ - محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ١٤٣.

٤١ - محمد على محمد، **تاريخ علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٤٢ - محمود أبو زيد (١٩٨٠). **الشائعات والضبط الاجتماعي**. الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب.

٤٣ - مصطفى الخشاب (١٩٧٥). **علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول: تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٤ - نبيل عبد الهادي (٢٠١١). **تشكيل السلوك الاجتماعي**. القاهرة: دار البارودي العلمية.

ثانيًا: كتب ودراسات أجنبية

1 - A.J. Weigent and D.L. Thomas, **«Family a Conditional Universal»**, Journal of Marriage & Family, vol.33, 1971, pp. 88 -94.

2 - Allen, F.B., **Socio - Cultural Dynamics, An Introduction to Social Change**, Macmillan, New York, 1971.

3 - B.C. Rolins and D.L. Thomas, **«A Theory of Parental Power and Child Compliance»**, in ; Cromwell and olsn (ed.) Power in Families, Sage Publications, 1975.

4 - B.N. Adams, **The Family: A Sociological Interpretation**, Houghton Mifflim Company, Boston, 1980, pp. 2 -6.

5 - D. Popenoe, **Sociology**, Prentice -Hall, Inc., New Jersy, Fourth ed., 1980, p.433.

6 - D.Kantor and W. Lehr, **Inside The Family**, Jossey -Bass, San Francisco, 1975.

7 - Ginsberg, M,: **Social Change British Journal of Sociology**, Vol.4. 1958. Pp. 205 -29.

8 - H.L. Bee and S.K. Mitchel, **The Development Person**, Harper and Row Publishers, 1980.

9 - J.N. Edwards, **«Familial Behavior as Social Exchange»**, Marriage and the Family, vol.31, August, 1969.

10 - J.Ross Eoss Eshleman, **The Family: An Introduction**, 3rd ed., Aliyn and Bacon, Inc. Boston, 1978

11 - Jean Bethke Elshtain, **The Family in Political Thought**, the Harvester Press, London, 1982.

12 - Lapiere, R.T., **Social Change**, Mecgraw Hill Book Company New York, 1937.

13 - M. Harris, **The Rise of Anthropolical Theory**, Thomas Y. Crmawell, N.Y. 1968.

14 - M. Hutter, **The Changing Family**, John Wiley and Sons, New York, 1981.

15 - R. Blood and D.M. Wolf, **Husbands and Wives**, Free Press, New York, 1960.

16 - R. H. Turner, **Family Interaction**, Wioley, N.Y., 1970.

17 - S. Jones, et al., **The Dynamics of Discussions: Communication in Small Groups**, Harper and Row Publichers, N.Y. 1980.

18 - T. Psrsons, **Family Socialization and Interaction Process**, The Free Press, N.Y., 1955.

19 - Urlich's **International Periodicals Directory 1989 -1990**, 28 edition, R.R. Bowker, New York, 1989.

20 - W.R. Burv et al (eds) **Contemporary Theories about The Family**. Vol. 2. Free Press, 1978.

الفهرس

الفصل الأول: علم الاجتماع والدراسة العلمية للمجتمع ٥
أولًا: نشأة علم الاجتماع ٥
ثانيًا: تعريف علم الاجتماع ٢٢
ثالثًا: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى ٢٦
الفصل الثاني: تاريخ الفكر الاجتماعي ٣٣
أولًا: الفكر الاجتماعي في حضارات الشرق القديم ٣٣
ثانيا: الفكر الاجتماعي عند اليونان ٣٨
ثالثًا: الفكر الاجتماعي لابن خلدون ٤١
رابعًا: الفكر الاجتماعي في عصر التنوير ٤٥
خامسًا: تأسيس علم الاجتماع الحديث ٥٠
الفصل الثالث: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ٥٣
أولًا: مفهوم المجتمع والمقومات التي يقوم عليها ٥٣
ثانيًا: الثقافة وطرق تصنيفها ٥٥
ثالثًا: البناء الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به (المكانة الاجتماعية
والدور الاجتماعي) ٥٨
رابعًا: النظم الاجتماعية ٦٠
خامسًا: العمليات الاجتماعية ٦٢
سادسًا: النسق الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به (الفعل الاجتماعي،
والفاعل والآخر، والموقف الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية) . ٦٤

الفصل الرابع: علم الاجتماع ودراسة السلوك الاجتماعي ٧٣
أولًا: تعريف السلوك الاجتماعي ٧٣
ثانيًا: أنواع السلوك الاجتماعي ٧٨
ثالثًا: خصائص السلوك الاجتماعي ٨١
رابعًا: العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي ٨٣
خامسًا: السلوك الاجتماعي وأنواع الجماعات ٨٧
سادسًا: ضبط السلوك الاجتماعي ٩١
الفصل الخامس: علم الاجتماع ودراسة الأسرة ٩٩
أولًا: تحديات دراسة الأسرة ٩٩
ثانيًا: تعريف الأسرة ١٠١
ثالثًا: تطور الدراسات الاجتماعية للأسرة ١٠٢
رابعًا: نظريات دراسة الأسرة ١١١
الفصل السادس: علم الاجتماع ودراسة النظم السياسية ١٣٩
أولًا: تعريف النظام السياسي ومكوناته ١٤٠
ثانيًا: أنماط النظم السياسية ١٤٣
ثالثًا: ديناميات الممارسة السياسية ١٤٨
الفصل السابع: علم الاجتماع ودراسة الاقتصاد ١٥٧
أولًا: العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع: ١٥٩
١- إسهامات علماء الاقتصاد ١٥٩
٢- إسهامات علماء الاجتماع ١٦٥
ثانيًا: ميادين الدراسة في سيوسيولوجيا الحياة الاقتصادية ١٧٠
الفصل الثامن: التغير الاجتماعي المفهوم والعوامل ١٩٥
أولًا: التغير الاجتماعي: خلفية تاريخية ١٩٦

ثانيًا: التغير الاجتماعي: محاولة للتعريف ٢٠٢
ثالثًا: التغير الاجتماعي والمفاهيم المصاحبة ٢٠٨
رابعًا: عوامل التغير الاجتماعي ٢١٤
المراجع ٢٢٧

طبع بمطابع دار المعارف